

دكتور  
محمد زكريا عثمان



الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية  
في الإسلام



دكتور  
محمد رفعت عثمان

مدرس الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون

# الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام

الطبعة الثانية

١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م



# بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله تبارك وتعالى وأستعينه وأستهديه ، وأصلى وأسلم على نبيه .  
وبعد :

فإن الكثيرين لا يعرفون من شرعة الإسلام إلا جانب العبادات من صلاة ، أو صيام ، أو زكاة ، أو حج ، ولا يتصورون أن الإسلام نظام كامل ، جاء لتنظيم كافة أنواع السلوك الإنساني ، فنظم علاقة الفرد بالفرد ، وعلاقة الفرد بالمجتمع ، وعلاقة الحاكم بأفراد الشعب ، وعلاقة الدولة الإسلامية بالدول الأخرى في السلم أو الحرب ، وعلاقة الكل بالخالق تبارك وتعالى .

نظم الإسلام كل هذه العلاقات تنظيماً دقيقاً مثالياً ، لم ترق إليه الأنظمة والمبادئ التي وضعها الإنسان إلى الآن ، فبين كل أنواع الحقوق والواجبات ، سواء ما كان منها متصلاً بمجال علاقة الأفراد بعضهم ببعض ، وما كان متصلاً بمجال علاقة الدولة الإسلامية بالدول الأخرى ، أو علاقتها بغير المسلمين الذين يعيشون في داخل الدولة الإسلامية .

لم يترك الإسلام جانباً إلا وقد بينه ، إما ببيان الأحكام في بعض الجزئيات التي ورد فيها نص من كتاب أو سنة ، ويمكن أن يقاس عليها غيرها من الجزئيات التي تجد وتشترك معها في علة حكمها ، أو ببيان القواعد الكلية التي يمكن أن يتدوج تحت حكمها ما لا يحصى من الوقائع والحوادث التي تظهر على مدى الأزمان .

وهذه الدراسة التي بين يدي القارئ ، تحاول أن تبين منهج النظام الإسلامي في تنظيم وتهذيب الحقوق والواجبات بين الأفراد والدول ، وسيرى

القارىء نظاماً مثالياً ، لم يهمل غرائز البشر ودوافعهم الفطرية التي فطرهم الله عليها ، ومن ناحية أخرى لم يترك لها العنان تحطم أو تدمر ، لا يكبح جماحها قانون أو نظام أو خلق ، بل أراد أن يسمو بها ويهذبها ليسير مجتمع البشر - كل البشر - آمناً مطمئناً بيني حضارة الإنسان التي لا تنقطع صلتها بأوار السماء .

هذا ، وقد كان جل اعتماد هذه الدراسة - كما سيري القارىء - على المصادر الفقهية القديمة ، التي تمتلئ بها المكتبة الإسلامية والحمد لله ، ولم يعنى هذا من التعرّيج على بعض الكتابات الحديثة التي تتصل بموضوع هذه الدراسة ، وسيتبين للقارىء أن فقهاءنا القدامى قد تناولوا مواضيع ومبادئ لم تتناولها أقلام غيرهم إلا حديثاً ، كالتعسف في استعمال الحقوق ، وحرية العقيدة ، وحرية الرأي ، وعدم البدء في الأعمال الحرة إلا بعد إخطار العدو وغير ذلك من المواضيع العديدة ، التي أمدونا فيها بمعين لا ينضب من المادة العلمية المؤيدة بالكثير من البراهين ، وغاية الأمر أن تسمية بعض المواضيع وطريقة التناول قد تختلف في المصادر التي تركها لنا هؤلاء العظام عنها في الكتابات الحديثة ، لكن جوهر الموضوع الذي يتكلم عنه الفريقان واحد ، مما يشهد بالسبق العلمي لتراثنا الفقهي في كل المجالات والآفاق التي ارتادها ، ولاغرو في هذا إذ إن كتابات الفقهاء لم تستمد زادها إلا من بيان الشريعة التي أرادها رب العالمين خاتمة لسائر الشرائع السماوية .

والله تعالى أسأل أن يجنبنا جميعاً الزلل فيما نقصد من أمور . وأن ينفع بهذه الدراسة ، أنه سميع مجيب .

دكتور محمد رأفت عثمان

# القسم الأول

## المساواة في الحقوق العامة والواجبات

### وفيه فصول

- الفصل الأول : معنى الحق والواجب وأنواع الحقوق ٥٧
- الفصل الثاني : موقف المجتمعات السابقة للإسلام من المساواة .
- الفصل الثالث : موقف الإسلام من المساواة .
- الفصل الرابع : قيود على استعمال الحق .

# الفصل الأول

## معنى الحق والواجب وأنواع الحقوق

ستكلم في هذا الفصل عن معنى الحق في لغة العرب ، ومعناه عند كل من فقهاء القانون الوضعي والفقهاء المسلمين ، ثم بين معنى الواجب في اللغة واصطلاح العلماء ، ثم بعد ذلك تكلم عن مصدر الحقوق والواجبات في الشريعة الإسلامية ، ثم توضح أنواع الحقوق في الشريعة والقانون .

### معنى الحق عند أهل اللغة

ورد استعمال كلمة الحق في لغة العرب بمعان متعددة ، فتأوة يستعملونها بمعنى تقيض الباطل ، وتارة يستعملونها بمعنى التابت ، ومنه قوله تبارك وتعالى ( قال الذين حق عليهم القول ربنا هؤلاء الذين أغويتم<sup>(١)</sup> ) معناه قال الذين ثبت عليهم ، وقوله تبارك وتعالى : ( ولكن حقك العذاب على الكافرين<sup>(٢)</sup> ) أى وجبت وثبتت وقوله سبحانه : ( لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون<sup>(٣)</sup> ) ويستعمل أيضاً بمعنى الحظ والنصيب ، ومنه الحديث الشريف المروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال بعد أن بين الله تبارك وتعالى أنصاء الوارثين في آيات الموارث ، قال عليه السلام : « إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث<sup>(٤)</sup> » ، أى أن الله سبحانه قد أعطى كل ذي نصيب حظه ونصيبه المفروض له ، ويستعمل بمعنى الواجب اللازم ، ومنه

---

(١) سورة القصص آية ٦٣ . (٢) سورة الزمر آية ١٧ .

(٣) سورة يس آية ٧ .

(٤) سبل السلام للعناني ج ٣ ص ١٠٦ ونيل الأوطار للشوكاني ج ٦ ص ٣٩ ، ٤٠ .



قوله تبارك وتعالى : ( ولكن حق القول مني <sup>(١)</sup> ) ويقال : أحققت الشيء أوجيته ويقال : أحق الرجل أى قال شيئاً أو ادعى شيئاً فوجب له . ويقال استحق الشيء أى استوجهه ، قال تعالى : ( فإن عثر على أنها استحقا لئماً فأخراَن يقومان مقامهما <sup>(٢)</sup> ) معناه والله أعلم : فإن عثر على أنها استحقا لئماً أى استوجهه بالخيانة ، وقيل معناه : فإن اطلع على أنها استوجبا لئماً أى خيانة باليمين الكاذبة التى أقدمنا عليها فأخراَن يقومان مقامهما .

- - ما ذكرناه نستطيع أن تبين أن المادة اللغوية لكلمة الحق تدور على معان منها الثبوت والوجوب ، والالزوم ، ونقيض الباطل ، والنصيب <sup>(٣)</sup> .

### معنى الحق عند فقهاء القانون الوضعى

عرف فقهاء القانون الوضعى الحق بعدة تعاريف ، نذكر لك تعريفين منها :

#### التعريف الأول :

عرفه بعضهم بأنه : مصلحة مشروعة يحميها القانون ، .

وقد استند أصحاب هذا التعريف إلى أن القانون حينما يقوم بتنظيم النشاط الاجتماعى ، فإنه يرتب ويفاضل بين المصالح التى تتنافس أو يتعارض بعضها مع بعض ، وهو حينئذ لا يكون اهتمامه متوجها إلا إلى الأعمال التى تؤدى إلى

(١) سورة السجدة آية ١٣ .

(٢) سورة المائدة آية ١٠٧ .

(٣) أنظر لسان العرب لابن منظور وغتار الصحاح لمحمد بن أبى بكر الرازى .

مادة ( حقق ) .

تحقيق مصلحة مادية أو أدبية يرى أنها جديرة بالرعاية ، وهذه الأعمال التي يرى أنها جديرة برعايته هي محل الحقوق .

وقد هوجم هذا التعريف من عدة نواح ، منها أنه لا يتفق مع الوضع القانوني القائم ، فإننا إذا نظرنا إلى الحقوق السياسية ، كحق الانتخاب مثلا فإننا لانراه إلا تكليفاً مقررأ على كل مواطن له هذا الحق ، وهو مطالب به قانوناً ، ولا يجوز له أن يهرب من مباشرته ، في البلاد التي جعلت عقوبة لمن يتخلف عن مراولته لهذا الحق .

وكذلك إذا نظرنا إلى الحقوق العائلية ، كالسلطة الأبوية ، فإننا لانجدها في الواقع إلا مزيجاً من الميزات والتكاليف .

ومنها ، أن الحق ليس هو مصلحة صاحب الحق ، وذلك لأن المصلحة في الواقع ما هي إلا الغاية من الحق .

#### التعريف الثاني :

وعرفه بعضهم بأنه « سلطة يقررها القانون لشخص معين ، وبمقتضاها يكون لهذا الشخص ميزة القيام بعمل معين .  
ومن هذا التعريف تبين الأمور الآتية :

الأمر الأول : أن كل حق من الحقوق سلطة مقررأ قانوناً .

الأمر الثاني : أن القانون يستند في تقرير أى حق من الحقوق إلى إرادة من يقرره له أو إلى اعتبارات أخرى من المصلحة العامة .

الأمر الثالث : أن القانون حيناً يقرر سلطة ما لشخص من الأشخاص ، فإنه يقصد بذلك منح إرادة هذا الشخص ومصلحته ميزة سبق والأفضلية على إرادة ومصالح ما عداه من الأشخاص

الأمر الرابع : أن هذا التعريف متفق مع المذاهب الحديثة في القانون التي ترى أن الحقوق وظائف اجتماعية (١) .

### معنى الحق عند الفقهاء المسلمين

يرى بعض الباحثين من المشتغلين بالدراسات الإسلامية أن القدامى من الفقهاء المسلمين مع أنهم قد أكثروا من استعمال كلمة الحق في كتاباتهم ، فانهم لم يبينوا تعريفا اصطلاحيا عندم للحق ، وكان اعتمادهم في توضيح معناه على ما ورد في كتب اللغة من معان لكلمة الحق (٢)

ونحن نرى أن هناك ما يشير إلى تعريف الحق عند القدامى من الفقهاء والاصوليين ، فمن الفقهاء نجد العلامة القرافي يبين معنى كل من حق الله وحق العبد ، فيقول إن حق الله هو أمره ونهيه ، وإن حق العبد هو مصالحه (٣) . أى أن كل الأوامر التي أمرنا بها الله عز وجل ، والنواهي التي نهانا بها هي حقوق له سبحانه ، وأن حقوق الناس هي الأمور التي تتحقق بها مصالحهم .

غير أن تعريف القرافي لحق الله بأنه أمره ونهيه لم يسله له العلامة قاسم بن عبد الله الأنصاري ، وأبطل هذا التعريف مبينا أن الحق معناه اللازم لله على العباد ، واللازم على العباد لا بد أن يكون مكتسبا لهم ، ولا يصح أن يتلقى كسب العبد بأوامر الله ونواهي ، وذلك لأن كسب العبد حادث وأوامر الله ونواهي قديمة ، لأنها كلامه سبحانه ، والكلام صفة قديمة من صفات الله عز وجل .

---

(١) نظرية الحق ، للدكتور محمد سالى مذكور ص ٨ - ١٠ .

(٢) انظر هذا الرأي للأستاذ عيسوى أحمد في كتابه : المدخل لفقه الإسلام

ص ٣٠٤ .

(٣) انظر : الترويق للقرافي ج ١ ص ١٧٩ .

وإذا كان الأمر كذلك فلا يصح أن يتعلق الحادث وهو كسب العبد  
بالقديم وهو أو امرأته ونواهيده<sup>(١)</sup>.

- ذاك نقاش جرى بين عالين من علمائنا القدامى حول معنى الحق ،  
وهو يشهد بأن القدامى من الفقهاء قد تعرضوا لبيان معنى الحق عندهم .

وإذا ما انتقلنا إلى علماء أصول الفقه الإسلامي نجد العلامة سعد الدين  
الفتازاني أحد كبار علماء القرن الثامن الهجري يبين أن حقاؤه ما يتعلق  
به النفع العام من غير اختصاص بأحد ، وأما حق العبد فقد عرفه الفتازاني  
بأنه ما يتعلق به مصلحة خاصة<sup>(٢)</sup> .

وعلى هذا ، فإنه يمكن أن نقول : إن تعريف الحق بنوعيه عند الفتازاني  
هو : ما يتعلق به نفع عام ، أو مصلحة خاصة ، بل إنه حتى إذا اقتصرنا على  
ما ورد من تعريف كل من نوعي الحق على حدة فإن هذا يعتبر تعريفا سليما  
في علم المنطق ، إذ إن تعريف أمر من الأمور بتعريف أقسامه يعتبر أحد  
أقسام التعريف الصحيح . من هذا الذي يبناه يتضح أن دعوى أن القدامى  
من الفقهاء المسلمين لم يبينوا تعريفا اصطلاحيا عندهم للحق دعوى يعوزها  
الدليل ، بل يقوم البرهان على نقيضها ، وقد استبان لك هذا البرهان فيما  
ذكرناه .

وإذا ما وضع هذا فإننا تنتقل الآن إلى بيان معنى الحق عند المحدثين  
من الفقهاء المسلمين .

---

(١) انظر : أردار الشروق على أنواء الفروق لقاسم بن عبد الله الأنصاري  
مطبوع مع الفروق ج ١ ص ١٧٩ وما بعدها .

(٢) أنظر : شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين محمود بن عمر الفتازاني  
الترقي سنة ٧٩٢ هـ ج ٢ من ١٥١ .

معنى الحق عند المحدثين من الفقهاء المسلمين :

اجتهد بعض فقهاء المسلمين من المحدثين في محاولة إيجاد تعريف للحق في الفقه الإسلامى ، نذكر لك الآن بعضا منها .

عرفه للشيخ على الخفيف بأنه « مصلحة مستحقة شرعا » .

.. وعرفه الأستاذ مصطفى الزرقا بأنه « اختصاص يقرر به الشرع سلطة أو تكليفا » .

وعرفه الأستاذ عيسوى أحمد بأنه « مصلحة ثابتة للشخص على سبيل الاختصاص والاستئثار يقررها المشرع الحكيم » .

ومن يعبر عن الحق بالمصلحة يريد بها الأعم من المصلحة المادية فالمصلحة عنده شاملة للمصلحة المادية كحق التملك ، والمصلحة المعنوية كحق حرية الرأى ، والمصلحة الاعتبارية الشرعية وهى التى ليس لها وجود إلا بإيجاب الشارع الحكيم كحق الطلاق ، وحق الحضنة<sup>(١)</sup> .

ملاحظة على تعريف الحق بأنه مصلحة :

ويلاحظ على من عرف الحق بأنه « مصلحة مستحقة شرعا » ، أو « مصلحة ثابتة للشخص » . الخ ، أنه قد عرف نوعا واحدا من نوعى الحق ، وذلك لأن الحق إما أن يكون حقا لله أو حقا للعبد ، فانه كما أن للبشر حقوقا قد مثلنا لبعضها منذ قليل فإن لله عز وجل حقوقا أيضا كحق عبادته وتنفيذ أوامره واجتناب نواهيه .

---

(١) أنظر : للدخل لفقه الإسلامى للأستاذ عيسوى أحمد ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ .  
والدخل لفقه الإسلامى لأستاذنا محمد سلام مذكور ص ٤٢٠ .

والتعريف للحق بأنه « مصلحة » ، يصح بالنسبة إلى حقوق العباد : فإن العباد لهم مصالح ثابتة هي هذه الحقوق ، أما بالنسبة إلى الله عز وجل فهو سبحانه منزّه عن أن يكون له من حقوقه على عباده مصلحة .

فإذا ما وضع هذا فيحسن أن يلاحظ بعد ذلك أمران هامين :

### الأمر الأول :

أن الفقهاء المسلمين تارة يستعملون كلمة « الحق » استعمالاً عاماً شاملاً لكل حق من الحقوق ، وتارة يستعملونها استعمالاً خاصاً ، ففي بعض الأحيان يطلقون كلمة « الحق » على كل عين ، أو مصلحة تكون للشخص بمقتضى الشرع سلطة المطالبة بها أو منعها من غيره أو بذله لها في بعض الأحيان أو التنازل عنها كذلك فيطلقونها على ما يأتي :

( أ ) العين المملوكة كالدّار وقطعة الأرض وما شابه ذلك .

( ب ) نفس الملك .

( ج ) الأمر الاعتبار الذي لا وجود له إلا باعتبار الشارع إياه كالشفعة والخيار في البيع .

وفي بعض الأحيان يطلقون كلمة « الحق » ، ولا يريدون بها ذلك المعنى العام الذي وضعناه ، ولكنهم يريدون بها المصلحة الاعتبارية الشرعية التي لا وجود لها إلا باعتبار الشارع الحكيم وإيجابه لها ، كحق الشفعة ، وحق الخيار في البيع وحق الدائن قبل المدين وحق الطلاق وحق القصاص لصاحب الدم ، وحق الأم في حضنة ابنها ، وحق الولاية وما شابه ذلك من أنواع الأمور الاعتبارية .

### الأمر الثاني :

أن الله تبارك وتعالى حينما يعطي للإنسان حقا يفرض في الوقت نفسه واجبا على طرف آخر ليتمكن من هذا الحق كما حدده الشارع الحكيم ، فحق الملكية لفرد من الأفراد يقابله واجب على الناس ألا يتعدوا على ملكه هذا بالسرقة . أو الإتلاف .

وحق الحياة يوجب على الناس ألا يتعدوا على شخص بالقتل أو الإيذاء .  
وحق أصحاب الأمانات في أن تؤدي إليهم أماناتهم متضمن لوجوب أداء الأمانة .

وحق صاحب المسكن في ألا يدخل مسكنه أحد إلا بإذنه ، يتضمن وجوب الاستئذان عند دخول بيوت الآخرين .

وحق الوالدين في الإحسان إليهما ، متضمن وجوب الإحسان إليهما .  
وحق رئيس الدولة في أن يطاع من أفراد الشعب - بشرط أن لا تكون أوامره منافية لأوامر الله عز وجل - يتضمن وجوب طاعة الشعب له ... وهكذا (١) .

### معنى الواجب

أحد معاني الواجب في اللغة ، أنه الناصب للآمر ، يقال : وجب الشيء وجوبا إذا ثبت ولزم (٢) .

وأما تعريفه في الاصطلاح فهو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه ، فالصلاة

---

(١) انظر : للدخل للفقهاء الإسلاميين للأستاذ عيسى أحمد من ٣٠٦ وانظر حقوق الإنسان في الإسلام للأستاذ محمد خلف الله .

(٢) انظر : الصباح المنير لأحمد بن محمد بن علي المقرئ القيوي ، وانظر معجم متن اللغة لأحمد رضا المجلد ، الخامس من ٧٠٧ ، وانظر : ترتيب القاموس المحيط على طريقة الصباح المنير ، وأساس البلاغة لطاهر أحمد الراوي ج ٤ ص ٥١٧

والزكاة والصيام والحج ، وعدل الحاكم ، وحكمه بأحكام شريعة الإسلام ،  
والمساواة أمام القانون ، كلها أمور واجبة يثاب من وجبت عليه إذا فعلها  
وبعاقب إذا تركها .

## مصدر الواجبات والحقوق في الإسلام

يقصد بالمصدر هنا الجهة التي يرجع لها فضل منح هذه الحقوق للإنسان  
ويرجع إليها حق فرض الواجبات عليه .

والحقوق والواجبات في الإسلام ليس لها مصدر سوى هذه الشريعة نفسها  
وأحكامها المستقاة من الكتاب وهو اللفظ العربي المنزل على محمد صلى الله عليه  
وسلم المعجز بأقصر سورة منه ، المنقول إلينا قلا متواتراً ، والسنة ، وهي  
أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته ، والإجماع وهو اتفاق  
المجتهدين من أمه محمد صلى الله عليه وسلم على حكم شرعى فى عصر غير عصر  
الرسول ، والقياس وهو إثبات مثل حكم معلوم فى معلوم آخر ، لاشتراكهما  
فى علة الحكم عند المثبت .

فلا واجب إلا ما أجه الله عز وجل فى شريعته ولا حق إلا ما جعلته هذه  
الشريعة حقاً .

وإذا كان الإنسان باعتبارهم عبداً مخلوقاً لله عز وجل لا يملك أن يعطى  
لنفسه حقاً ، فإن الحقوق التى منحه إياها هذه الشريعة الغراء ليست إلا تفضلاً  
من الخالق جل وعلا ورحمة منه لبني الإنسان (١) .

فالحق فى شريعة الإسلام ليس حقاً طبيعياً لأحد كما تعتبره التشريعات  
الوضعية ، وإنما هو كما قلنا منحة منحه الله عز وجل إياها ، روعى فيها مصلحة  
الفرد متوائمة مع مصالح الجماعة .

ولهذا نجد الشريعة الإسلامية قد اشترطت فى استعمال الإنسان لحقوقه



ألا يضر بمصالح الغير وأن يكون ذلك متفقاً مع مصلحة الجماعة ، والحق إذن في الشريعة الإسلامية يستلزم واجبين :

أولهما : واجب على من عدا صاحب الحق أن لا يقف في سبيل هذا الحق .  
ثانيهما : واجب على صاحب الحق نفسه أن يكون استعماله لحقه خالياً عن إلحاق الضرر بغيره .

يستوى في ذلك كل الحقوق سواء أكانت من قبيل الحق العام كالمرافق العامة ، مثل المياه ، والإضاءة ، والمدارس ، والمستشفيات ، أم من قبيل الحق الخاص ، كاستغلال الإنسان لما يملكه من أرض ، أو بيت ، أو سيارة ، وسواء أكانت مما يطلق عليه في القوانين الوضعية أنه من قبيل الحقوق الطبيعية أم لا .

لحق الحياة مثلاً يستلزم واجبين : أولهما : واجب على صاحب هذا الحق نفسه ، وهو ألا يمرض نفسه للهلاك فيحافظ عليها ويقضى حياته بما يحقق النفع له ولغيره ، وثانيهما : واجب على الناس أن يحترموا هذا الحق فلا يعتدوا عليه .  
وحق الحرية كذلك يستلزم واجبين : واجبا على الدولة والأفراد ألا يتدخلوا في حرية أحد إلا إذا اقتضت المصلحة أو الضرورة ذلك ، وواجبا على صاحب الحق هذا وهو ألا يستعمل حريته فيما يضر بمصالح الغير .

وحق الملك أيضاً يستلزم واجبين : واجبا على الناس أن يحترموا حقه فلا يعتدوا على ملكه بأي نوع من أنواع التعدي كالسرقة أو الغصب أو الإلتاف ، وواجبا على صاحب الملك وهو ألا يستعمل ملكه في الإضرار بالغير . كما إذا كان حفر بئر في أرض يملكها يؤدي إلى وقوع بيت يملكه أحد جيرانه ، فإنه يمنع من هذا الحفر .

وهكذا في كل الحقوق ، لافرق في ذلك بين الحقوق العامة التي تثبت لكل الأفراد ، والحقوق الخاصة التي يستأثر بها أصحابها دون بقية الناس <sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر : للدخل للفقهاء الإسلاميين للأستاذ عيسوي أحمد ص ٣٠٩ ، ٣٠٩

وقد أدرك فقهاء القانون الوضعي حديثاً ماقرره الفقه الإسلامى منذ قرون عديدة ، فقد كان فقهاء القانون الوضعي حتى عهد قريب يرون أن للفرد مطلق الحرية فى استعماله لحقه ، لا يحد من سلطانه فى ذلك شئ ، حتى ولو كان متعسفا فى هذا الاستعمال ، وكان هذا يعرف بالمذهب الفردى .

ثم ظهر - حديثاً - المذهب الاجتماعى الذى يرى أن القانون هو الذى ينشئ الحقوق ويمنحها للأفراد فى حدود الصالح العام ، وبهذا يكون فقهاء القانون قد وصلوا - حديثاً - إلى ما أرساه الفقه الإسلامى كما قلنا منذ قرون عديدة ، وليس بين المذهب الاجتماعى والفقه الإسلامى من خلاف فى هذا الأمر إلا فى ناحية المصدر ، فبينما نجد أن مصدر الحقوق فى الشريعة الإسلامية هو الشريعة الإسلامية نفسها وأحكامها المستقاة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، نجد أن مصدر الحق عند أصحاب هذا المذهب هو قواعد القانون <sup>(١)</sup> :

## أنواع الحقوق فى الشريعة الإسلامية

الحقوق فى الشريعة الإسلامية ثلاثة أقسام :

### القسم الأول :

حقوق لله تعالى ، ويمكن أن تعرف بأنها كل حق ليس للعبد إسقاطه ، فالإيمان بالله ، وسائر العبادات ، من صلاة وصيام وزكاة وحج وجهاده لا يجوز لأى إنسان كائن من كائن أن يدعى سقوطها عنه أو عن غيره من سائر أفراد البشر .

ولا يجوز أيضاً لأى إنسان - ولو كان حاكماً ، أو هيئة تشريعية ، أو حتى جميع أفراد الشعب - أن يسقط الحدود ، أى العقوبات التى أوجبها الله عز وجل على جرائم الزنا ، والسرقه ، وقطع الطريق ، وشرب الخمر والقذف .

---

(١) المدخل لفقه الإسلامى ، لأستاذنا محمد سلام مذكور ص ٤٢١ ، ونظرية الحق

للدكتور محمد سامى مذكور ص ٤٥٣

ولا يجوز كذلك ما حرمه الله تبارك وتعالى، كان يباح أكل حيوان بدون تذكية شرعية، أو يباح التعامل بالربا، وما شابه ذلك من سائر أنواع المحرمات (١) وإذا كان حق الله يمكن أن يعرف - كما قلنا - بأنه كل حق ليس للعبد إسقاطه، فكذلك يمكن أن يعرف بالتعريف السابق ذكره، وهو ما يتعلق به النفع العام من غير اختصاص بأحد .

وإنما نسب هذا النوع من الحقوق إلى الله تبارك وتعالى، نظرا إلى عظم خطره، وشمول نفعه لسائر أفراد المجتمع (٢).

#### القسم الثاني :

حقوق العباد، ويمكن أن تعرف بأنها كل حق يصح للعبد إسقاطه، ذلك مثل ثمن اليت الذي باعه إنسان لآخر، والدين الذي لإنسان على آخر، وما شابه ذلك مما يجوز للإنسان أن يتنازل عنه ويسقطه .

ويمكن كذلك أن يعرف حق العباد بأنه ما يتعلق به مصلحة خاصة .

#### القسم الثالث :

وهو قسم اجتمع فيه حق الله وحق الإنسان، إلا أن العلماء يختلفون فيه، هل يغلب فيه حق الله أو يغلب فيه حق الإنسان، وذلك مثل حد القذف، فإنه إذا ما اعتدى إنسان على آخر، فخرجه في عرضه وشرفه فرماه بالزنا، فإن الشريعة الإسلامية في هذه الحال قد أوجبت مطالبته بالبينة على ما قال، وإلا عوقب على جريمة القذف هذه بأن يجلد ثمانين جلدة .

وهذه العقوبة الشديدة تبين إلى أى مدى تحترم شريعة الإسلام حق الإنسان في المحافظة على شرفه وسمعته .

وهذه العقوبة هي ما تسمى في اصطلاح الفقه الإسلامى « حد القذف »

(١) المواقات : فتاوى، الجزء الثانى : ص ٣٧٥ .

(٢) التلويح على التوضيح لسعد الدين التفتازانى الجزء الثانى ص ١٥١ .

( ٢ - الحقوق والواجبات ) .

فقد القنف هذا عمالا شك فيه أن للانسان المطعون في عرضه حقا في تطبيقه على من رماه بالزنا ، لأن الجريمة قد وقعت عليه ، ومن حقه أن يعاقب من آذاه بآتهك عرضه .

— وكذلك الله تبارك وتعالى حق في هذه العقوبة ، لأنه سبحانه يريد المصالح لعباده ، ومن مصلحتهم أن تصان أعراضهم من أن تمس بأذى ، فكان أمره جل وعلا أن يعاقب من رمى غيره بالزنا من غير أن يؤيد ذلك بينة ، فقال سبحانه : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم <sup>(١)</sup> » ، ومن حق الله سبحانه أن يمثل العباد لأوامره ويحذروا نواهيه .

#### أقسام حقوق الله :

قسم فقهاء الحنفية حقوق الله عز وجل إلى أقسام ثمانية :

##### القسم الأول :

عبادات خالصة ، وهى الإيمان بالله ، وفروع هذا الإيمان ، والمراد بفروع الإيمان كل ما عداه من سائر العبادات ، وهى الصلاة والزكاة ، والصوم والحج والجهاد .

والسبب فى تسمية العبادات فروعا للإيمان أن العبادات تنبى على الإيمان وتحتاج إليه احتياجا ضروريا ، فبدون الإيمان لا يصح أى نوع من أنواع العبادات ، لأنه كيف يمكن أن تتصور لإنسانا يتقرب إلى الله بالعبادات فى الوقت الذى لا يصدق فيه به سبحانه وتعالى .

والصلاة تعتبر الأصل فى فروع الإيمان وذلك لأن الصلاة عماد الدين ورتبتها تعتبر تالية لرتبة الإيمان ، شرعا الله تبارك وتعالى شكرا لنعمه الظاهرة والباطنة على الإنسان .

---

(١) سورة النور آية ٤٥ .

### القسم الثاني :

عبادة فيها معنى المؤنة ، كزكاة الفطر .

ويبنى أن نبين السبب في تسميتها بهذا الاسم .

فأما تسميتها بعبادة فلعدة أمور ، منها أنها تسمى صدقة أو زكاة ، والصدقة أو الزكاة عبادة ، ومنها أن زكاة الفطر شرعت تطهيرا للصائم ، ومنها أن النية تشترط في أدائها ، وكل هذه الأمور تدل على أنها عبادة .

جـ وأما أن فيها معنى المؤنة ، فلائها يجب على الإنسان بسبب غيره كالتنفقة الواجبة على الوالد لأولاده ، وعلى الزوج لزوجته ، وعلى الابن القادر لآبيه الذي لا يستطيع الكسب ، وما مائل ذلك .

### القسم الثالث :

مؤنة فيها معنى العبادة ، كالعشر الذي يصرف للفقراء ، والمساكين والمجاهدين ، وغيرهم من مستحقى الزكاة ، مما تقتضيه الأرض العشرية .

أما أنه مؤنة ، فلائنه يؤخذ منه النفقات التي يحتاج إليها المقاتلون الذين يذودون عن أرض الإسلام ويحمونها من الأعداء ، وكذلك ينفق منه على الفقراء والمساكين . والضعفاء ، وغيرهم من المحتاجين ، ودعاؤهم للذين يدفعون الزكاة لهم قد يكون سببا لأن يبارك الله فيما تنتجه الأرض من محاصيل ، وعلى هذا فإن النفقة على هؤلاء الذين تدفع لهم الزكاة تكون نفقة على الأرض تقديرا (١) .

وأما أن فيه معنى العبادة ، فلائن الشخص الذي يخرج الزكاة من ماله الخاص إنما يضع ذلك تقرباً إلى الله عز وجل . والعبادات أيضا يتقرب بها إلى الله عز وجل

---

(١) التلويح على التوضيح : المصدر السابق ج ٢ ص ١٤٣ .

#### القسم الرابع :

مؤنة فيها شبهة العقوبة ، وهو الخراج ، وهو ما يوضع على الأرض الخراجية من حقوق تؤدى عنها<sup>(١)</sup> .

أما أنه مؤنة فلائه — كما قلنا في تعليل تسمية القسم الثالث — يؤخذ منه النفقات التى يحتاج إليها من يقاتل دفاعا عن أرض الإسلام ، فهو يعتبر - تقديرا - من النفقات التى تنفق على الأرض .

وأما أن فيه شبهة العقوبة ، فإن فقهاء المذهب الحنفى عللوا ذلك بأن الذين يشتغلون بزراعة الأرض يعرضون عن الجهاد فى سبيل الله ، وهذا الاشتغال عن الجهاد يصح أن يكون سببا للذلة وأن يفرض عليهم ضريبة هى بمنزلة الجزية التى فرضت على أهل النعمة صفارا وذلة لهم<sup>(٢)</sup> .

وبنوا على ذلك أنه لا يجوز فى الابتداء جعل خراج على المسلم ، لأن المسلم أهل للكرامة والعز ، وليس أهلا للعقوبة والذل ، فلو أسلم أهل دار الحرب طوعية ، أو قام رئيس الدولة الإسلامية بتقسيم الأراضى التى فتحها المسلمون على المقاتلين من المسلمين ، لا يصح أن يوضع خراج على المسلمين . وبين فقهاء الحنفية أنه مع كون الخراج لا يصح أن يجعل ابتداء على مسلم للعملة التى ذكروها ، فإنه يصح إبقاء الخراج على مسلم ، بأن يكون المسلم قد اشترى من كافر أرضا خراجية ، فإن على المسلم حينئذ الخراج ، وليس عليه العشر .

#### التعليل لبقاء الخراج على المسلم :

علل الحنفية لبقاء الخراج على المسلم بأمرين :

الأمر الأول : أن الخراج متردد بين العقوبة والمؤنة ، ولما كانت العقوبة غير لائقة بالمسلم ، والمؤنة تليق به ، فإنه لا يصح إبطال الخراج حينئذ بالشك .

---

(١) الاحكام السلطانية لماوردى من ١٤٦٠ .

(٢) التلويح على التوضيح ، للمدر السابق ج ٢ ص ١٤٣ .

الأمر الثاني : أن جانب المؤنة راجع في الخراج على جانب العقوبة ، وذلك لأن المؤنة إنما كانت باعتبار الأصل وهو الأرض ، والعقوبة إنما كانت باعتبار الوصف وهو الغناء التقديرى .  
ولما كان الزمن من أهل المؤنة ، فانه يصح إبقاء الخراج عليه وإن لم يصح جعل الخراج عليه في الابتداء <sup>(١)</sup>

#### القسم الخامس :

حق قائم بنفسه ، أى حق ثابت بذاته ، من غير أن يتعلق هذا الحق بئمة إنسان يؤديه طاعة لله تعالى ، وقد مثل الحنفية لهذا القسم بخمس الغنائم <sup>(٢)</sup> . وخمس المعادن التى توجد فى باطن الأرض <sup>(٣)</sup> .

ويانا لمعنى كون هذا حقاً ثابتاً بذاته غير متعلق بئمة إنسان يؤديه بطريق الطاعة ، فإنه يجب أن نعلم أن الجهاد فى سبيل الله حق لله تبارك وتعالى ، أوجه الله عز وجل علينا لإعزاز دينه ولإعلاء كلمته ، فكل مال يقع تحت سيطرة المقاتلين فى سبيل الله هو حق لله عز وجل ، غير أنه سبحانه أعطى للمقاتلين الذين غنموا هذا المال أربعة أخماس ما غنموه ، امتناناً منه تبارك وتعالى عليهم ، واستبقى الله عز وجل الخمس الباقي حقاً له يصرف لمستحقه وهم ذو القربى ، واليتامى ، والمساكين وابن السبيل ، وليس حقاً يلزمنا أدائه عما عندنا طاعة له .

والمعادن التى توجد فى باطن الأرض حكمها كذلك ، فإن خمسها أيضاً

---

(١) التلويح على التوضيح . المصدر السابق ج ٢ ص ١٥٢

(٢) النية هى مال الكفار الذى يستولى عليه المسلمون بطريق القوة انظر : منى

الاحتجاج لمحمد الشريفي الخطيب الجزء الأول ص ١٨ .

(٣) وجوب الخمس فى الذهب والفضة اللذين يستخرجان من باطن الأرض يذهب

إليه الحنفية ، بينما يذهب بعض المذاهب الفقهية الأخرى إلى وجوب ربع العشر انظر

منى المحتاج لمحمد الشريفي الخطيب الجزء الأول ص ٣٩٤ .

يعتبر حقا ثابتا بذاته غير متعلق بنعمة إنسان يؤديه بطريق الطاعة ، يصرف لمستحقه الذين ذكرناهم آنفا .

ونظرا إلى أن هذا النوع من حقوق الله ثابت بذاته غير متعلق بنعمة إنسان يلزمه أن يؤديه طاعة لله ، نظرا إلى هذا فإن الخفية يجوزون أن يصرف خمس الغنائم إلى المقاتلين الذين استولوا على هذا الغنائم ، زيادة على نصيبهم الذي أعطاه الله لهم امتنانا منه سبحانه ، وهو أربعة أخماسها ، ويجوزون كذلك أن يصرف هذا الخمس إلى آباء الغانمين أو أولادهم ، وكذلك يجوزون صرف خمس المعدن إلى من وجده ، بشرط أن يكون كل من ذكرنا في احتياج إلى المال المصروف لهم .

#### القسم السادس :

عقوبات خاصة ، أى عقوبات ليس فيها معنى المؤنة أو العبادة . وهى الحدود ، أى العقوبات التى حدها الله تبارك وتعالى وقدرها ، وهى عقوبات جرائم الزنا ، والسرقة ، وقطع الطريق ، وشرب الخمر ، وقذف المسلم المحصن بجمرة الزنا من غير أن يقيم بينه على ما قذفه به .

#### القسم السابع :

عقوبات قاصرة ، وقد مثلوا لها بحرمان القاتل من ميراث المقتول ، فإن حرمان القاتل من الميراث حق لله تعالى ، لأن المقتول لا ينتفع بهذا الحرمان الذى عوقب به القاتل .

وظاهر أن حرمانه من الميراث يعتبر عقوبة له على جريمته ، فإنه مع وجود علة استحقاق الميراث من قرابة أو غيرها ، قد منع من هذا الميراث لجريمته . لكن هذه العقوبة ليست عقوبة كاملة يلحق المعاقب بها ألم فى بدنه كعقوبات الحدود ، بل هى عقوبة قاصرة نظرا إلى أن القاتل لم يلحقه ألم فى بدنه ولا نقصان فى ماله ، بل كل ما عوقب به هو امتناع ثبوت ملكه فى تركة المقتول .



### القسم الثامن :

حقوق دائرة بين العبادة والعقوبة ، كالكفارات ، مثل كفارة الخنث في العيّن ، والظهر ، والقتل ، والإفطار في رمضان ، وقتل الصيد في الإحرام فهي عقوبة لأنها وجبت جزاء زاجرا عن هذه الأمور ، وهي عبادة لأن الكفارة قد تكون صوما والصوم عبادة ، وقد تكون عتقا للرقيق لإخراجه من قيود العبودية إلى دنيا الأحرار ، والعتق مع نية المعتقد يعتبر عبادة لله عز وجل ، وقد تكون إطعاما للمحتاجين ، وإطعام المحتاجين صدقة ، والصدقة عبادة ، وهكذا<sup>(١)</sup>

وبعد ، فهذه أقسام حق الله تبارك وتعالى كما قسمه الحنفية ، والمتأمل في هذا التقسيم يرى أنه غير جامع لحقوق الله ، فإن منها تعظيم أما كن العبادة ، والامتناع عما حرّمه الله عز وجل ، وصيانة دماء الناس وأموالهم وأعراضهم بتعزيز من يخل بها ، وكل ذلك عند الحنفية من حقوق الله ومع ذلك فإنه لم يدخل واحد منه في قسم من الأقسام الثمانية التي ذكرها الحنفية<sup>(٢)</sup>

---

(١) انظر : التلويح على التوضيح المصدر السابق ج ٣ ص ١٥١ و ١٥٣ .

(٢) هذا الاعتراض ذكره أستاذنا الدكتور أحمد فهمي أبو سنة في كتابه : النظريات العامة للمعاملات في الشريعة الإسلامية ص ٦٠ ثم أتبّه بقوله : « وقد يجاب بأن الحقوق المترض بها قصد حماية المجتمع فيها أظهر ، وأضيف إلى الله تعالى حملا للناس على احترامها ، بلا شعارهم أنهم خلفاؤه في المحافظة عليها والنفاع عنها اه ، وهذا الجواب في رأي لا يدفع هذا الاعتراض ، إذ إن الحقوق المترض بها ليست حقوقا للمباد وإنما هي حقوق لله عز وجل ، وكون الأظهر فيها قصد حماية المجتمع لا يمنع أنها حقوق من حقوق الله ولا تدخل في قسم من الأقسام الثمانية المذكورة .

### تقسيم حق العباد :

ينقسم حق العباد إلى قسمين :

#### القسم الأول :

حق عام ، وهو كل حق يترتب عليه مصلحة عامة للمجتمع من غير اختصاص بفرد من الأفراد ، وذلك كالمرافق العامة ، مثل المياه ، والإضاءة ، والمدارس ، والمستشفيات ، والطريق ووسائل الاتصال العامة ، والانتفاع بالأشياء المباحة كالرعي في الأماكن التي لا يملكها الأفراد والاصطياد فيها وإحياء الموات ، وما شابه ذلك .

#### القسم الثاني :

حق خاص ، وهو كل حق يترتب عليه مصلحة خاصة بفرد أو بأفراد ، وذلك كحق الإنسان في ما يملكه من أرض ، أو بيت ، أو مال (١) .

### كل الحقوق فيها حق لله عز وجل : دُيُبَكْ

يجب أن نعلم أن جميع الحقوق بما فيها الحقوق التي منحها الله عز وجل للإنسان فيها حق لله سبحانه ، لأن الأمر بأن يكون للإنسان حق في كذا أو كذا هو الله عز وجل ، والله تبارك وتعالى الحق في أن تمتثل أوامره وتجتنب نواهيه كما بينا آنفاً حتى ولو كانت تلك الأوامر أو النواهي محقة لمصالح عائدة على أفراد الإنسان أنفسهم .

ولذلك نجد أن من الحقوق حقوقاً خالصة لله عز وجل ليس للإنسان فيها شيء مثل الإيمان بالله والعبادات ، ونجد أنه ما من حق للإنسان إلا وفيه حق لله تبارك وتعالى (٢) فالأموال مثلاً مع أنها يملكها الإنسان وله حق التصرف فيها ، إلا أن ذلك مقيد بأمر يجعل تصرف الناس في الأموال محققاً لمصالحهم ، فلا يجوز للإنسان أن يهلك شيئاً من أمواله من غير أن يحقق له ذلك انتفاعاً

---

(١) النظريات العامة للمعاملات ، المصدر السابق ص ٦٣ و٦٢ .

أصلاً ، كما إذا قتل إنسان دابته من غير سبب يوجب هذا القتل (١) وإذا ما نظرنا إلى الحكمة من تحريم الله عز وجل للعقود التي فيها الربا ، أو الغرر أو الجهالات ، نرى أنه تبارك وتعالى إنما حرم هذه العقود صونا لمال العباد عن أن يضع في غير مصالح العباد الدنيوية كدفعه أثمانا للأشياء النافعة ، أو في مصالحهم الآخروية كال تبرع به صدقات ، أو صرفه في سبيل الله أو الحج .

وعلى فرض أن الإنسان قد رضى بأن يسقط حقه في أن تنفق أمواله فيما لا يفيد دينا أو دنيا لم يؤثر رضاه أى تأثير في تغيير حكم الله عز وجل .  
(٢) فالله عز وجل منع الإنسان من أن يرى بأمواله في البحر وتضييعها من غير أن يكون له في ذلك مصلحة . حتى ولو كان ذلك العمل الأحق حسب هواه ورغبته .

(٣) وحرم المسكرات بجميع أنواعها محافظة على عقل الإنسان . والسرقة صيانة لأمواله وإلزاما صونا لنسبه من الاختلاط .

فهذه الأمور وأمثالها مما فيه مصالح العباد حقوق لله عز وجل ، لأنها لا تسقط بإسقاط أحد ، وهي في الوقت نفسه مشتملة على حقوق العباد لما فيها من تحقيق مصالحهم ودرء المفاسد عنهم .

والذى يظهر - والله أعلم - أن العلماء عندما قسموا هذا التقسيم الذى أوضحناه آنفا إنما أرادوا به التفرقة بين الحقوق التى يملك العبد إسقاطها . والحقوق التى ليس من حق أحد أن يسقطها .

فما كان من الحقوق التى لا يملك العباد إسقاطها سموها حقوقا لله عز وجل وما كان من الحقوق التى يملك العبد إسقاطها سموها حقوقا للعباد ، ولكن الحقيقة كما قلنا أنه ما من حق من الحقوق التى منحها الله لعباده إلا وفيه حق له تبارك وتعالى (٤) .

(١) رد المحتار (حاشية ابن عابدين) على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٤ ص ٣٠٠ .

(٢) الفروق للقرافي ج ١٧٩ ، ١٨٠ .

### اعتراض وجوابه :

قد يثار سؤال هنا ، هو : إذا كانت كل الحقوق فيها حق لله تبارك وتعالى ، وحقه سبحانه لا يجوز لأحد إسقاطه كما تقدم ، فكيف يمكن التوفيق بين هذا وبين ما هو مقرر من أن حق الإنسان الخالص يجوز له إسقاطه ، كإسقاط الدائن حقه في الدين الذي له على المدين ، وإسقاط الزوجة حقها في بعض من مهرها ، وما شابه ذلك .

والجواب : أن الله تبارك وتعالى هو الذي منح الإنسان حقه الخالص ، وهو الذي منحه أيضاً الحق في إسقاطه ، فالإنسان إذ لم يستقل باختيار الإسقاط بل الله عز وجل هو الذي جعل له هذا الحق<sup>(١)</sup> .

## أقسام الحقوق في القانون الوضعي

تنقسم الحقوق في القانون الوضعي إلى حقوق دولية ، وإلى حقوق غير دولية أى داخلية . وتنقسم الحقوق غير الدولية إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : الحقوق السياسية .

القسم الثاني : الحقوق العامة .

القسم الثالث : الحقوق المدنية .

### أولاً : الحقوق الدولية :

وهي السلطات التي يقررها القانون الدولي العام لأشخاصه<sup>(٢)</sup> ، لتمكينهم

---

(١) انظر للموافقات للشاطبي ج ٢ ص ٢٧٧ .

(٢) يعرف البعض القانون الدولي العام بأنه « مجموعة التواعد القانونية الملزمة ، التي تهدف إلى تنظيم العلاقات المتبادلة بين أشخاص القانون الدولي العام » وأشخاص القانون الدولي العام هي الدولة والبابا الكاثوليكي والمنظمات الدولية ، والفرع على خلاف فيه هل يتمتع بالشخصية الدولية أم لا .

من إبداء نشاطهم في المجتمع الدولى ، كحق كل دولة فى سيادتها على إقليمها ، وحقها فى سيادتها على رعاياها سواء أكانوا مقيمين على أرضها أم فى خارجها ، وحقها فى الالتجاء إلى المنظمات الدولية كالاتجاه إلى محكمة العدل الدولية ، أو إلى مجلس الأمن .

#### ثانيا : الحقوق غير الدولية :

وتسمى أيضاً - كما سبق - بالحقوق الداخلية وهى السلطات التى يقررها القانون الداخلى ، أى مجموع القواعد القانونية التى تصدرها الدولة .

وهذه الحقوق إما أن تكون حقوقاً للأفراد قبل أفراد آخرين ، أو حقوقاً لهم قبل الدولة ، أو حقوقاً للدولة قبل الأفراد ، أو حقوقاً لبعض السلطات فى الدولة تجاه البعض الآخر من هذه السلطات .

فأما القسم الأول منها ، وهو الحقوق السياسية ، وتسمى أيضاً حقوقاً دستورية ، فهى سلطات يقررها القانون للفرد باعتباره عضواً فى جماعة سياسية هى الدولة ، حتى يتمكن من أن يساهم فى حكم بلده .

وأم هذه الحقوق السياسية حق الانتخاب، وحق الترشيح، وحق الشخص فى أن يتولى الوظائف العامة .

وأما القسم الثانى منها ، وهو الحقوق العامة ، ويطلق عليها أيضاً الحريات العامة ، لأن الإنسان بغير هذه الحقوق يصير مقيداً فى عمله ونشاطه كتنقيد الحيوانات ، وهذه الحقوق هى سلطات يقررها القانون للأشخاص محافظة على أدميتهم ، وبدون هذه الحقوق يكون الإنسان غير آمن على نفسه وحرية ونشاطه .

وذلك كحق الإنسان فى سلامة جسمه وحقه فى المحافظة على شرفه وسمعته ، وحقه فى أن يكون تفكيره مستقلاً ، وفى حرية انتقاله ، وحقه فى حرمة مسكنه ، وفى حرية عمله ، وحرية الزواج ، إلى غير ذلك من الحقوق التى تهدف إلى حماية الشخصية فى مظاهرها المختلفة .

وهذه الحقوق تثبت للإنسان بمجرد كونه إنسانا ، فتلصق بشخصيته وتثبت له بمجرد أن يولد حيا ، ولذلك كانت تسمى في القرن الثامن عشر بالحقوق الطبيعية ، أو بحقوق الانسان .

وأما القسم الثالث منها ، وهو الحقوق المدنية ، وتسمى أيضا بالحقوق الخاصة ، فهي سلطات مقررة للأشخاص في القانون الخاص ، يتمكنون بها من مزاوله نشاطهم في محيطهم العائلي والمالي .

ومن ذلك يتبين أنها تنقسم إلى قسمين :

الأول : حقوق عائلية .

الثاني : حقوق مالية .

التعريف بالحقوق العائلية :

فأما الحقوق العائلية أو حقوق الأسرة ، فهي سلطات يقررها القانون لبعض أفراد الأسرة على البعض الآخر ، كسلطة الزوج على زوجته ، وسلطة الأب على أولاده ، وحق الأم في حضانة ولدها .

وتعتبر حقوق الأسرة حقوقا غير مالية ، إلا أنه في بعض الأحيان ، بل في كثير من الأحيان قد يترتب على علاقة الزواج ، أو علاقة النسب حقوقا مالية ، وذلك كحق كل من الزوجين في أن يرث الآخر . وحق الزوجة في أن ينفق عليها زوجها ، وحق الصغار في أن ينفق عليهم أبوم .

التعريف بالحقوق المالية :

وأما الحقوق المالية ، فهي ما كان الهدف منها إشباع حاجات الإنسان الاقتصادية ، وهي الحقوق التي يمكن أن تقوم بمبلغ معين من النقود . كحق المالك في أن يبيع ، أو يرهن ، أو يؤجر ما يمتلك .

أقسام الحقوق المالية :

تنقسم الحقوق المالية إلى ثلاثة أقسام :

أولها : الحقوق الشخصية أو الالتزامات ، كالالتزام البائع بأن ينقل

ملكية العقار المبيع إلى المشتري ، والتزام المؤجر بوضع العين المؤجرة تحت تصرف المستأجر .

وثانيها : الحقوق العينية ، كحق الملكية ، وحق الانتفاع وحق الاستعمال وحق الرهن الحيازي ، وحق الرهن الرسمي .

وثالثها : الحقوق المعنوية ، كحقوق المؤلفين في مؤلفاتهم ، والمخترعين في اختراعاتهم ، والتجار في سمعتهم التجارية<sup>(١)</sup> .

وبهذه الإشارة السريعة إلى الحقوق في القانون الوضعي نكون قد انتهينا من كلامنا عن الحق وأقسامه في كل من الفقه الإسلامي ، والقانون الوضعي ، وسيكون كلامنا إن شاء الله في الفصل التالي عن موقف المجتمعات التي سبقت الإسلام أو عاصرته من قضية المساواة بين بني الإنسان في الحقوق والواجبات .

---

(١) انظر : نظرية الحق للدكتور محمد ساي مذكور ص ١٣ وما بعدها ، وأصول الحق للدكتور مختار القاضي ص ١٠ وما بعدها ، ومذكره موجزه في الحق للدكتور حسين التوري ص ١٣ وما بعدها .

## الفصل الثاني

### موقف المجتمعات السابقة للإسلام من المساواة

تمهيد

إن من أهم ما يميز شريعة الإسلام أن جاءت خاتمة للرسالات التي سبقتها ،  
صالحة للتطبيق في كل عصر من عهد رسول الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم  
إلى أن يرث الله الأرض وما عليها .

ولقد جاءت هذه الشريعة السالوية بمبادئ وقواعد لتنظيم كافة أنواع  
السلوك الإنساني ، سواء أكان ذلك من قبيل علاقات الأفراد بعضهم ببعض ،  
أو من علاقات الحاكم بالمحكوم ، أو من علاقات الدولة بالدول الأخرى  
سلما أو حربا ، أو من علاقة الكل بالحق تبارك وتعالى .

وكان من المبادئ السامية التي أرسنها هذه الشريعة الخاتمة ، أن أُرست  
مبدأ المساواة بين الناس جميعا . فكانت نظرتها إلى الإنسان باعتباره بشرا  
لحسب لا يميزه عن سائر أفراد جنسه طبقة التي ينتمي إليها أو ما لديه  
من ثروة أو جاه وإنما البشر يتفاضلون بشيء واحد هو تقوى الله عز وجل ،  
نرى ذلك واضحا في آيات الكتاب الكريم وأحاديث المصطفى صلى الله عليه  
وسلم ، فيقول الله عز وجل : ( يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ،  
وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا . إن أكرمكم عند الله أتقاكم )<sup>(١)</sup> .

ويخاطب المصطفى صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فيقول : ( يا أيها  
الناس إن ربكم واحد ، وإن أباكم واحد ، كلكم لأدم ، وآدم من تراب .  
وليس لعربي على عجمي ، ولا لعجمي على عربي ، ولا لأحمر على أبيض ،



ولا لا يرض على أحمر فضل إلا بالتقوى ، ألا هل بلغت اللهم فاشهد ،  
ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب ) .

وقبل أن نين كيف ساوى الإسلام بين الناس جميعا في الواجبات  
والحقوق يجب أن نقدم توضيحا لما كان سائدا في المجتمعات التي سبقت ظهور  
الإسلام أو عاصرته ، حتى يستبين البون الشاسع بين التقاليد التي كانت قد  
رسخت في هذه المجتمعات وعمقت الإحساس بالفوارق بين أبناء آدم .  
وبين ما أنت به شريعة الإسلام من مبادئ ومثل وأحكام تحت الفواصل  
بين البشر وساوت بينهم جميعا أمام قانون الاسلام .

### التفاضل عند الهنود

سادت الديانة البراهمية في الهند قبل ميلاد المسيح عليه الصلاة والسلام  
بثلاثة قرون .

وقد وضع رجل يدعى « منو » قانونا ينظم علاقات الناس السياسية  
والدينية وأتفقت البلاد على قبول هذا القانون ، فأصبح هو القانون الرسمي  
الذي يرجع اليه في تنظيم حياة الناس ، وهو القانون الذي عرف باسم « منو شاستر » .  
ويقسم هذا القانون الناس إلى أربع طبقات متفاوت علوا وهبوطا بحسب  
أصل خلقها .

وأرفع الطبقات قدرا وأولاهما بالتقدير والإجلال هي البراهمة طبقة  
الكهنة ورجال الدين ، والطبقة الثانية تدعى « شترى » وهم رجال الحرب  
والثالثة تدعى « ويش » وهم رجال الزراعة والتجارة ، وأما الطبقة الرابعة  
والأخيرة فهي أحط هذه الطبقات الأربع وتدعى « شودر » وهم رجال الخدمة .  
يقول « منو » في الباب الأول من قانونه هذا ، موضحا السبب  
— في زعمه — الذي حقق التفاضل والتباين بين طبقات الناس (١) .

---

(١) نقلا عن العالم الهندي أبي الحسن علي الحسنى الندوى في كتابه : ماذا خسر  
العالم بالخطايا السليين ص ٤٨

« إن القادر المطلق قد خلق لمصلحة العالم البراهمة من فـه ، وشترى من سواعده ، ووش من أفخاذه ، والشودر من أرجله ، ووزع لهم فرائض وواجبات لمصالح العالم .  
— فعلى البراهمة تعليم « ويد »<sup>(١)</sup> وتقديم النذور للآلهة ، وتماطى الصدقات ، وعلى الشترى حراسة الناس ، والتصدق وتقديم النذور ، ودراسة « ويد » والمزوف عن الشهوات ، وعلى ویش رعى السائمة والقيام بخدمتها وتلاوة « ويد » والتجارة والزراعة ، وليس الشودر إلا خدمة هذه الطبقات الثلاث .»

إمـتـیـاز لـطبـقة و حـط من قـیـمة أـخرى :

لقد ترتب على هذا التقسيم العجيب الذى سبق بيانه أن منحت طائفة من الناس وهى طائفة البراهمة مزايا وفضائل لا تجرؤ أى طائفة سواها على التطلع إليها ، وانحط وضع طبقة « الشودر » ، أو طبقة المنبوذين فأصبحت فى وضع لا يليق بالسوائم .

يقول العالم الهندى أبو الحسن الندوى<sup>(٢)</sup> :

« منح هذا القانون طبقة البراهمة إمتيازات وحقوقاً ألحقهم بالآلهة . فقد قال إن البراهمة صفوة الله ، وهم ملوك الخلق . وإن ما فى العالم هو ملك لهم . فإنهم أفضل الخلائق وسادة الأرض ، ولهم أن يأخذوا من مال عبيدهم «شودر» — من غير جريرة — ما شاموا لأن العبد لا يملك شيئاً ، وكل ماله لسيده .  
وأن البراهمى الذى يحفظ رك « ويد » (الكتاب المقدس) وهو رجل مغفور له ولو أباد العوام الثلاثة بذنوبه وأعماله ، ولا يجوز للملك حتى فى أشد ساعات الاضطراب والفاقة أن يجبي من البراهمة جباية أو يأخذ منهم إتاوة . ولا يصح لبراهمى فى بلاده أن يموت جوعاً ، وإن استحق براهمى القتل لم يجز للحاكم إلا أن يخلق رأسه ، أما غيره فيقتل .»

---

(١) الكتاب المقدس عندهم .

(٢) انظر : ماذا خسر العالم بالمخططات الساميين ص ٤٨-٥١

ويقول أبو الحسن الندوى مينا وضع الطبقة المظلومة وهي طبقة الشودر (١). وأما شودر (المنبوذين) فكانوا في المجتمع الهندي - بنص هذا القانون المدني الديني - أخط من البهائم ، وأذل من الكلاب ، فيصرح القانون بأن «من سعادة شودر أن يقوموا بخدمة البراهمة وليس لهم أجر وثواب بغير ذلك ، وليس لهم أن يقتنوا مالا أو يدخروا كنزاً فإن ذلك يؤذي البراهمة ، وإذا مد أحد من المنبوذين إلى براهمي يدا أو عصا ليطش به قطعت يده ، وإذا رفعه في غضب قدعت رجله ، وإذا تم أحد من المنبوذين أن يجالس براهميا فعلى الملك أن يكوى إسته وينفيه من البلاد . وأما إذا مسه يد أو سبه فيقتلع لسانه وإذا ادعى إنه يعلم سقى زيتا فاترا ، وكفارة قتل الكلب والقطعة والضفدعة والوزغ والغزال والبومة ورجل من الطبقة المنبوذة سواء .»

### التفاضل عند الإغريق (قدماء اليونان)

سادت المساواة أو كادت أن تسود بين قدماء اليونان ، فيما بينهم وبين أنفسهم ، على الرغم من الصراع الذي كان موجودا بين مملكتي إسبارطة وأثينا ، ومن الغريب أن هذا الشعب في نفس الوقت كان يعتقد أن أفرادهم لم يخلقوا مثل ما خلقت سائر الشعوب الأخرى التي تعيش على ظهر البسيطة ، فكانوا يعتقدون أنهم شعب خصه الخالق بكريم الصفات الإنسانية ، من عقل وإرادة ، وأن غيرهم من سائر البشر لم يشاركهم في كريم صفاتهم الإنسانية ، وإنما هم في الحقيقة لا يعدون في صفاتهم كثيراً عن طبقات الحيوانات . قد تجردوا من الصفات الممتازة التي خلق عليها الإغريق ، ولاغرو في أن كان هؤلاء يطلقون على من عداهم من سائر الشعوب الأخرى ، اسم البرابرة لإملاء منهم إلى أن مرتبة كل الشعوب الأخرى لا تستطيع أن تسمو إلى مرتبة هؤلاء القوم في الصفات

---

(١) ماذا خسر العالم بأخطا السليين ، ص ٥١

الإنسانية الكاملة وبهذا الإحساس بالسمو على غيرهم أصبحوا ينظرون نظرة الاحترار إلى ما عداهم من البرابرة، الذين لم يكونوا يختلفون عن اليونان إلا في اللغة والعادات ، وأضحوا في حياتهم العامة يميزون بين كلمة « هيليني » التي تدل على كل من كان من أصل يوناني و « بربرى » وهى الاصطلاح الذى أطلقه اليونان في تاريخهم على كل شخص يتكلم لغة لا يفهمها اليوناني ، وله عادات مغايرة لعادات اليونان<sup>(١)</sup> . وكان فيلسوفهم « أرسطو » يؤكد أن هؤلاء البرابرة لم يخلقوا إلا ليقرعوا بالعصا ويستذلهم ويستعبد شعب اليونان<sup>(٢)</sup> .

ويقرر « أرسطو » أن البشر قد خلقهم الآلهة فريقين ، فريق مزود بالصفات الإنسانية الكاملة في العقل والإرادة ، وهم جماعة اليونان وهؤلاء قد جتهدت الآلهة بهذا الفضل ليكونوا خلفاء الآلهة على الأرض ، والفريق الآخر محروم مما زود به اليونانيون ، وهذا الفريق هو كل من عداهم من شعوب الدنيا ، واليونانيون بما نالوا من كريم الصفات الإنسانية دون غيرهم هم الأولى بأن يكونوا سادة على سكان الأرض ، وأما غيرهم من الشعوب الأخرى التي لم تزود بالعقل والإرادة وإنما زودوا بقوى الجسم وما يتصل لاتصالا مباشرا به . أما هؤلاء فهم البرابرة الذين ليس لهم مبرر لوجودهم في الحياة إلا أن يكونوا عبيدا وخدمة لهذه الفئة الممتازة من أفراد البشر ، وواجب اليونان أن يذلوا كل ما في مكنتهم لجعل هذه الشعوب لا تغير من وضعها الذى خلقت له وهو عبوديتهم لليونان ، وكل حرب يشنها اليونان في هذه السبيل تكون حربا مشروعة تتفق مع طبيعة الأشياء ، ويعتقد « أرسطو » أن الحياة لا يمكن أن تسير سيرها الطبيعي إلا إذا استرق اليونانيون من عداهم من البرابرة . فيقومون بخدمة ساداتهم بما هيء لهم من الأسباب الجسمية التي تساعد على أداء المهمة المنوطة بهم تجاه هذا الجنس السامى ، الذى لم يخلق إلا لأداء الأعمال الراقية .

---

(١) محاضرات في التاريخ القديم للأستاذ زكى على مراد

(٢) مبادئ القانون النبوى العام فى الإسلام . للدكتور محمد عبد الله دراز ص ٢

ولا يمكن للجنس السامى وم اليونان أن يستنفوا عن الرقيق من غيرهم من شعوب الأرض التى تكلف بالأعمال الجسمية ، وذلك لأن هذه الأعمال — كما يعتقد أرسطو — لا يمكن أن تتم إلا بأداتين مجتمعتين :

الأولى : تتمثل فى الآداة الجامدة التى يستعين بها عمال الأعمال الدنيا كالنفاس والمحراث والنأى والعود وغير ذلك من الآلات .

والثانية : هى الآداة الحية التى يناط بها تحريك هذه الآداة الجامدة ولا تتوافر أسباب تحريك هذه الآداة الجامدة إلا عند الرقيق فلو كانت الآداة الجامدة يمكن أن تحرك نفسها ، فتنضرب النفاس ، أو يحترث المحراث أو يعزف النأى مثلا إذا ما أمرت أو استشعرت الأمر به بدون أداة حية تحركها لأمكن حينئذ الاستغناء عن الرقيق ، ولكن أنى يتحقق ذلك وهو أمر ليس فى الإمكان (١) .

وهكذا نرى أن اليونان القديمة كلن يسودها نظام طبق لا مساواة فيه بين جميع البشر ، وإنما هناك أحرار وأرقاء ، للأحرار كل الحقوق السياسية لا تفرقة بينهم من حيث المركز الاجتماعى أو الثروة فى التأثير فى مساهمتهم فى الحياة السياسية أو تقلدهم الوظائف العامة ، وأما الأرقاء وهم الأكثر عددا بالنسبة لهؤلاء الأحرار ، فليس لهم أدنى الحقوق وإنما هم مبعدون عن أى نشاط سام فى هذا المجتمع القديم .

فالأحرار هم وحدهم لهم حق مباشرة الحقوق السياسية : من مجموعهم تكون جمعية عامة تسمى جمعية الشعب ، وهذه الجمعية تقوم بالعمل التشريعى الذى تقوم به الهيئات التشريعية الآن فى سائر الدول ، وإلى جانب ذلك تقوم هذه الجمعية بانتخاب رجال الحكومة الذين يمارسون أعمالهم تحت هيمنة ورقابة هذه الجمعية

---

(١) انظر : المساواة فى الإسلام للدكتور على عبد الواحد وافي ص ٨ ، ١٤ ، وصحاح الإسلام للدكتور أحمد محمد الحوفى ص ٨٢ ، ٨٣ .

كما أن لهذه الجمعية السيطرة على الوظائف القضائية التي تؤديها المحاكم ، وليس للأرقاء الحق في التطلع إلى شيء من ذلك الذي تتمتع به طبقة الأحرار<sup>(١)</sup>

### الحال عند الرومان

أقام الرومان أنفسهم أوصياء على الإنسانية كلها ، وبسطوا سلطانهم بحد السيف على الكثير من شعوب الدنيا ، واستعملوا في سبيل ذلك كل الوسائل التي توصلهم إلى ما يبتغونه ، سواء أكانت هذه الوسائل شريفة أم حقيرة ، واستطاعوا في النهاية أن يسيطروا على معظم أجزاء العالم معتبرين أنفسهم سادته<sup>(٢)</sup> .

ولم تكن قوانينهم ونظمهم تساوى بين الرومان وغيرهم من سائر الشعوب التي يتحكمون في مصائرهما . وإنما كانوا يعتبرون غير الرومان من طبقة أدنى من طبقة الرومان ليس له الحقوق التي يتمتع بها هؤلاء ، وإنما قد خلق ليكون رقيقاً يخضع فقط وليس من حقه التطلع إلى ما وراء ذلك<sup>(٣)</sup> .

ولذلك فإنهم انطلقاً من هذا المعتقد وضعوا نوعين متباينين من القوانين أحدهما : القانون المدني وهو خاص بالشعب الروماني نفسه ، وثانيهما : قانون الشعوب وهو خاص بسكان البلاد التي احتلها الرومان<sup>(٤)</sup>

### الحال عند اليهود

الأديان السماوية كلها تدعو إلى المساواة ، ولا تفرق بين أفراد البشر ، بل

---

(١) انظر النظم السياسية للدكتور محمد كامل ليله ٣٣٤ ، ٣٣٥

(٢) المرجع السابق ص ٣٨٦ .

(٣) المساواة في الإسلام للدكتور علي عبد الواحد وافي ص ١٤ .

(٤) مبادئ القانون الدولي العام في الإسلام للدكتور محمد عبد الله دراز ص ٢ .

الكل سواء أمام تعاليم الشرائع التي أرسلها الله عز وجل إلى البشر لهدايتهم إلى ما فيه مصلحتهم في الدنيا والآخرة .

هذا هو ما يجب أن نتفقده بالنسبة إلى كل الشرائع التي أتت لإصلاح البشر على يد رسل خصمهم الله عز وجل بمزيد من فضله في حل هذه الرسالات ولكن التعاليم التي أتت بها الرسل السابقون على محمد - ومنهم موسى عليه وعلى رسولنا محمد وسائر الرسل أفضل الصلوات والتسليمات - هذه التعاليم لم تسلم من التغير والتحريف ، فالإسرائيليون مثلا لم يبقوا على ما في التوراة سليما نقيبا كما زلت على موسى عليه السلام ، بل حرفوا ما فيها ، واخترعوا مبادئ وفيها غريبة على جو أي رسالة سماوية ، وكتبوا خرافات وأوهاما يريدون بها أن يرفعوا من شأن أنفسهم ويحطوا من شأن سائر البشر فهم يعتبرون أنفسهم شعب الله المختار بحق لهم مالا يحق لغيرهم من أفراد بني الإنسان الذين ينظرون إليهم باعتبار أنهم نوع وضع منحط عن أفراد الشعب اليهودي ، واستباحوا لأنفسهم أن يشفوا غير اليهودي في الوقت الذي يحرمون فيه أن يغش اليهودي يهوديا مثله لأن غير اليهودي لم يخلق إلا ليكون خادما لليهودي ، وتنص تعاليمهم على أن اليهودي يجب أن ينصف اليهودي الآخر إذا فرض وتخاصم إليه مع غير يهودي سواء أكان انصافه لليهودي بحق أم بغير حق .

### الحال عند العرب في الجاهلية

أما العرب قبل ظهور الإسلام فكان عدم المساواة متجليا في حياتهم في ناحيتين : ...

الناحية الأولى : مجال العلاقات بينهم وبين غيرهم من سائر الشعوب الأخرى  
الناحية الثانية : مجال العلاقات بين العرب أنفسهم مع البعض الآخر  
وكل من هاتين الناحيتين يظهر التفاصل وعدم المساواة واضحا جليا فيها .  
فأما عن الناحية الأولى وهي مجال العلاقات بينهم وبين غيرهم من سائر

الشعوب الأخرى ، فإن العربي في جاهليته كان يعتقد أنه من أصل مختلف عن أصل بقية الأمم الأخرى ، وأنه في حين كان يرى نفسه كامل الإنسانية فإن الأمم الأخرى التي كان العرب يطلقون عليها اسم الأعاجم ليست كاملة الإنسانية في نظره كالشعب العربي بل هي من وضاعة الأصل ونقص الإنسانية مالا يحيز لها أن تدعى أنها في مستوى الشعب العربي ، وكان لهذا الاعتقاد عندهم أثره في نواح شتى أظهرها ناحية المصاهرة ، فإن العربي في جاهليته ، متمشياً مع ماورثه من هذه التقاليد والعقائد التي عمقت إحساسه بأن من عداه من الشعوب الأخرى لا يرقى إلى مستواه الإنساني ، تمشياً مع هذا كان العربي يرفض أن يصاهر غير العربي ولو كان متقلاً أسمى المراتب في قومه الأعاجم ، وكان يرفض أحد رجال العرب أن يزوج ابنته من أحد ملوك الفرس سبياً في معركة ( ذي قار ) التي وقعت بين العرب والفرس وانتهت بانضمام الآخرين أمام العرب ، فقد أراد كسرى أبرويز أحد ملوك الفرس أن يصاهر أحد كبار العرب وهو النعمان بن المنذر أحد الولاة الخاضعين لسلطان الفرس ، فتقدم خطبة ابنة النعمان وكانت تسمى « حرقه » ، فما كان من النعمان إلا أن يرفض خطبة الملك لابنته ، ولم يتردد في إعلان ذلك له ، فأهاج هذا التصرف ملك الفرس الذي استدعى النعمان إلى ( المدائن ) عاصمة ملكه ، وبين له من ألوان التهديد ما كان كفيلاً بأن يجعل النعمان يسارع إلى إرضاء الملك ويوافق على خطبته لابنته ، إلا أن هذه الوسيلة لم تجدد مع النعمان ، فصمم على رفض تزويج ابنته له ، فما كان من كسرى إلا أن أمر بطرح النعمان تحت أقدام الفيلة التي ساوت جسمه بالأرض .

وكان كسرى يعتقد أن ما فعله بالنعمان سيترك أثره في تخويف أمة العرب التي استهان واحد منها به فرفض أن يصاهره ، فأرسل إلى هاني بن قبيصة الشيباني من بني بكر يطلب منه أن يوافق على تزويجه من بنت النعمان ، وكانت حرقه بنت النعمان عند هاني ، قد أودعه إياها قبل أن يسافر ليلتي



بكسرى فى المدائن ، ولكن هاتارد على كسرى بنفس الرد الذى رد به النعمان وهو رفض مصاهرته .

عندئذ أرسل كسرى قواته لتؤدب شعباً أراد أن يعلو فوق ملك الفرس فضن ياحدى بناته لتكون زوجة له ، فاتجه هانىء بن قبيصة إلى معظم قبائل العرب يستنفرهم للملاقات قوات كسرى ، وكانت بين الجيشين معركة فاصلة هى معركة ( ذى قار ) التى انتصر فيها العرب على عدوم<sup>(١)</sup> .

وأما مايتصل بالناحية الثانية ، وهى مجال العلاقات بين العرب بأنفسهم بعضهم مع البعض الآخر ، فإن ذلك يتجلى فى أنواع من العلاقات من أهمها علاقة الرجل بالمرأة وعلاقة حكامهم بحكومهم .

### علاقة الرجل بالمرأة

علاقة الرجل بالمرأة عندهم كانت تحكمها نظرة لاتأخذ المساواة بين النوعين فى الاعتبار ، فليست المرأة إلا نوعاً أقل شأنًا من الرجل ، بسهولة يمكن أن يتدها والدها عندما يخبر أنه رزق بأثى ، ولقد صور القرآن الكريم حالهم فى هذه الناحية مبنياً ما كان يحدث لأحدهم إذا ما بشر بأن امرأته قد وضعت أثى ، فيظل وجهه مسوداً وهو مسك غيظه فى نفسه ، يستخفى من الناس من شناعة ما أخبر به ، ويحدث نفسه ، هل يستبقى هذه الأثى مع الفل والهوآن . أم يدسها فى التراب ويخلص منها ، فقال تبارك وتعالى<sup>(٢)</sup> :

• وإذا بشر أحدهم بالآثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم ، يتوارى

---

(١) المساواة فى الإسلام للدكتور على عبد الواحد وافى ص ٥ ١٦٩ .

(٢) سورة النحل آية ٥٨ ، ٥٩ .

من القوم من سوء ما بشر به ، أيمسكه على هون ، أم يدسه في التراب ،  
ألاساء ما يحكمون .

### المرأة كانت تورث كما يورث المتاع :

بلغ العرب في جاهليتهم في الاستهانة بشأن المرأة مبلغاً أبعدوها به عن  
كرامة الإنسان ، فكانوا يرثونها كما يرث الواحد منهم أمواله وحيواناته  
ويتداولونها تداول الأشياء ، فكان الرجل منهم إذا مات وترك زوجة صار  
أولياؤه أحق بزوجته ، إن شاء بعضهم زوجها ، وإن شاءوا زوجها ،  
وإن شاءوا لم زوجها ، لاحق لها ولا لأهلها في هذا الأمر ، وكان من  
عادتهم إذا مات الرجل وترك زوجة يلقي ابنه من زوجة أخرى ، أوليقي  
أقرب عصبتة ثوبه على الزوجة فيصير أحق بها من نفسها ومن أولياتها ، فإن  
شاء زوجها هو بغير صداق يدفعه لها ، اكتفاء بالصداق الذي أصدقها  
زوجها الذي مات ، وإن شاء زوجها من غيره وأخذ صداقها لنفسه فلم  
يعطها شيئاً منه وإن شاء منعها من الزواج لتفتدى منه بما ورثته من  
زوجها<sup>(١)</sup> ، وكان هذا الوضع الميّن لكرامة المرأة والمهدر لإنسانيتها سبباً  
في نزول القرآن الكريم على الرسول صلى الله عليه وسلم ينههم عما تعودوا  
عليه ، فقال تبارك وتعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا  
النساء كرها<sup>(٢)</sup> » .

ولم تكن المرأة بوجه عام تلقى من أنواع التكريم التي يلقاها الرجل ،  
ولنما يكون من نصيبها أنها تكرم عند زوجها لأنها بنت كبير من كبارهم  
أو أم لابنه الذي يحبه . فاما أنها تكرم لمجرد انسابها إلى جنس النساء ،

---

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٥ ص ٩٤

(٢) سورة النساء آية ١٩ .

فذلك كما يقول الأستاذ العقاد<sup>(١)</sup> : « ما لم تدركه قط من منازل الإنصاف والكرامة ، وقد يحميها الأب والزوج كما يحميها الأخ والابن حماية الواجب المفروض عليه لكل ما في جوارحه أو كل ما في حوزته وحماه ، فيعاب على الرجل منهم أن يهان حرمة كما يعيبه أن يعتدى عليه في كل محي أو ممنوع ، ومنه فرسه ودابته وبثره ومرعاه .

فإذا هانت المرأة فهي عار يأنف منه أهله أو حطام يورث مع المال والماشية ، ومن خوف العار يدفع الرجل بنته في طفولتها ، ويستكثر عليها النفقة التي لا يستكثرها على الجارية المملوكة والحيوان النافع ، وكل قيمتها بين الذين يستحيونها ولا يقتولونها في طفولتها أنها حصّة من الميراث تنقل من الآباء إلى الأبناء ، وتباع وترهن في قضاء المنافع وسداد الديون ، ولا يحميها هذا المصير إلا أن تكون عزيزة قوم تعز بما يميز عندهم من ذمار وجوار .

### علاقة حكامهم بمحكوميهم

وأما علاقة حكامهم بمحكوميهم فقد كأن يشوبها في حالات متعددة نوع من التجبر والظنّان من هؤلاء الحكام في معاملتهم لمن يحكمونهم ، فقد عرفت الجزيرة العربية قبل الإسلام ضروباً من الظنّان والاستبداد لا تقل عن ضروبه المشهورة التي عرفت في الشعوب الأخرى ، فبعض قبائل البادية والحاضرة قد سادها زعماء يقيسون عزتهم بمبلغ اقتدارهم على إذلال غيرهم ، ولعل كتب الأخبار والأمثال تعطينا وصفا لما كان عليه بعض الجبارين من حكام العرب في الجاهلية . فقد قيل في أسباب المثل القاتل « لا حر بوادي عوف ، أن عوفا هذا كان يقهر من حل بواديه ، فكل من فيه كالبعده لاطاعتهم إياه ، ولقد بلغ من جبروت كليب وائل أنه كان لا يسمح لأحد بأن يتكلم في مجلسه ، ولذلك قال أخوه مهليل بعد موته :

(١) المرأة في القرآن للأستاذ العقاد ص ٥٧ .

نشئت أن النار بعدك أوقدت      واستب بعدك يا كليب المجلس  
وتسلكوا في أمر كل عظيمة      لو كنت شاهد أمرهم لم ينبسوا  
وبلغ من وقاحة بعض حکامهم وتمادهم البالغ في الجبروت والسطوة والقهو  
ما حكي عن عمليق ملك طسم وجديس أنه أمر ألا تزف فتاة من جديس (١)  
إلى زوجها قبل أن تزف إليه ، ولقد اعتدى الملك على فتاة تسمى عفيلة ،  
فاستأثرت قوماً قائلة :

أجمل ما يؤتى إلى قياتكم      وأتم رجال فيكمو عدد الرمل  
إلى أن قالت :

وأن أتمو لم تغضبوا بعد هذه      فكونوا نساء لانعاب من الكحل  
ودونكم طيب العروس فإنما      خلقت لاثواب العروس وللنسل  
فبعدا وسحقا للذي ليس دافعا      ويغتال يمشي بيتنا مشية الفحل (٢)

وبين المؤرخون أن السبب في اتخاذ هذا الفاجر الظالم قراره الوقع هذا  
أن امرأة من جديس اسمها هزيلة حدث شقاق بينها وبين زوجها فأرادت أن  
تأخذ ابنها منه ، وأراد هو أن يحتفظ بالغلام فذهبت إلى عمليق هذا تريد أن  
يحكم بينهما ، فكان حكمه الجائر أن يضم الغلام إلى عبيده ، وأن تباع المرأة

---

(١) يقول أبو سید نشوان الحميري المتوفى سنة ٥٠٣ هـ في كتابه «الحوار المين»  
ص ١٥ : جديس وطسم هما أمتان عظيمتان من الأمم الماضية ، اقترضا فلا بية  
لهم وجديس آخر نمود ، وهما ابنا عامر بن آدم بن سام بن نوح ، وطسم بن لاوذ بن  
سام بن نوح .

وكانت طسم وجديس يسكنون اليمامة ؛ وكان لهم ملك من طسم سيء السيرة ،  
وكانوا لا يزوجون امرأة من جديس إلا بث إليها ليرة زفافها فاقترعها قبل  
زوجها فوثبت جديس على ذلك الملك في غرة فقتلوه ومعه من طسم مقتلة  
عظيمة .

(٢) الديبقراتية في الإسلام للإستاذ عباس العقاد ص ٢٧ و ٣٦ .

والرجل ، فيأخذ الرجل خمس ثمن المرأة وتأخذ المرأة عشر ثمن الرجل وفي هذا قالت المرأة :

أتينا أخا طم ليحكم بيننا      فأصدر حكما في هزيمة ظالما  
لعمري لقد حكمت لامتورعا      ولا فهماعند الخصومة عالما  
نعمت فلم أقدر على متزحزح      وأصبح زوجي مأثر الرأي نادما  
فبلغ عمليق ما قالته هذه المرأة ، فثار وأصدر أمره الغريب السالف  
الذكر وكان ما كان من أمر عفيرة معه التي كانت السبب في مصرعه<sup>(١)</sup>

ففضل الإسلام ظاهر - كما ستعرف في الفصل التالي - في رفع هؤلاء  
الناس من حضيض الانحطاط إلى نوع من الحياة سام ، وأفق من العزة  
رحب لم يكونوا بالتيه إلا بظهور الدين الجديد الذي بشر به محمد بن عبد الله  
صلى الله عليه وسلم .

---

(١) عصر ما قبل الإسلام للاستاذ محمد مبروك نافع ص ٤٤ و ٤٦ .

## الفصل الثالث

### موقف الإسلام من المساواة

تمهيد :

عنيت شريعة محمد صلى الله عليه وسلم أبلغ العناية بتأكيد مبدأ المساواة بين الناس جميعاً ، لا فضل لأحد على أحد بجنس أو لون وإنما بتقوى الله عز وجل .

وإذا ما كانت نصوص هذه الشريعة الغراء قد أبرزت تساوى أفراد الإنسان كلهم في أصل خلقهم : « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ،<sup>(١)</sup> « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء ،<sup>(٢)</sup> ويقول المصطفى صلى الله عليه وسلم ( كلكم لآدم وآدم من تراب ) .

وإذا ما كانت هذه الشريعة أيضا قد ساوت بين جميع أفراد البشر في التكريم ، ولقد كرّمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً<sup>(٣)</sup> .

إذا كان الإسلام قد أبرز التساوى فى هذا، فمن الطبعى أن يترتب على هذا أن يكون الناس كلهم سواسية فيما يكفون به من واجبات ، وما منحهم الله من حقوق .

---

(١) آية ١٣ من سورة الحجرات (٢) آية ١ من سورة النساء

(٣) آية ٧١ من سورة الإسراء .

### المساواة في الواجبات :

فمن ناحية التساوى في الواجبات نرى أن الله تبارك وتعالى قد ألزم الإنسان بواجبات بينها شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، وليس من حق أية قوة أن تعفى بعض أفراد الإنسان من أداء واجب قد فرضه الله عز وجل عليه ، لا يعفيه من ذلك أصله أو جنسه أو لونه ، ولذلك نرى الرسول صلى الله عليه وسلم يقول محذرا أهله وعشيرته من أن يتهاونوا في أداء ما كلفوا به « يا معشر قريش ، لا أغنى عنكم من الله شيئا ، يا بنى عبد مناف ، لا أغنى عنكم من الله شيئا . يا عباس بن عبد المطلب لا أغنى عنك من الله شيئا ، ، ، ، فالكل سواء أمام ما شرعه الله من واجبات يطالب بها كل فرد صالح لأدائها سواء أكانت هذه الواجبات حقوقا خالصة لله تبارك وتعالى كالإيمان والعبادات أو كان للعب فيها شيء ، فالتكاليف الشرعية ، كالصلاة والصيام والزكاة والحج ، والإحسان إلى الوالدين وصلة الرحم ، وحسن الجوار والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والصدق في معاملة الناس ، وغيرها مما هو واجب على كل بالغ عاقل قادر لا يسقط عن أحدهما كانت مكاتته ، ولو كان يجوز استثناء أحد منها لكان أحق الناس بذلك أشرف الرسل صلوات الله وسلامه عليه وآله محمد بن عبد الله . ولكنه وهو الرسول المبلغ للشريعة المبشرين لم تسقط عنه التكاليف أبدا ، حتى إنه تحامل على نفسه وهو مريض مرضه الذى لقي الله بعده ، حتى صلى الصلاة المفروضة عليه ، بل إنه صلى الله عليه وسلم كان يكلف بتكاليف زائدة عن التكاليف المكلف بها سائر أفراد أمته . كما يظهر ذلك جليا في وجوب التهجد - أى صلاة الليل - عليه صلى الله عليه وسلم على القول القائل بأن صلاة الليل لم تنسخ في حقه .

### البراهين على المساواة في الواجبات :

قامت البراهين على أن كل المكلفين متساوون في الواجبات التي كلفوا بها .  
ولذلك بعضنا من هذه البراهين :

البرهان الأول : تصافر النصوص على صدق هذه القضية في القرآن الكريم وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، كقول الحق تبارك وتعالى : « وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا » ، وقوله سبحانه : « قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً » ، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( بعثت إلى الآخر والأسود ) .

وغير هذه النصوص مما يدل على أن رسالة محمد صلى الله عليه وسلم عامة لكل البشر وليست خاصة بقوم دون قوم ، لأنه لو كان بعض الناس يختص بحكم من الأحكام دون غيره لما كان الرسول صلى الله عليه وسلم مرسلًا إلى الناس جميعاً .

البرهان الثاني : أنه من الأمور الثابتة أن الأحكام التي أتت بها الشريعة الإسلامية إنما جاءت لتحقيق مصالح الناس عامة في دينهم وآخرتهم ، ويؤيد هذا نصوص متعددة ، كقوله تعالى : « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » ، وكقوله سبحانه بعد آية الوضوء : « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم » ، وكقوله عز وجل في الصيام : « كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون » ، وقوله سبحانه في الصلاة : « إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر » ، وقوله تبارك وتعالى في القصص : « ولَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ » .

وإذا كانت الأحكام التي كلفنا بها الله عز وجل إنما جاءت لتحقيق مصالحنا فنحن - إذن - جميعا مرآة لهذه الأحكام ، تنطبع فيها هذه المصالح



على السواء ، لأننا جميعاً متساوون في الطبيعة الإنسانية ، فلو كانت الأحكام قد وضعت بلجاعة خاصة دون غيرها لما كانت موضوعة لمصالح الناس عامة .

البرهان الثالث : أن العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم قد أجمعوا على أن أحكام الشريعة كلية عامة ، لا يختص بأحكامها الطلبية بعض دون البعض الآخر . ولهذا جعلوا أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم دليلاً على ما يماثلها ، وحاولوا في الأحكام التي جاءت لقضايا معينة ، ولم تكن لهذه الأحكام صيغة العموم ، أن تأخذ حكم العموم ، واستعملوا في هذا المجال عدة محاولات شرعية ، كأن يقيسوا ما يجد من الوقائع على القضايا المعينة التي ورد فيها حكم من الأحكام ، أو غير هذا من المحاولات .

البرهان الرابع : أنه لو كان يجوز أن يختص بعض الناس بالأحكام ، ولا يكلف البعض الآخر بهذه الأحكام ، لجاز مثل هذا في قواعد الإسلام ، فلا يكلف بها بعض ممن وجدت فيهم الشروط اللازمة للتكليف بها ، بل ولكان ذلك جائزاً أيضاً في الإيمان نفسه مع أنه رأس الأمر وأساس التكليف وأعظمها على الإطلاق وكل هذا باطل باجماع علماء المسلمين ، فإدعى إلى الباطل باطل<sup>(١)</sup> .

وبهذه البراهين الأربعة يتبين لنا أن المساواة في الواجبات أصل من الأصول التي أرسنها شريعة الإسلام .

ومن هنا يظهر كذب واقتراء من يدعون الولاية ، وزعمون سقوط الصلوات المفروضة عنهم ، وما هم إلا كذبة يحاولون إدخال الباطل في الشريعة

---

(١) انظر : المواقفات ، لأبي إسحاق الشاطبي - الجزء الثاني ص ٦ و ٧

وهي منهم ومنه براء ، وصدق الله تبارك وتعالى إذ يبين مسئولية كل انسان  
إزاء ما أوجبه الله عليه ، فيقول سبحانه : « من كفر فعليه كفره ومن عمل  
صالحا فلأنفسهم يمدون<sup>(١)</sup> » ، ويقول عز وجل : « من عمل صالحا فلنفسه  
ومن أساء فعليها ، وما ربك بظلام للعبيد<sup>(٢)</sup> » .

وبعد ، فإذا كنا قد بينا فيما سبق أن الكل في الواجبات سواء ، ما دامت  
قد توافرت فيهم الشروط اللازمة لأداء هذه الواجبات ، إذا كنا قد أشرنا  
إلى ذلك فإنه يهنا الآن ، أن نحاول أن نشير إلى بعض من مظاهر المساواة في  
الإسلام في الحقوق ، حتى يستبين أن الإسلام الذي جاء رسالة خاتمة لما  
سبقها من رسالات ، إنما جاء بمبادئ وتشريعات لا يمكن لأي تنظيم أو تشريع  
أن يرقى إلى ما جاء به هذا التشريع الآلهي .

#### أولا : المساواة في الحقوق السياسية :

الحقوق السياسية هي — كما سبق أن بينا — الحقوق التي تهيء للفرد  
فرصة الإسهام في حكم وطنه ، ومن أبرز هذه الحقوق في الشريعة الإسلامية  
حق كل فرد في الدولة في إبداء الرأي وإعطاء المشورة للحاكم ، إما مباشرة  
أو عن طريق فرد آخر ينييه عنه ، ومن هنا كان الحق مكفولا لكل فرد في  
الانتخاب والترشيح للجانس النيابية ، وهما يمثل بهما في الحقوق السياسية  
في القوانين الرضعية . وكفلت الشريعة الإسلامية أيضا المساواة في حق  
تولي الوظائف العامة في الدولة ، انظر إلى قوله تعالى الذي يأمر عباده بإقامة  
العدل منزها عن أي غرض فيقول سبحانه : « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين  
بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين »<sup>(٣)</sup> .

---

(٢) سورة فصلت آية ٤٦

(١) سورة الروم آية ٤٤

(٣) سورة النساء آية ١٣٥ .

فطلب العدل - كما يقول الدكتور محمد البهي : « على النحو الذي تذكره هذه الآية الكريمة ، لا يجعل منفذا للحسوية لدى القائم بالأمر والمتولى شئون الناس في الدولة الإسلامية ، وبالتالي يجعل حق كل مسلم في مباشرة الوظائف العامة حقاً متكافئاً ، لا تحول دونه عقبة شهوة أو هوى من حاكم فلد الأمر لرعاية المصلحة العامة » .

ولإذا كنا قد قلنا إن الشريعة الإسلامية قد أعطت لكل فرد الحق في إبداء الرأي وإعطاء المشورة للحاكم ، فإننا بحاجة إلى توضيح هذه القضية توضيحاً يظهر هذا المبدأ السامي في التشريع الإسلامي ، وسنتكلم عن ذلك بشئ من التفصيل ، لأنه على الرغم من أن مبدأ الشورى أو جماعية الرأي من سمات الحكم الإسلامي فإن الكثيرين وبخاصة من المستشرقين يظنون أن الحاكم في الإسلام يحكم الأمة حكماً مطلقاً بعيداً عن مبدأ الشورى .

وقد اتفق العلماء على أن الرسول صلى الله عليه وسلم ، لم يكن يجوز له أن يستشير الأمة فيما نزل عليه الوحي من عند الله لأنه لا اجتهاد مع النص . فأما ما لا نص فيه فقد اختلف العلماء فيه ، هل يجوز للرسول أن يستشير فيه في جميع الأشياء أم لا ؟ والراجع من الرأيين أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان جائزاً له أن يستشير في جميع الأمور ما عدا ما نزل فيه الوحي من عند الله عز وجل .

ولإذا كان الرأي الراجح هو أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يجوز له أن يستشير في جميع الأمور ما عدا ما نزل فيه وحي من عند الله . فهل أمر الله سبحانه لرسوله بالمشاورة في آية « وشاورهم في الأمر »<sup>(١)</sup> ، دال على وجوب المشاورة عليه أم أن الآية لا تفيد وجوب هذه المشاورة على النبي صلى الله عليه وسلم .

---

(١) سورة آل عمران آية ٣٢ .

اختلف العلماء في ذلك أيضا على فريقين ، ولكن الرأي الأول بالقبول هو أن المشاورة كانت واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن الأمر دائما يقتضي وجوب المأمور به إلا عند وجود قرينة تمنع أن يكون للوجوب ، ولأن توجد هنا قرينة حتى يمكن أن يقال أن الأمر بالمشاورة في الآية الكريمة يحمل على أنه مندوب وليس واجبا .

فإن كان الرسول صلى الله عليه وسلم مأمورا بالمشاورة وإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم قد أمره الله بالمشاورة فربما تكون الدولة مأمورة بها من باب أولى .

### تطبيق الرسول لمبدأ المشاورة :

لقد ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم المثل الأعلى بتطبيقه مبدأ المشاورة في أسمى معانيه . والوقائع الكثيرة شاهدة بأن الرسول قد نزل في كثير من الأحوال عن آرائه آخذا برأى غيره ، فمن ذلك ما حدث في موقعة بدر إذ جاء صلى الله عليه وسلم أدنى ماء فنزل عنده ، فقال له الحباب بن المنذر يا رسول الله ، أرايت هذا المنزل أم نزلا أنزلك الله ليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه ؟ أم هو الرأي والحرب والمكيدة ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : بل هو الرأي والحرب والمكيدة ، فقال الحباب : يا رسول الله ليس هذا بمنزل ، فانفض بالناس حتى نأتى أدنى ماء من القوم فنزله ثم نور ما وراءه من الآبار<sup>(١)</sup> ، ثم نبتى عليه حوضا ، فتملؤه ماء ، ثم فقاتل القوم ، فنشرب ولا يشربون ، فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم : د لقد أشرت بالرأى ، وعمل برأيه<sup>(٢)</sup> .

ولما انتهت موقعة بدر استشار صلى الله عليه وسلم أبا بكر وعمر في أمر

---

(١) تنور ما وراءه من الآبار أى تلف ما وراءه من الآبار .

(٢) تفسير القرآن الحكيم للشيخ محمد رشيد رضا ج ٤ ص ٢٠٠ .

الأسرى من المشركين ، فاختلف رأيهما ، فقال لهما : « لو اجتمعنا ما عصيتكما . وكان رأيهم موافقا لرأى أبي بكر الذى أشار بالفداء فأنفذ رأيهم ، ثم نزل القرآن الكريم يؤيد رأى عمر الذى كان يرى قتلهم وهو قوله تعالى : « ما كان لنبى أن يكون له أسرى حتى يثخن فى الأرض »<sup>(١)</sup> . »

وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة حتى لقد قال أبو هريرة أحد صحابة رسول الله « لم يكن أحد أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم »<sup>(٢)</sup> .

### حث الرسول على المشاورة :

ولقد حث صلوات الله وسلامه عليه على الشورى فى كثير من أقواله الشريفة فقال : « ما ندم من استشار ، ولا خاب من استخار »<sup>(٣)</sup> ، وقال : « ما شقى قط عبد بمشورة ، وما سعد باستغناء رأى »<sup>(٤)</sup> ، وروى عن ابن عباس أنه لما نزل قول الله تعالى : ( وشاورهم فى الأمر ) قال الرسول صلى الله عليه وسلم : « أما إن الله ورسوله لغنيان عنها ، ولكن جعلها الله رحمة لأمته ، فن استشار منهم لم يعدم رشدا ، ومن تركها لم يعدم غيا »<sup>(٥)</sup> .

---

(١) سورة الأنفال آية ٦٧ . ومعنى الانحياز كثرة القتل ، روى عن ابن عباس أنه قال كان هذا يوم بدر والمسلمون يومئذ قليل فلما كثروا واشتد سلطانهم أنزل الله عز وجل بعد هذا فى الأسارى : « فلما منا بعد وإما فداء » انظر : تفسير القرطبي ج ٨ ص ٤٨ .

(٢) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٧٥ .

(٣) ( ٤ ، ٥ ) قلا عن تفسير القرطبي ج ٤ ص ٢٥١

### لم يحدد الإسلام نظاماً معيناً للشورى :

لم يحدد الإسلام طريقة معينة للشورى لا يصح سواها ، وإنما ترك ذلك للمسلمين أنفسهم يختارون ما يناسب مع ظروفهم وعصرهم ، وذلك لأن الإسلام لصلوحه لكل زمان ومكان لا يفرض على الناس في أمثال هذه الجزئيات التي تختلف فيها وجوه المصلحة من عصر إلى عصر ، لا يفرض عليهم فيها شكلاً معيناً لا يتعدونه ، بل يقرر لهم الأصل العام في أمثال هذا الأمر ، ويترك لهم لتحقيق ذلك حرية الاختيار للصورة الملائمة لهم ، ويتجلى ذلك مثلاً في إيجاب الإسلام أن تتحقق العدالة بين الناس ، فلم يحدد لهم شكلاً معيناً لنظام في القضاء يقبضونه ، بل أوجب على المسلمين أن يقيموا القضاء بينهم على أى صورة كان ذلك القضاء ، مادام الغرض المنشود قد تحقق وهو تحقيق العدالة بين الناس ، فالقرآن الكريم والأحاديث الشريفة يبينان وجوب أن تشمل العدالة كل أنحاء الدولة الإسلامية ، ولكن هل يكون ذلك عن طريق تخصيص قضاة للقضايا الجنائية ، وآخرين للأحوال الشخصية ، وهكذا ، أم يكون ذلك بغير هذا التخصيص ؟ ذلك متروك إلى الأمة ، تختار ما تراه مناسباً لها مادام أمر الشارع الحكيم في النهاية متحققاً .

والمعروف أن البيئة الإسلامية الأولى كانت بيئة ساذجة تسير الأمور فيها بلا تعقيد ، فكان يناسبها بلا شك أنظمة تظلو هي الأخرى من أى تعقيد فى أى شكل من أشكال التنفيذ ، فإذا ما تطورت هذه البيئة مع التطورات التي تمرى الناس في جميع الأعصر ، فللناس الأخذ بالنظام الذى يتمشى مع هذه التطورات ، بشرط أن يكون الإطار العام الذى يضم هذا النظام إسلامياً حقيقياً ، لا تشوبه شائبة تمس صفاء وسمو غرضه .

ما السلوك الواجب بعد أخذ الرأى :

إذا ما اجتمع مجلس الشورى للنظر فيما يجب اتخاذه لإزاء مسألة من المسائل فما هو السلوك الذى يسلكه رئيس الدولة بعد أن ظهرت أمامه آراء مجلس الشورى ؟

يجب على ذلك ابن تيمية فيقول<sup>(١)</sup> : « وإذا استشارهم فإن بين له بعضهم ما يجب اتباعه من كتاب الله أو سنة رسوله ، أو إجماع المسلمين ، فعليه اتباع ذلك ، ولا طاعة لأحد في خلاف ذلك ، وإن كان عظميا في الدين والدنيا ، قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » ، وإن كان أمرا قد تنازع فيه المسلمون فينبغى أن يستخرج من كل منهم رأيه ، ووجه رأيه ، فأى الآراء أشبه بكتاب الله وسنة رسوله عمل به كما قال الله تعالى : « فإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا » .

ثانياً : المساواة فى الحقوق العامة أو الحريات العامة :

الحقوق العامة أو الحريات العامة كثيرة أنواعها ، وسنحاول أن نتكلم عن بعض هذه الحقوق ، موضحين مدى ما جعل لها الإسلام من ضمانات .

وستكلم فيما يأتى عن حق العمل ، وحق التعلم والثقافة ، وحق الزواج ثم تتبع ذلك بتوضيح موقف الإسلام من حرية العقيدة ، وحرية الرأى ، ثم نبين بعد ذلك مظاهر المساواة أمام القانون الإسلامى ، أو ما يمكن أن يسبغ عنه بمبدأ « سيادة القانون » ،

## حق العمل

### لكل فرد الحق في العمل والراحة :

كفل الإسلام لجميع أفراد الناس الحق في أن يسعوا في تحصيل الرزق ،  
مادّام هذا التحصيل بالوسائل المشروعة التي لا تتنافى مع قواعد الأخلاق  
والمثل العليا التي أرسها شريعة الإسلام ، وأعطى الإسلام لكل فرد أيضاً  
الحق في الراحة من بعد عمله ، لا يجوز لأى سلطة أن تمنعه من حقه في هذين  
الأمرين .

ومن يقرأ قوله تبارك وتعالى : « قل أرأيتم إن جعل الله عليكم الليل  
سرمداً إلى يوم القيامة ، من إله غير الله يأتيكم بضياء أفلا تسمعون ؟ قل أرأيتم  
إن جعل الله عليكم النهار سرمداً إلى يوم القيامة ، من إله غير الله يأتيكم  
بليل تسكنون فيه أفلا تبصرون ، ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا  
فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون » (١) ، من يقرأ هذه الآيات الكريمات  
ير أن الله سبحانه يمتن على عباده بأن قسم الزمن على هذه الأرض بين ظلام  
الليل وضياء النهار ، وفي هذا إرشاد للخلق إلى أن هناك وقتاً للعمل وهو النهار  
وآخر للراحة وهو الليل .

وكان من الضروري أن يكون هذا التقسيم للزمن بين الضياء والظلام حتى  
يكون هناك استمرار للحياة ، ويترتب على هذا أن الإنسان له كل الحق في  
أن يعمل وأن يرتاح حتى تستمر هذه الحياة .

ولا يتبادر إلى الذهن أن المطلوب أن يعمل الناس كلهم جميعاً في وقت



النهار ، وأن يكون وقت راحتهم جميعاً هو الليل ، لأن طبيعة الحياة قد تفرض في حالات كثيرة أن يعمل بعض الناس نهاراً وبعضهم ليلاً ، وإنما تفيد الآيات الكريمة أن أفراد بني الأنس لم الحق في العمل والراحة ، وأمر تحديد وقت كل متروك لطبيعة العمل وظروف من يعمل<sup>(١)</sup> .

### الإسلام يعتبر العمل الخير نوعاً من العبادة :

يعتبر الإسلام كل عمل من أعمال الخير داخلاً في نطاق العبادة إذا قصد به صاحبه الامتثال لما أمر الله عز وجل ، والسعى في الرزق لا شك من أعمال الخير فإن فيه إغناء لصاحبه ومن يعولهم من أطفال وغير قادرين على الكسب . على أن يسألوا الناس إحساناً فيكونوا بذلك عالة على المجتمع .

بل إننا نرى الرسول صلى الله عليه وسلم ينكر على من جعل نفسه متفرغاً للعبادة ، تفرغه هذا ميثناً أن الإسلام دين للعبادة والعمل معاً ، وأن العمل مادام مشروعاً مقصوداً به فعل الخير فهو من العبادة ، فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم دخل المسجد يوماً ، فرأى رجلاً قد تفرغ للعبادة في المسجد ، تاركاً كل عمل أن يعمل غير عبادته ، فلما سأله صلى الله عليه وسلم عن يمول هذا الرجل ، أخبره أصحابه أن أخاه له يعوله ، فقال عليه الصلاة والسلام ، « أخوه أعبد منه » .

ونرى شريعة الإسلام تبين أن العامل إذا قصد بعمله تحصيل الرزق للإفناق على أولاده أو أبويه ، أو لأجل أن يعف نفسه عن المسألة ، فكل ذلك يعتبر عملاً في سبيل الله<sup>(٢)</sup> ، فقد روى أن رجلاً قويا مر على النبي صلى الله عليه وسلم

---

(١) حقوق الإنسان في القرآن للدكتور محمد البهي المؤثر السادس لجميع البحوث

الإسلامية .

(٢) انظر الإسلام وأثره في الثقافة العالمية لأستاذنا محمد سلام مدكور ص ١٢١ .

فأعجب أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام ما رأوه من قوته وجلده فقالوا :  
يا رسول الله لو كان هذا في سبيل الله ، فكان رد النبي صلى الله عليه وسلم : إن  
كان خرج يسعى على أولاده صغاراً فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى  
على نفسه فهو في سبيل الله .

### الإسلام بحث عن العمل :

وقد حثت شريعة الإسلام الناس على أن يسعوا في سبيل تحصيل الرزق ،  
فقال تعالى تمتنا على عباده بأن هبأ لهم الأرض : « هو الذي جعل لكم الأرض  
ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه » (١)

ويأمر الله تبارك وتعالى بالسعى في سبيل الرزق بعد أداء فريضة صلاة  
الجمعة ، فقال سبحانه : « يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة  
فاسمعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ، ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون » ، ثم  
يقول سبحانه : « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل  
الله » (٢) .

بل إننا نجد الله سبحانه يحجز لمن ذهب لأداء فريضة الحج أن يزاول  
أعمال التجارة في وقت أداء هذه الفريضة ، فقد روى عن ابن عباس رضي الله  
أنه قال : كانت عكاظ ومجنة وذو المجاز أسواقاً في الجاهلية فتأثروا في الإسلام  
أن يتجروا فيها فزلت الآية : « ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم »  
يعنى في مواسم الحج (٣) .

---

(١) سورة تبارك آية ١٥ .

(٢) سورة الجمعة الآية ٩ و ١٠ .

(٣) أحكام القرآن لابن العربي القسم الاول ص ١٣٥ و ١٣٦ .

### حق العامل :

يؤكد الإسلام وجوب إعطاء العامل أجره ويحذر من حرمانه منه ما دام قد أدى العمل الذي اتفق عليه ، وفي هذه الناحية يروى المصطفى صلى الله عليه وسلم حديثاً قدسياً عن رب العزة تبارك وتعالى يقول فيه . « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ، رجل أعطى بي ثم غدر ( أى أعطى بالله عهداً ثم غدر ) ورجل باع حراً فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره ،<sup>(١)</sup> . أى استوفى منه عمله ولم يعطه أجره .

### واجب العامل :

وقصد بالعمل هنا كل من يعمل لحساب غيره ، ابتداء من رئيس الدولة إلى أصغر عامل فيها ، وقد بين الإسلام في ناحية واجبات المال عدة مبادئ هامة ، نذكر لك منها مبادئ :

#### المبدأ الأول : تحريم الاستيلاء على المال العام :

يحرم الإسلام أن يستولى العامل على شيء من المال العام ، والنصوص واضحة في هذه الناحية ، يقول المصطفى صلى الله عليه وسلم : ( من استعملناه على عمل فرزقناه رزقاً فما أخذ بعد ذلك فهو غلول ) ويقول عليه الصلاة والسلام أيضاً : ( من استعملناه منكم على عمل فكتمنا خيطاً فما فوقه فهو غلول يأتي به يوم القيامة ، فقام رجل من الأنصار فقال : يا رسول الله ، أقبل عني عملك ، فقال : وما ذلك ؟ قال : سمعتك تقول كذا وكذا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وأنا أقوله الآن ، ألا من استعملناه على عمل فليجىء بقليله وكثيره فما أعطى منه أخذ وما نهى عنه انتهى<sup>(٢)</sup> .

(١) إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى للتبطلانى ح ٤ ص ١٥٩

(٢) الحديث موجود فى صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٢٢٢ وكتاب الاموال لأبى عبيد ص ٢٧٨ مع اختلاف فى بعض الكلمات .

### المبدأ الثاني : تحريم الرشوة :

يحرص الإسلام على أن تودى الأعمال العامة بنظافة ونقاء ، حتى لا يودى  
عدمها إلى ضياع حقوق الناس ، فحرم الإسلام الرشوة ، روى أبو هريرة  
رضي الله عنه : قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي ، والمرتشى  
في الحكم»<sup>(١)</sup> .

ونظرا إلى أن الرشوة قد تأخذ صورة أخرى مغلقة ، هي صورة الهدية  
فإن العلماء قد بينوا أن الهدية في بعض الأحوال تكون محرمة ، فإذا أراد  
الشخص أن يهدي إلى قاض ، أو حاكم ، أو من يده أمر ، فإذا كان يهدي إليه  
قبل توليته هذا المنصب فإن استدامة الإهداء إليه في هذه الحالة ليست حراما  
ما دام لم يقصد بإهدائه التأثير عليه ليحكم له بإطل .

وأما إذا لم يكن الشخص قد أهدى إليه قبل أن يتولى هذا المنصب فينظر ،  
إما أن يكون هذا الشخص المهدي لا توجد خصومة بينه وبين أحد عند هذا  
القاضي أو هذا الحاكم ، أو هناك خصومة بينه وبين أحد عنده .

فإذا لم يكن هناك خصومة فإن الهدية حينئذ لا تكون حراما ، بل هي ،  
مكروهة وأما إذا كانت هناك خصومة فإن الهدية حينئذ تكون حراما على  
المهدي وعلى المهدي إليه سواء بسواء<sup>(٢)</sup> .

وبعد ففى ختام هذه المسألة نحب أن نذكر بواقعة حدثت أيام الرسول  
صلى الله عليه وسلم ، فقد أرسل عليه الصلاة والسلام رجلا ليتولى جمع  
الصدقات من الأغنياء لتوزع على الفقراء والمستحقين ، فلما قدم الرجل  
حاسبه النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال الرجل : هذا مالكم ، وهذا هدية

(١) سبل السلام للصناني ج ٤ ص ١٢٤ .

(٢) سبل السلام للصناني ج ٤ ص ١٢٤ .

أهديت إلى ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلا جلست في بيت أهلك وأملك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقا ، ثم خطب الناس فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ، ثم قال : « أما بعد ، فإنني أستعمل الرجل منكم على العمل بما ولاني الله ، فيأتي فيقول : هذا ما لكم وهذا هدية أهديت لي ، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته ، والله لا يأخذ أحد منكم شيئا دأى من الصدقة ، بغير حقه إلا لقي الله يحمله يوم القيامة ، فلا عرف أحد منكم لقي الله بحمل بعيرا له رغاء ، أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر<sup>(١)</sup> ، ثم رفع يديه حتى روى يابض إبطه يقول : اللهم هل بلغت<sup>(٢)</sup> .

## حق التعليم والثقافة

### مكانة العلم في الإسلام :

النصوص العديدة في شريعة الإسلام تبين المكانة السامية للعلم ، منها قول الحق تبارك وتعالى : « شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط<sup>(٣)</sup> ، فبدأ الحق سبحانه بنفسه ، ثم نثى بالملائكة ، ثم تلك بأولى العلم أى أهله ، وفي هذا من الشرف والفضل لأهل العلم ما فيه ، ويقول الحق عز وجل : « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات<sup>(٤)</sup> » ويقول سبحانه : « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون<sup>(٥)</sup> » ويقول تعالى : « إنما يخشى الله من عباده العلماء<sup>(٦)</sup> » وغير ذلك من النصوص التي تبين عظمة العلم وسمو شأنه في الشريعة الإسلامية .

(١) الرغاء صوت البعير ، والخوار صوت البقرة ، واليأر صوت الشاة .

(٢) إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى ج ١٠ ص ١٣٩ ، ١٤٠ وصحيح مسلم شرح النووي ج ١٢ ص ٢١٨ - ٢٢٠ .

(٣) سورة آل عمران آية ١٨ . (٤) سورة المجادلة آية ١١ .

(٥) سورة الزموا آية ٩ . (٦) سورة فاطر آية ٢٨ .

### الإسلام يحث على التعلم والتعليم :

الإسلام يحث على طلب العلم ، ويحث العلماء على تعليم غيرهم ، والشواهد عديدة على ذلك في القرآن الكريم ، وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي الآثار المنقولة عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم ، فمن القرآن الكريم نجد المولى تبارك وتعالى يقول : « فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون »<sup>(١)</sup> ويقول سبحانه : « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون »<sup>(٢)</sup> .

ومن السنة الكريمة نرى الرسول صلى الله عليه وسلم يقول لعلي بن أبي طالب : « فوائقه لأن يهدي الله بك رجلا خير لك من أن يكون لك حر النعم »<sup>(٣)</sup> وأما الآثار فمنها ما روى عن السيدة عائشة رضي الله قالت : « نعم النساء نساء الأنصار ، لم يمنعن الحياء أن يتفقهن في الدين »<sup>(٤)</sup> .

وهكذا نرى الإسلام يحرص على التعليم والتعلم ويبين مكانة العلم العظمى بما بين أن التعليم والثقافة حق لكل إنسان .

وما يزيد العلماء فضلا أن الإسلام يعتبر العلم النافع امتدادا صالحا لعمل العالم ، يشهد لهذا قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث ، صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » .

---

(١) سورة التوبة آية ١٢٢ .

(٢) سورة النحل آية ٤٣ .

(٣) صحيح البخاري بحاشية السندی ، الجزء الثاني ص ١٧١ .

(٤) المصدر السابق الجزء الاول ص ٣٨ .

## حق التعلم ليس قاصرا على تعلم الأحكام الشرعية :

عما ينبغي الإشارة إليه أن حق التعلم ليس قاصرا في شريعة الإسلام على طلب تعلم الأحكام الشرعية ، بل يتعدى ذلك إلى كل ما هو نافع للناس في حياتهم ، أى سواء أ كان ذلك داخلا في علوم الدين ، كتعلم علوم الفقه ، والتفسير ، والحديث ، وما إلى ذلك من العلوم التى تعين المتعلم على المعرفة بأمور دينه ، أم كان ذلك داخلا في علوم الدنيا من طب ، وهندسة وكيمياء وغيرها من العلوم التى تساعد على التعرف على أسرار الكون ، وتذليل الصعاب التى تعترض حياة الإنسان وتوفر له أسباب الرخاء ، بل إننا نجد العلماء قد بينوا أن العلوم التى ترتبط بها المصالح الدنيوية ، كالطب ، والحساب وأصول الصناعات ، وغيرها ، تعتبر فرضا من فروض الكفاية ، أى أنه يجب على المجتمع أن يكون فيه الأطباء ، والصناع ، وغيرهم ممن لو خلا المجتمع عنهم لكان ذلك مؤديا إلى إلحاق الماشاق بأفراده ، بل قد يؤدى ذلك إلى هلاكهم<sup>(١)</sup>.

ومعنى أن ذلك فرض كفاية ، أن المجتمع مطالب بإيجاده ، فإذا وجد من بعض الأفراد كان ذلك محققا للفرض المنشود ، وأما إذا تواطأ المجتمع كله أو من يديم الأمر على أن لا يوجد فيه ، فإن القادرين على تحقيق هذا النوع الذى يدخل فى الفروض الكفائية يكونون قد ارتكبوا بذلك وزرا .

والشرط فى كل الميادين العلمية أن لا يؤدى سلوكها إلى الإضرار بالإنسان بل تكون ميادين عائدة بالخير على النوع الإنسانى .

ولا يقاد إلى ادّهن أن اختراع الأسلحة وأدوات الحرب مما يمكن أن يمتعه الإسلام ، لأن اختراع هذه الأدوات وتحسينها مما يجعل للمسلمين القوة التى تردع من يحاول أن يعتدى عليهم . ولكنهم ممنوعون من الاعتداء بها على غير المقاتلين فى ميادين الحروب .

(١) انظر : إحياء علوم الدين لآبى حامد الغزالى . الجزء الاول ص ٤ - ١٢ .

→ فعدم الحصول على الأسلحة المتطورة عليها يمكن أن يكون سببا في إذلال المسلمين أمام عدوم الذى يعمل كل أوقاته لتحسين أسلحته .

وعن فهم المسلمين الأول لأمور دينهم اطلقوا في ميادين العلوم المختلفة فسلكوها ، وقدموا للإنسانية نتائج بحوثهم وجهودهم في مجالات العلوم المختلفة . فنبت منهم في الكيمياء جابر بن حيان ، حتى لقبه الباحثون بأبى الكيمياء العربية والكيمياء الحديثة على السواء .

وجاء أبو بكر الرازى بعد جابر بن حيان ، وكان هو الآخر عبقرى في ميدان البحوث الكيميائية ، يقول عنه الأستاذ « ستابلتون » : « ينبغي لنا أن نقر للرازى بأنه أحد النابهين في البحث عن المعرفة ، ممن جادت بهم الدنيا في كل زمان ومكان ، فهو ليس نسيج وحده في عصره وزمانه فحسب ، وإنما لا نظير له في كل العصور التالية ، حتى بدأ فجر العلم الحديث يیزغ في أوروبا مع غاليليو وروبرت بويل » .

وبما نبغ في هذا المجال أيضا الشيخ الرئيس ابن سينا . الذى ظلت مقالاته التى كتبها في الكيمياء وأضافها إلى كتابه « اشفاء » يستشهد بها جميع الكتاب الغربيين الذين يهتمون بالبحوث الكيميائية ، بعد أن ترجم هذه المقالة « الفريد سراسيل » إلى اللاتينية . في أوائل القرن الثانى عشر الميلادى .

وغير هؤلاء من ظلت أوروبا تعتمد على بحوثهم في الكيمياء حتى العصر الحديث .

ونبغ في الطب أيضا أبو بكر الرازى ، والشيخ الرئيس ابن سينا ، وعمار الموصلى ، وابن النفيس ، وغير هؤلاء .

وغيرهم أيضا نبغوا في الصيدلة كإبن وافد ، وابن البيطار ، وفي الرياضيات كمحمد بن موسى الخوارزمى . وابن الهيثم ، وفي الفلك كالفرغانى وفي البصريات كإبن الهيثم أيضا ، وفي غير ذلك من مجالات العلم<sup>(١)</sup>

---

(١) انظر : علوم المسلمين أساس التقدم العلمى الحديث لجلال مظهر ص ٢١ وما بعدها .



### الأصل في المنهج التجريبي في أوروبا :

يمسدر بنا هنا أن نبين أن أصل المنهج العلمي الذي انتهجه أوروبا — وهو المنهج التجريبي — كان أصلاً إسلامياً ، فمن الحقائق التي لا ينكرها إلا مكابر الآن ، أن علماء الإسلام قد سبقوا أوروبا ونادوا بأن الملاحظة والتجربة هما الأصل في الحقائق العلمية ، وليس الأصل فيها هو التفكير النظري المجرد . فابن حزم مثلاً الذي وجد منذ تسعة قرون ونصف قرن تقريباً<sup>(١)</sup> يؤكد في كتابه «التقريب في حدود المنطق» أن الحس أصل من أصول العلم ، ويبين ابن تيمية — الذي مضى على وفاته أكثر من ستة قرون ونصف<sup>(٢)</sup> في كتاب له يسمى «نقد المنطق» أن الاستقراء هو الطريقة الوحيدة التي توصل إلى اليقين .

هذا . وقد اعترف بعض الأوربيين عن لا يكابرون في مجال الحقائق العلمية بسبق المسلمين لأوروبا في هذا المجال ، يقول «دوهرنج» : إن آراء «روجر بيكون» في العلوم أصدق وأوضح من آراء سمييه المشهور<sup>(٣)</sup> .

وروجر بيكون هذا يقول عنه «بريفولت» في كتابه «بناء الإنسانية» : إنه «درس اللغة العربية ، والعلم العربي ، والعلوم العربية في مدرسة أكسفورد على خلفاء معلميه العرب في الأندلس ، وليس لروجر بيكون ولا لسمييه الذي جاء بعده الحق في أن ينسب إليهما الفضل في ابتكار المنهج التجريبي فلم يكن «روجر بيكون» إلا رسولا من رسل العلم والمهج الاسلاميين إلى أوروبا المسيحية ، وهل لم يمل قط من التصريح بأن تعلم معاصريه للغة العربية

(١) هو أبو محمد علي بن حزم أحد كبار علماء للذهب للظاهري ، توفي سنة ٤٥٦ هـ

(٢) هو أحمد بن عبد الحليم الشهير بابن تيمية توفي سنة ٧٢٨ هـ

(٣) يكون الآخر هو «فرنسيس بيكون» وهو أحد فلاسفة الإنجليز في القرن السابع عشر الميلادي ، ويصبر همزة وصل بين الفلسفة القديمة والفلسفة الحديثة ، وقد قام بوضع منهج الاستقراء ، انظر تجديد التفكير الديني لحمد اقبال هامش ص ١٤٨

وعلم العرب هو الطريق الوحيد للمعرفة الحقة، والمناقشات التي دارت حول واضع المنهج التجريبي، هي طرف من التحريف الهائل لأصول الحضارة الأوروبية، وقد كان منهج العرب التجريبي في عصره يكون قد انتشر انتشاراً واسعاً، وانكب الناس في لطف على تحصيله في ربوع أوروبا<sup>(١)</sup>.

وهكذا يتبين خطأ من يزعم أن أوروبا هي التي استحدثت المنهج التجريبي، وتضع حقيقة أن منهج أوروبا التجريبي يعتمد على أصل إسلامي.

## حق الزواج

من الحقوق التي كفلتها الشريعة الإسلامية للإنسان حق الزواج، وسواء أكان هذا الإنسان رجلاً أو امرأة، فقد أفادت نصوص هذه الشريعة أن حقه ثابت في هذه الناحية، ونستطيع أن نستخلص من الأمور الآتية أن الإسلام قد أعطى هذا الحق لكلا النوعين الرجل والمرأة:

أولاً: امتن الله سبحانه وتعالى علينا بأن خلق لنا أزواجاً من جنسنا الإنساني حتى نميل إليهن وجعل بيننا الحب والصف، فقال تبارك وتعالى ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها، وجعل بينكم مودة ورحمة، إن في ذلك لآيات لقوم يفتكرون،<sup>(٢)</sup>.

والامتنان من الله بنعمه على عباده لا يكون إلا إذا كان سبحانه قد أعطاهم حق تعاطى هذه النعم، فالزواج إذن حق للإنسان.

ثانياً: الإسلام يحث على الزواج، فيقول صلى الله عليه وسلم مخاطباً

---

(١) انظر: تجديد التفكير الديني في الإسلام لمحمد إقبال ص ١٤٨، ١٤٩  
ترجمة عباس محمود وسراجة عبد العزيز الراغبي والدكتور مهدي علام.

(٢) سورة الروم آية ٢١.

الشباب<sup>(١)</sup> : يا معشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة<sup>(٢)</sup> فليتزوج فإنه أغض للبصر ، وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء . . .  
 ولقد أنكر النبي صلى الله عليه وسلم على من منع نفسه من الزواج تصرفه هذا ، فقد روى أنه جاء ثلاثة إلى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادته صلى الله عليه وسلم ، فلما أخبروا كأنهم تقالوها ، فقالوا : وأين نحن من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر . فقال أحدهم : أما أنا فإني أصلي الليل أبداً ، وقال الثاني : وأنا أصوم الدهر ولا أفطر ، وقال الثالث : وأنا اعتزل النساء فلا أتزوج . فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أتم قلتم كذا وكذا ، أما والله إني لأخشاكم لله . وأتقاكم له ، ولكني أنا أصلي وأنام ، وأصوم وأفطر ، وأتزوج النساء . فن رغب عن سنتي فليس مني<sup>(٣)</sup> .

ج . وإذا كان الإسلام يحث على الزواج فهذا يتضمن أن هذا أصبح من الحقوق المكفولة ، إذ لو لم يكن حقاً لما حثت نصوص الشريعة عليه .

ثالثاً : طلب الإسلام ألا تزوج المرأة إلا بعد أن تأذن هي وترضى بالزواج . سواء أكانت المرأة بكراً أم ثيباً سبق لها الزواج ، فيقول صلى الله عليه وسلم : ولا تنكح الأيم<sup>(٤)</sup> حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا : يا رسول الله وكيف إذن ؟ قال : أن تسكت<sup>(٥)</sup> .

وطلب الإذن من إنسان في أمر دليل على أن هذا الأمر من حقوقه .

(١) سبل السلام للهنائي ج ٣ ص ١٠٩

(٢) المراد بالباءة هنا مؤن الكاح أى تكليفه ، وتقدير الكلام من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوج ، ومن لم يستطع فليصم ليكسر من حدة شهوته ، انظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر المصقلاني ج ٩ ص ٥٨ ، ٨٦ .

(٣) سبل السلام ج ٣ ص ١١٠ (٤) الأيم هي التي فارت زوجاً بطلاق أو موت

(٥) سبل السلام للهنائي ج ٣ ص ١١٨

رابعاً : نهى الاسلام ولى المرأة عن أن يمنحها من الرجوع إلى عصمة زوجها الذى كان قد فارقها ، فقد روى أن معقل بن يسار أحد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد زوج أخته ، فطلقها زوجها ، ثم تركها مدة فلم يراجعها حتى انقضت عدتها منه ، ثم إنه ندم فأراد أن يتزوجها مرة ثانية فجاء يخطبها فرضيت المرأة بذلك ورفض أخوها معقل أن يتزوجها له وقال لأخته : إنه طلقك ثم تريدن مراجعتي ، وجهى من وجهك حرام إن راجعتيه ، فأمر الله عز وجل (١) : « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن (٢) » أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم معقل بن يسار وتلا عليه هذه الآية ، فقال معقل : رغم أني لأمر ربي ، اللهم رضيت وسلمت لأمرك . وأنكح أخته زوجها (٣) ونهى الولي عن هذا إنما يفيد أن حقها أن تتزوج .

فهذه الأمور الأربعة تفيد أن الزواج حق من حقوق الإنسان التي يتيها الشريعة الإسلامية .

### حقوق الزوجين وواجباتهما

لكل من الزوجين حقوق قبل الآخر ، وستتكم عن أهم هذه الحقوق التي كفلتها الشريعة الإسلامية لكلا الزوجين ، وواضح أن كل حق من هذه الحقوق التي سنبينها هو في الوقت نفسه واجب على الطرف الآخر .

وسنذكر أولاً الحقوق الخاصة بالزوجة ، ثم تبينها بيان حقوق الزوج ، ثم نتكلم بعد ذلك عن الحقوق المشتركة بين الزوجين .

---

(١) سورة البقرة آية ٢٣٢ .

(٢) للراد : « فلا تعضلوهن » فلا تمنوهن »

(٣) التفسير الكبير للفتن الرازي ج ٦ ص ١١٩

## حقوق الزوجة

للزوجة على زوجها حقوق أهمها الحقوق الآتية :

أولا المهر :

المهر أو الصداق هو أحد الحقوق التي تملكها الزوجة على زوجها (١) وهو كما عرفه الفقهاء - اسم للمال الواجب للمرأة على الرجل بالزواج أو بالوطء (٢).

أما أنه مال يجب للمرأة على الرجل بالزواج فظاهر، وأما أنه مال قد يجب على الرجل بالوطء ، فذلك كما إذا وطئ رجل امرأة بشبهة فإنه يجب عليه لها مهر مثلها ، وكما إذا وطئ الرجل امرأة في نكاح فاسد فعليه لها أيضا مهر المثل (٣).

والدليل على وجوب المهر من الكتاب الكريم والسنة النبوية . فأما الكتاب الكريم فقولته تعالى : وآتوا النساء صدقاتهن نحلة (٤) وأما السنة فقولته عليه الصلاة والسلام لرجل أراد الزواج وليس عنده مال : اذهب فاضرب ولو خاتما من حديد (٥) .

وينبغي أن يلاحظ أن المهر مع كونه واجبا على الزوج لزوجته إلا أن عقد الزواج يصح مع عدم ذكر المهر بإجماع العلماء (٦) لقوله تعالى : ولا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة (٧) فإن الله سبحانه وتعالى قد رفع الله الجناح عن الرجل إذا طلق امرأته بعد زواج لا تسمية للمهر فيه ، ويدهي أن الطلاق لا يحصل إلا بعد الزواج ، فدل ذلك على أن الزواج يجوز بدون

---

(١) بدائع الصنائع للكاساني ج ٩ ص ٣٣١

(٢) كفاية لأخبار لثقي الدين محمد الحنفى ج ٢ ص ٣٧

(٣) حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم ج ٢ ص ١٣١ (٤) سورة النساء آية ٤

(٥) فتح الباري بشرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلاني - ج ٩ ص ١٦٣، ١٦٢

(٦) شرح المحلى على التمهيد ج ٣ ص ٢٩٤ - (٧) سورة البقرة آية ٢٣٩

تسمية المهر <sup>(١)</sup>، وحيتذ يجب على الزوج المهر الواجب لميلاتها بمجرد أن يعقد عليها كما بين ذلك الحنفية والحنابلة <sup>(٢)</sup>، أى يجب لها مهر يوازى ما يدفع مهرًا لمن يأنلها فى النساء على حسب ما تعودته الناس .

وإذا كان المهر معينًا كأن جعل مهرها هذا الثوب من القماش ، أو كان المهر حالًا أى غير مؤجل ، فلزوجة فى كلتا الحالتين الحق فى أن تمتنع نفسها من الدخول حتى يسلم مهرها أو لولى أمرها ، بل حتى إذا دخلت لها الحق فى عدم تمكينه من الاتصال الجنسى بها إلى أن يسلم ما وجب لها من مهر <sup>(٣)</sup> . هذا ، ومع كون عقد الزواج يصح بدون التعرض لذكر المهر ، فإن المستحب غير هذا وهو أن يذكر المهر عند العقد ، وذلك لأمرين :

الأمر الأول : أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يزوج بناته وغيرهن . ويتزوج ، ولم يهمل ذكر المهر .

الأمر الثانى : أن ذكر المهر عند العقد دافع للخلاف فيه وقاطع للتزاع عليه <sup>(٤)</sup> .

لا يحل لأحد أخذ شيء من مهر المرأة :

لا يجوز لأى إنسان أن يستولى على شيء من مهر المرأة ، بغير رضاها سواء أكان هذا الذى استولى أباهًا أم غيره من سائر أقاربها ، أو زوجها . وسواء أكانت المرأة بكرًا أو ثيبًا ، ولها الحق فى أن تهب منه لمن تشاء ما دامت عاقلة بالغة وبقي لها بعد الهبة غنى عن الناس <sup>(٥)</sup> .

ثانياً : النفقة والكسوة :

تظاهرت الأدلة من الكتاب . والسنة ، وإجماع الأمة على وجوب النفقة

(١) بدائع الصنائع للكسائى ج ٢ ص ٢٧٤ (٢) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٢٧٤

واللغى لابن قدامة ج ٨ ص ٥٦ .

(٣) التشرح الصغير لآحمد الدردير ج ٢ ص ٢٤٧ وحاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٣٦٧

(٤) اللغى لابن قدامة ج ٨ ص ٢ (٥) المحلى لابن حزم ج ٩ ص ٥١١

الزوجة ، فن الكتاب الكريم نجد قول الحق تبارك وتعالى : « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » وقوله سبحانه : « لينفق ذو سعة من سعته » ومن قدر عليه رزقه فلينفق بما آتاه الله ) .

ومن السنة الشريفة نجد أحاديث عديدة ، منها ما رواه حكيم بن معاوية بن حيدة عن أبيه قال : قلت : يا رسول الله ، ما حق زوج أحدنا عليه ؟ قال عليه الصلاة والسلام : « تطعمها إذا أكلت ، وتكسوها إذا اكتسبت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبح (١) ، ولا تهجر إلا في البيت (٢) » .

ومنها ما رواه السيدة عائشة أم المؤمنين من أن هنداً بنت عتبة قالت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجل شحيح (٣) ، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم ، فقال عليه الصلاة والسلام : « خذي ما يكفيك ولذلك بالمعروف (٤) » .

وغير هذين من الأحاديث الشريفة ، وقد قام الإجماع على وجوب النفقة للزوجة على زوجها إذا كانا بالغين ولم تكن الزوجة ناشراً (٥) .

### وقت وجوب النفقة :

تجب النفقة للزوجة على زوجها في حالتين :

الحالة الأولى : بعد الدخول .

الحالة الثانية : أن تكون قد خلت بين زوجها وبين الدخول عليها ، غير أن زوجها هو الذي ترك الدخول .

(١) أى لا تسعها ما تكره ، كأن يقول لها : قبحك الله وما شابه ذلك من الكلام المؤذي

(٢) سبل السلام للصنعاني ج ٣ ص ١٤١

(٣) الشح هو البخل مع الحرص ، والشح أعم من البخل ، لأن يمتنع بجمع المال ، والشح يمتنع كل شيء .

(٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر الملقاني ج ٩ ص ٤٠٨ ، ٤٠٩

(٥) شرح منتهى الإرادات لمصطفى بن يونس البهوتي ج ٢ ص ٢٤٣ وكفاية الاخيار

للمصدر السابق ج ٢ ص ٨٩ ، ٩٠

→ وأما إذا كانت هي التي امتنعت عن الدخول على زوجها فإنها في هذه الحالة لا يجب لها نفقة ، لأنها تمتعت نفسها منه ، وكذلك لا يجب لها النفقة إن هربت منه ، أو منعت من الدخول عليها بعد الدخول عليه .

→ هذا ، ويجب على الزوج أن ينفق على زوجته سواء أكانت غنية أم فقيرة ، وسواء أكانت في حال صحتها أم في حال مرضها ، وسواء أكان حاضرا معها أم كان غائبا عنها .

النفقة تجب في العدة من طلاق رجعي :

إذا طلق الزوج زوجته طلاقا رجعيا فإن نفقتها أيضا لازالت واجبة عليه طوال مدة العدة ، وذلك لأنه لا يوجد هناك مانع يمنعه من أن تصير حلالة له يستمتع بها إلا نفسه ، فإنه يستطيع إذا أشهد شاهدين أنه راجعها أن يحملها حلالة له ، وإذا لم يراجعها فهو الذي منع نفسه من ذلك .

أما إذا كان الطلاق طلاقا لا يملك الزوج أن يراجعها فيه ، فإنه في هذه الحالة لا يجب عليه لها نفقة ، لأنها قد صارت أحق بنفسها منه ، ولا تحل له إلا بعقد جديد (١) .

الواجب يختلف باختلاف حال الزوج :

ويختلف ما يجب للزوجة من نفقة تبعا لاختلاف حال الزوج من اليسار وعدمه ، بدليل قوله الحق تبارك وتعالى : « لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه (٢) فلينفق بما آتاه الله » .

وقد بين الفقهاء أن الآدم من الأنواع الواجبة للزوجة . وكذلك الفراء كما إذا غلبت في أوقاتها ، وكذلك يجب على الزوج أن يطعمها اللحم ، بل ينو

(١) الام للامام الشافعي ج ٥ ص ٧٨

(٢) أى ضيق عليه رزقه .



أيضاً أنه يجب على الزوج أن يحضر لها الأدوات اللازمة للطبخ والشرب<sup>(١)</sup> ، وأنه يجب على زوجها أن يجعل لها خادماً إذا كانت الزوجة ممن لا يخدمن أنفسهم على حسب عادة البلد<sup>(٢)</sup> ، قال تقي الدين الحصني أحد فقهاء الشافعية بعد أن بين كل ذلك<sup>(٣)</sup> ، فإن قال الزوج أنا أخدمها بنفسى لم يلزمها ذلك ، لأنها تستحي منه ، فتمتنع من استيفاء الخدمة ، ولأنه عار عليها ، وهذا هو الصحيح ، . . .

والكسوة مما يجب للزوجة على زوجها بقدر الكفاية ، وتختلف باختلاف طول المرأة وقصرها ، وسمنها وعندها ، واختلاف البلد من ناحية الحر والبرد . ولحال الزوج - من ناحية اليسار أو الإعسار - دخل في جنس الكسوة التي يجب للزوجة ، فإذا كان الزوج موسراً فيجب عليه أن يكسو زوجته من رفيع ما يلبسه أهل البلد ، وإذا كان معسراً فلا يطالب بأكثر مما يلبسه من على متواه في العادة ، وإذا كان الزوج متوسط الحال فيطالب بما بين الموسر والمعسر .

ومع أن لحال الزوج من يسار أو إعسار دخلاً في جنس الكسوة كما بينا فإن يساره أو إعساره ليس له دخل في عدد الكسوة اللازمة لزوجته<sup>(٤)</sup> .

ثالثاً : وجوب العدل بين النساء في حقوقهن :

إذا كان الرجل متزوجاً بأكثر من واحدة ، فالواجب عليه أن يعادل بين

(١) كفاية الأخبار . للصدر السابق ج ٢ ص ٩٠

(٢) الأم ، للإمام الشافعي ج ٥ ص ٧٨

(٣) كفاية الأخبار ج ٢ ص ٩٠

(٤) كفاية الأخبار ج ٢ ص ٩٠ .

زوجاته في حقوقهن ، بأن يسوى بينهما في القسم إذا قسم بين زوجاته في المبيت عندهن ، ويسوى بينهما في النفقة ، والسكوة ، والسكنى .

والأدلة على وجوب العدل بين النساء في ذلك متعددة من الكتاب ، والسنة . فن الكتاب قوله عز وجل : « فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة » ، عقيب قوله تبارك وتعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع »<sup>(١)</sup> ، فلما كان الله تبارك وتعالى قد دعانا إلى الزواج بالواحدة عند الخوف من ترك العدل بين الأكثر من واحدة ، دل ذلك على أن العدل بين الزوجات واجب ، وهو ما أشار إليه قوله سبحانه في آخر الآية : « ذلك أدنى أن لا تعولوا ، أى أن لا تجوروا ، والجور حرام فضده وهو العدل يصبح واجبا بالضرورة .

ويضاف إلى ذلك أيضا أن الله تبارك وتعالى قد أمر بالعدل مطلقاً فقال سبحانه : « إن الله يأمر بالعدل والإحسان »<sup>(٢)</sup> .

وأما الأدلة من السنة ، فنها ما رواه أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كانت له امرأتان يميل لأحدهما على الأخرى جاء يوم القيامة يحير أحد شقيه سافطاً أو مانلاً »<sup>(٣)</sup> .

ففي هذا الحديث كما بين العلماء دليل على حرمة أن يميل الزوج إلى إحدى زوجتيه دون الأخرى في الأمور التي يملكها الزوج ، كالقسمة ، والطعام والسكوة . لأن وجود هذه الصفة يوم القيامة بالرجل بسبب عدم عدله بين زوجتيه يدل على أن العدل واجب عليه ، ولو لم يكن العدل واجبا عليه لما عوقب الزوج بهذه العقوبة<sup>(٤)</sup> .

(١) سورة النساء آية ٣ . (٢) سورة النحل آية ٩٠ .

(٣) نيل الاوطار للشوكاني ٦ ص ٢١٦ .

(٤) السيل الجرار للتدقيق على حدائق الازهار للشوكاني ٢ ص ٣٠١ .

والذى يدل على أن الزوج مأمور بالتسوية بين زوجاته فى الأمور التى  
عليكها ولا يجب عليه أن يسوى بينهما فيما لا يملكه من ميل قلبى أو اتصال جنسى  
ما روى عن السيدة عائشة رضى الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقسم فيعدل ويقول : اللهم هذا تسمى فيما أملك ، فلا تلنى فيما تملك  
ولا أملك »<sup>(١)</sup> ، قال الترمذى : يعنى به الحب والمودة<sup>(٢)</sup> .

وبهذا ينتهى كلامنا عن أهم حقوق الزوجة ، وننتقل بعد ذلك إلى الكلام  
عن أهم حقوق الزوج .

## حقوق الزوج

أولاً : الطاعة فى غير معصية :

للزوج على زوجته حق الطاعة فى كل أمر ليس معصية لله عز وجل ،  
وأما إذا أمرها زوجها بأمر فيه معصية فواجب عليها أن تمتنع فلا تطيعه ، فإذا  
أطاعته أثمت هى الأخرى ، كما أثم هو بأمرها بالمعصية ، وذلك لأنه لا طاعة  
لمخلوق فى معصية الخالق .

وعما يدل على أن طاعة الزوجة لزوجها واجبة أن الله تبارك وتعالى أمر  
بتأديب الزوجة عند عدم إطاعتها لزوجها ، ونهى عن إيذائها عند الطاعة ،  
فقال سبحانه : « فإن أطيعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً ، وفى هذا دليل على أن  
التأديب كان لعدم وجود الطاعة فدل على أن الطاعة واجبة للزوج »<sup>(٣)</sup> .

ومن الطاعة الواجبة للزوج أن يجيبه إذا دعاها إلى فراشه ، وإذا امتنعت

---

(١) نيل الاوطار ج ٦ ص ٢١٢ .

(٢) فتح البارى ج ٩ ص ٢٥٢ .

(٣) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٢٣٤ .

منه كانت آثمة كما بين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء لعنتها الملائكة حتى تصبح » (١).

ولعل السبب في هذا - والله أعلم - أن الرجل أضعف من المرأة في الصبر على ترك الاتصال الجنسي ، قال أحد العلماء : إن أقوى التشويشات على الرجل داعية النكاح ، ولذلك حض الشارع النساء على مساعدة الرجال في ذلك (٢).

### ثانيا : عدم الخروج من البيت إلا بإذنه :

من حقوق الزوج على زوجته أن لا تخرج من المسكن الذي أسكنها إياه إلا بإذن منه ، وخروجها من مسكنها لابد أن يكون على الهيئة المطلوبة في الشرع ، فعليها أن تستر من جسمها ما لا يحل للأجنبي أن يراه منها ، وللزوج أن يمنعها من الخروج حتى ولو كان خروجها إلى المسجد (٣) روى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : رأيت امرأة أتت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقالت يا رسول الله ، ما حق الزوج على زوجته؟ قال : حقه عليها أن لا تخرج من بيتها إلا بإذنه ، فإن فعلت لعننا الله وملائكته الرحمة وملائكته العضب حتى تتوب أو ترجع ، فإذا أذن لها زوجها جاز لها أن تخرج .

### ثالثا : التأديب :

إذا نشزت الزوجة أى خرجت عن طاعة الزوج ، كأن منعه من التمتع بها أو خرجت بدون أن تحصل على إذن منه إلى مكان لا يجب لها أن تخرج

---

(١) فتح الباري ج ٥ ص ٢٢٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٣٨ .

(٣) المهذب للشيرازي ج ٢ ص ٦٦ .

إليه ، أو تركت حقوق الله تعالى بأن كانت لا تطهر أولا تصلى أولا تصوم ، أو أغلقت بابها دونه ، أو خاتته في نفسها أو ماله ، فإ الذي يضعه الزوج حيثن ، لقد أعطاه الشارع الحكيم حق تأديها ، وبين له ثلاث وسائل في قوله سبحانه وتعالى : « واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا » (١) .

فالوسيلة الأولى هي أن يعظها فيخوفها مثلا من عدم رضا الله عنها مينا حقه عليها وما أوجبه الله عليها من طاعتها لزوجها وبأن الضرر سيلحقها بسقوط نفقتها ، ولا يضربها في البدن لأنه يجوز أن يكون ما ظهر منها راجع إلى ضيق صدرها من ناحية أخرى غير ناحية زوجها ، فإذا لم تجد وسيلة الوعظ واستمرت على ما هي عليه ينتقل إلى الوسيلة الثانية وهي هجرها في المضجع فلا ينام معها على فراش واحد ولا يتصل بها اتصالا جنسيا لعل ذلك يكون مؤثرا عليها في وجوعها عن نشوزها .

وأما المحجر بالكلام فلا يجوز له أن يهجرها به لأكثر من ثلاثة أيام ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم بين حرمة ذلك فقال : « لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث » (٢) .

فإذا لم تصلح الوسيلة الثانية معها فلما لحق في ضربها ضربا غير مبرح ، أي غير شاق عليها ولا مؤذ لها ، وأما تضرب المبرح فلا يجوز حتى ولو علم أنها لن ترجع عما هي عليه إلا بهذا النوع من الضرب .

فلو تمادى الزوج وضربها ضربا مبرحا فقد أفتى العلامة أحمد الدردير أحد كبار علماء المالكية بأنه يصير في هذه الحالة جانيا ولها حق التطليق والقصاص فيه (٣) .

(١) سورة النساء آية ٣٤ . (٢) صحيح البخارى بمحاوية السند ج ٤ ص ٦١ .

(٣) الشرح المنير لاحمد الدردير ج ٢ ص ٢٩٢ .

وإذا استعمل حقه في ضربها ضربا غير مبرح فعليه أن يتجنب المواضع التي يخاف عليها من هذا الضرب ، وكذلك عليه أن يتجنب مواضع الجمال من المرأة ، ويدل على ما ذكرناه أمران :

### الأمر الأول :

قول النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> : « استوصوا بالنساء خيرا ، فإنما هن عندكم عوان<sup>(٢)</sup> » ، ليس تملكون منهن شيئا غير ذلك إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فإن فعلن فاهجرهن في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح ، فإن أطمعكم فلا تبغوا عليهن سبيلا . .

### الأمر الثاني :

أن المقصود من إباحة ضرب الزوج لزوجته الشرسة التي لم يفلح معها علاجها بالوعظ ولا علاجها بالهجر ، المقصود هو تأديبها ومحاولة إصلاحها وليس من المقصود إتلاف جسمها أو إصابتها بأى تشويه<sup>(٣)</sup> .

هذا ، وزيادة على ما تقدم فإن العلماء قد بينوا أن جواز ضرب الزوج لزوجته ضربا غير مبرح مشروط بأن يظن الزوج أن الضرب مفيد في إصلاح حالها ، وأما إذا ظن عدم افادة الضرب فلا يضربها<sup>(٤)</sup> وقالوا أيضا إن الاكتفاء بالتهديد ، أفضل من ضربها ، وإذا أمكن الوصول إلى الغرض بعدم الضرب لا يعدل الزوج إلى الضرب ، لأن وقوع الضرب مؤد إلى حصول النفرة

(١) نيل الاوطار ج ٦ ص ٢١٠ .

(٢) العوان جمع عانية والعانى هو الاسير والمائة الاسيرة .

(٣) للمهذب للشيرازى ، والتنظم للتمذب في شرح غريب المهذب لمحمد بن أحمد

ابن بطال ج ٢ ص ٦٩ ، ٧٠ .

(٤) الشرح المنير للددير ج ٢ ص ٢٩٢

المضادة لحسن المعاشرة المطلوبة بين الزوجين ، إلا إذا كانت أنت أمرا فيه معصية لله عز وجل .

وينبغي أن يتذكر كل زوج ما قالته السيدة عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم « ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة له ولا خادما قط ، ولا ضرب يده شيئا قط إلا في سبيل الله ، أو تنتهك محارم الله فينتقم الله »<sup>(١)</sup>.

رابعا : أن لا تصوم تطوعا ولا تأذن لأحد بدخول بيته إلا بإذنه :

إذا أرادت الزوجة أن تصوم شهر رمضان فلا يتوقف ذلك على إذن أحد سواء أكان زوجها أم لا ، لأن صوم رمضان واجب عليها فيحرم عليها تركه حتى ولو نهاها زوجها عن صيامه ، لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

وأما إذا أرادت أن تصوم تطوعا لله عز وجل فالواجب عليها أن تحصل على إذن من زوجها في ذلك ، وقد بين العلماء أنها إذا شرعت في صيام التطوع من غير أن تحصل على إذن من زوجها فإن من حقه أن يقطع صيامها<sup>(٢)</sup> .

وكما أنه يجب عليها أن تحصل على إذن زوجها في صيام التطوع فإنه كذلك لا يجوز لها أن تأذن لأحد بالدخول في بيت زوجها إلا بإذنه ، وكذلك من باب أولى لا يجوز لها أن تأذن لأحد بالجلوس على فرش زوجها إلا إذا علمت رضاه بذلك .

والدليل على ما ذكرنا ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه ، رواه البخاري وغيره »<sup>(٣)</sup> .

---

(١) نيل الأوطار ج ٦ ص ٢١١ ، ٢١٢

(٢) كفاية الأخيار ج ٢ ص ٩١

(٣) فتح الباري ج ٩ ص ٢٣٨ .

وروى عمرو بن الأحوص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ألا إن لكم على نساءكم حقا ، ولنساءكم عليكم حقا ، فأما حقكم على نساءكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ، ولا يأذن في بيوتكم من تكرهون ، ألا وحقن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن ،<sup>(١)</sup> .

وإلى هنا نكون قد تكلمنا عن أهم حقوق كل من الزوجة . والزوج ، ولنتنقل بعد ذلك إلى الكلام عن أهم الحقوق المشتركة .

### الحقوق المشتركة بين الزوجين

هناك حقوق لا ينفرد أى من الزوجين بها ، بل يشتركان فيها اشتراكا متساويا ، وإليك أهم هذه الحقوق .

#### أولا : الاستمتاع والاتصال الجنسي :

من حق كل من الزوجين أن يستمتع بالآخر بالنظر ، أو اللمس لكل أجزاء جسمه ، حتى الفرج نفسه لكل منهما أن ينظر إليه من صاحبه ، وأن يلمسه ، إلا أن النظر إلى الفرج مكروه كما بين العلماء .

ويجوز للزوج أن يتلذذ بدبر زوجته لكن بغير أن يولج ذكره فيه ، لأن الإيلاج فيه حرام<sup>(٢)</sup> .

ومن حق الزوج أن يضالب زوجته بالنوطة في أى وقت يشاء لا قيد عليه

---

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٦ ص ٢١٠ وللتلج الجامع للاصول في أحاديث

الرسول للشيخ منصور طي ناصف ج ٢ ص ٢٤٨

(٢) نيل الاوطار ج ٦ ص ٢١١ ، ٢١٢



في ذلك ، إلا إذا كان ثبت أسباب شرعية تمتنع من ذلك ، كالحيض أو النفاس أو الإحرام بالحج ، أو المرض ، أو غير ذلك من الموانع الشرعية .

والزوجة هذا الحق أيضا ، لأنه يحل لها في هذه الناحية ما يحل له<sup>(١)</sup> ، ويجب على الزوج أن ينف زوجته ، ومن حق الزوج أن يستمتع بزوجه في حال حيضها أو نفاها بغير الجماع ، وأما الجماع فحرام ، لقول الحق تبارك وتعالى : « فاعزّلوا النساء في المحيض »<sup>(٢)</sup> فن جامع زوجته في حال حيضها وهو متعمد عالم بتحريم هذا الفعل فقد ارتكب كبيرة من الكبائر .

ويجب أن يعلم كل من الزوج والزوجة أن تحريم الجماع مستمر حتى يتحقق أمران :

الأمر الأول : انقطاع الدم .

الأمر الثاني : أن تغسل الزوجة<sup>(٣)</sup> .

والدليل على ذلك قول الله تبارك وتعالى : « فاعزّلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله » .

ثانيا : إحسان المعاملة :

إحسان المعاملة من الحقوق المشتركة لكلا الزوجين ، فواجب على الرجل أن يحسن معاملة زوجته ، وكذلك يجب على الزوجة أن تحسن معاملة زوجها وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى الرجال بالنساء خيرا ، ودعاهم إلى الاحتمال لهن والصبر على ما قد يضايق الأزواج من أخلاقهن ، فقال عليه الصلاة والسلام : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذى جاره ، واستوصوا بالنساء خيرا ، فانهم خلقن من ضلع وإن أعوج شيء من الضلع » .

---

(١) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٣٣٩ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٢ (٣) كفاية الاخيار ج ١ ص ٤٩

أعلاه إذا ذهبت تقيمه كسره وإن تركته لم يزل أعوج ، فاستوصوا بالنساء خيرا (١) .

وَأرشد صلى الله عليه وسلم الأزواج إلى حسن العشرة ونهى الزوج عن أن يبغيض زوجته بمجرد أن يكره خلقا من أخلاقها ، فإنها لا تخلو مع ذلك عن صفة من الصفات التي يرضى عنها زوجها . فقال عليه الصلاة والسلام : « لا يفرك (٢) مؤمن مؤمنة ، إن كره منها خلقا رضى منها آخر » ، رواه أحمد ومسلم (٣) .

وَنهى عليه الصلاة والسلام الزوج — إذا اضطر إلى تأديب زوجته — أن يضرب وجهها أو أن يسمعها ما تكره من الكلام القبيح ، فقد روى أنه سئل عليه الصلاة والسلام : ما حق زوج أحدنا عليه ؟ فأجاب صلى الله عليه وسلم : « تطعمها إذا أكلت وتكسوها إذا اكتسبت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبح ، ولا تهجر إلا في البيت (٤) » .

وَمَا يدل على أن المرأة أيضا مطلوب منها أن تحسن معاملة زوجها ما روى أنه لما قدم معاذ من الشام سجد للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال الرسول : ما هذا يا معاذ ؟ قال : أتيت الشام فوافيتهم يسجدون لأساقفتهم وبطارقتهم فوددت في نفسي أن أفعل ذلك لك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فلا تفعلوا فاني لو كنت أمر أحدا أن يسجد لغير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها (٥) .

### ثالثا : ثبوت نسب الأولاد إليهما :

من الحقوق التي يشترك فيها الزوجان أن يثبت نسب الأولاد إلى كل من الزوج والزوجة ، فالأولاد كأم أولاد الأب فهم أيضا أولاد الأم ، ويثبت لكل من الأب والأم ما يترتب على ثبوت الأبوة أو الأمومة من حقوق كالنفقة إذا كان الأب أو الأم مستحقا لها من مال أولادهما ، والحضانة عند الصغر ، والولاية عند الصغر كذلك أو عندما يوجد ما يستدعيها ، والميراث .

(٢) لا يفرك أى لا ينفص

(٤) سبل السلام ج ٣ ص ١٤١

(١) سبل السلام ج ٣ ص ١٣٨

(٣) نيل الاوطار ج ٦ ص ٢٠٥

(٥) نيل الاوطار ج ٦ ص ٢٠٨

### رابعاً : التوراث :

من حق كل من الزوجين أن يرث الآخر إذا مات قبله ، فالزوجة أحد الأسباب التي تعطى حق الإرث ، وما دامت الزوجة قائمة إلى حين وفاة أحد الزوجين فللاخر حق في ميراثه ، سواء أكانت الزوجة قائمة حقيقة ، أو حكماً كما في الحالة التي تكون فيها المرأة معتدة من طلاق رجعى ، مادام لم يوجد أحد الموانع التي تمنع من الميراث كاختلاف الزوجية في دينها عن دين زوجها بأن كان زوجها مسلماً وهي يهودية أو نصرانية ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم »<sup>(١)</sup>.

وقد ينشأ شريعة الإسلام أن للزوج نصف ما تركته زوجته من ميراث إذا لم يكن لها فرع وارث ، سواء أكان هذا الفرع الوارث ولدها ذكراً أو أنثى - أو ولد ابناً وان سفل ، لقول الله عز وجل : « ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد »<sup>(٢)</sup> وقد أجمع علماء الإمامة الإسلامية على أن ولد الابن كالابن<sup>(٣)</sup>

وأما إذا كان للزوجة فرع وارث ، سواء أكان من زوجها أم من غيره فلزوجها الحق حينئذ في أن يرث ربع تركتها ، لقوله تعالى : « فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن »<sup>(٤)</sup>.

وللزوجة الحق في أن ترث ربع ما تركه زوجها إذا لم يكن له ولد أو ولد ابن وارث وان سفل ذكراً كان أم أنثى ، منها أو من غيرها .  
فإن كان لزوجها ولد أو ولد ابن وارث منها ، أو من غيرها فلها الثمن حينئذ ،

(١) صحيح البخارى بمحاشية السندى ج ٤ ص ١٧٠ .

(٢) سورة النساء آية ١٢ (٣) منى المحتاج ج ٣ ص ٩

(٤) ، (٥) : سورة النساء آية ١٢ .

قال تعالى : « ولئن لم يترككم لئن لم يكن لكم ولد ، فإن كان لكم ولد ،  
فلئن آثم مما تركتم » .

وإذا كان هناك أكثر من زوجة بأن كان الزوج زوجتان أو ثلاث أو أربع  
يشتركان أو يشتركن في الربع أو الثمن .

## موقف الإسلام من حرية العقيدة وحرية الرأي

أولا : حرية العقيدة :

تمهيد :

الإسلام شريعة تتخاطب العقل وترفع من شأنه ، وقد حث الإنسان على  
النظر فيما حوله ليعرف المعالم الدالة على وجود إله خالق للكون ومدير له .  
ثم بجانب ذلك وضع أمامه كتابا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ،  
هو القرآن الكريم ، فيه البراهين على صدق من جاء به .

فهو يخبر عن أمور كانت لا زالت في الغيب فتكون كما أخبر ، وهذا  
دليل على أنه ليس من عند بشر ، وسنضرب لك مثالين في هذه الناحية :

المثال الأول : ما حدث عندما استولى « سابور » ملك الفرس على بلاد  
الشام وما والاها من بلاد جزيرة العرب وأقصى بلاد الروم ، فاضطر  
« هرقل » ملك الروم حتى ألجأه إلى القسطنطينية ، وحاصره فيها مدة طويلة ،  
فخرج بذلك مشركو مكة ، فقد كانوا يحبون أن تنتصر فارس على الروم لأنهم  
وثنيون مثلهم ، وأما المسلمون فكانوا يحبون أن تهزم الروم فارس ، لأن  
الروم أهل كتاب فهم أقرب إلى المؤمنين من المجوس ، فزل القرآن الكريم  
بين أن الروم بعد هزيمتهم من الفرس سيغلبون في مدى بضعة سنين ، أي في

زمن دون عشر سنوات . فقال تبارك وتعالى : « ألم ، غلبت الروم . في أخذى الأرض وهم من بعد غلبهم سيفعلون ، في بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء . وهو العزيز الرحيم » (١) .

وقد تم نصر الروم على الفرس كما أخبر القرآن في الزمن الذى حدده . ومن الغريب أن يحى نصر الروم على فارس يوم معركة بدر التى انتصر فيها المسلمون على مشركى مكة كما قاله طائفة كثيرة من العلماء (٢) .

المثال الثانى : وأما المثال الثانى فى مجال لإخبار القرآن الكريم عن أمور ستحدث وحدثت كما أخبر ، فهو ما بينه القرآن الكريم من كفر أبى لهب وموته على الكفر هو وزوجته ، فقد حدث أن الرسول صلى الله عليه وسلم أراد أن يبلغ ما أمره الله بتبليغه إلى الناس ، فصعد الجبل ونادى ، فاجتمعت إليه قريش ، فقال لهم : « أرايتم إن العدو مصبحكم أو ممسيكم أكنتم تصدقون ؟ » قالوا : نعم ، قال : « فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد فكان رد أحد أعمامه وهو أبى لهب (٣) : ألهذا جمعنا ؟ تبارك . فنزل قول الله تبارك وتعالى : « تبث يدا أبى لهب وتب . ما أغنى عنه ماله وما كسب . سيصلى نارا ذات لهب . وامرأته حمالة الحطب . فى جيدها حبل من مسد ،

فلو كان القرآن من عند محمد لما جرؤ على أن يخبر بهذه السورة التى تبين أن أباه لهب وامرأته سيموتان على الكفر ، وأنه سيصلى نارا ذات لهب ، لأنه يحتمل أن يدخل أبى لهب أو امرأته فى الإسلام كما دخل غيرهما من

(١) سورة الروم ، الآيات ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ .

(٢) تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٤٢٢ و ٤٦٦ .

(٣) ٨٤ عبد العزيز بن عبد المطلب ، ويسمى أباه لهب لإشراق وجهه ، وكان

كثيرا ما يؤذى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وينقص من شأنه وشأن دينه

كانوا مشاهير في الكفر ، كعمربن الخطاب ، وخالد بن الوليد ، وعمر بن العاص ، وغيرهم ، بل وكان من المحتمل أن يدعى أبو لهب أو امرأته الدخول في الإسلام ، فافاق من غير إيمان به لكي يظهر كذب هذا القول — تنزه قول الله سبحانه عن الكذب — ولكن لم يحدث هذا ، بل حدث فعلا أن فارق أبو لهب الدنيا وفارقا امرأته ومها على الكفر ، وهذا من أدل الدلائل على أن القرآن ليس من عند بشر<sup>(١)</sup> .

وبجانب إخبار القرآن الكريم عن أمور لم تقع فتقع كما أخبر ، نراه يحكى تاريخ الأمم السابقة ، ولا يستطيع أحد أن يكذبه فيما يحكى من وقائع ليس لمحمد صلى الله عليه وسلم علم بها ، لأنه كان أميا لا يقرأ كتابا ولا يخطه ، ولم يجالس أهل الكتب ليأخذ عنهم ، وهذا أيضا من الأدلة القائمة على أن القرآن ليس من عند محمد صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> .

جـ ويضاف إلى ما ذكرناه أن القرآن الكريم يرتفع بأسلوبه إلى مرتبة لا يستطيع أى كائن أن يرقى إلى مستواها ، ولقد تحدى النبي صلى الله عليه وسلم العرب بأمر به بأن يأتوا بسورة من مثله فجزوا ، يقول الإمام البيهقي رضى الله عنه<sup>(٣)</sup> : « قال لهم ايتوني بسورة من مثله إن كنتم صادقين ، فطالت المهلة والنظرة لهم في ذلك ، وتواترت الوقائع والحروب بينه وبينهم ، فقتلت صناديدهم ، وسيت ذراريهم ونساؤهم ، وانتهت أموالهم ، ولم يتعرض أحد لمعارضته ، فلو قدروا عليها لافتدوا بها أنفسهم وأولادهم وأهاليهم وأموالهم . وكان الأمر في ذلك قريبا سهلا عليهم ، إذ كانوا أهل لسان وفصاحة وشعر وخطابة . »

(١) تفسير ابن كثير ج ٤ ص ٥٦٧ — ٥٦٥

(٢) المدخل إلى دلائل النبوة . لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ص ٢٥ ، ٢٦

تحقيق السيد أحمد مقرر

(٣) المصدر السابق ص ٢١

فلما لم يأتوا بذلك ولا ادعوه صح أنهم كانوا عاجزين عنه . .

على الإنسان أن ينظر أى طريق يسلك :

وإذا ما توافر العقل والنقل على وجود إله خالق للكون ومدير لشئونه أعظم التدبير ، وتوافر على صدق الرسالة التى بشر بها محمد بن عبد الله ، فإنه بعد ذلك ما على الإنسان إلا أن ينظر أى اتجاه يتجه إليه ، أهو اتجاه الحق ، وهو ما قامت البراهين العقلية والنقلية على صدقه ، أم هو الاتجاه المضاد . ترك الإسلام ذلك للإنسان وحته على إعمال عقله فيما حوله وأمامه من البراهين . وسيصل إلى الحق إن حرر نفسه للوصول إليه .

ولقد أرمى الإسلام مبدأ حرية العقيدة ، بمعنى أن لا يكره إنسان على اعتناق عقيدة يأتى اعتناقها ، غير أنه يحسن بنا أن نشير إلى أنه ليس معنى ذلك أن معتنق غير الإسلام سينجو من عقاب الخالق جل وعلا عند حساب البشر أو أن معناه أننا نحن المسلمين نعتقد أن رفض الإسلام من غيرنا جائز ، وإنما معنى عدم الإكراه فى الدخول فى دين الإسلام أن الإسلام ما هو إلا شريعة لو تأمل فيها الإنسان بعقله وقلبه لعرف أنها الحق ، وعلى المسلمين أن يدعوا الناس إلى الهداية بالأسلوب الخالى عن العنف ، كما سنبين ذلك بشئ من التفصيل عند الكلام عن ملامح علاقة المسلمين بأهل النعمة .

ثانيا : حرية الرأى :

لا يتجلى مبدأ حرية الرأى فى أى نظام مثل تجليه فى النظام الإسلامى ، فهذا المبدأ السامى كان الرسول صلى الله عليه وسلم يحرص على تأكيده ، يشهد لهذا ما كان يحدث بين الرسول وأصحابه من مواقف يدون فيها آراءهم بدون أدنى تردد أو خوف من أن يكون الرأى الذى يدونه مغايرا لرأى الرسول صلى الله عليه وسلم . وهو الرسول المبشر بالشرعة ، ورئيس الدولة . والقائد الأعلى لجيوشها ، منها ما حدث فى معركة أحد التى وقعت فى شوال

من السنة الثالثة من هجرته صلى الله عليه وسلم ، وفي هذه المعركة كان للمسلمين رأى يخالف ما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم . كان يرى أن يقوم المسلمون بالمدينة ، ويدعوا المشركين حيث نزلوا عند بعض السفوح من جبل « أحد » ، على بعد خمسة أميال من المدينة ، فقال الرسول لأصحابه : « إن رأيتم أن تقيموا بالمدينة وتدعوم حيث نزلوا ، فإن هم أقاموا ، أقاموا بشر مقام ، وإن هم دخلوا علينا قاتلناهم فيها » .

وكان هذا هو رأى الصواب لأن جيش المشركين كان آنذاك يفوق كثيرا جيش المسلمين . إذ بينا كان جيش المسلمين يقارب الآلاف . كان جيش المشركين يبلغ الثلاثة الآلاف من المقاتلين ، فإقامة المسلمين بالمدينة -- كما كان يشير الرسول صلى الله عليه وسلم -- يكسبهم موقعا أعظم مما لو خرجوا هم عن المدينة ، فإذا حدثت المشركين قفوسهم بالدخول على المسلمين في المدينة فسيقفون موقعا صعبا ، حيث إنهم سيكونون محاصرين من فوقهم وأمامهم بالمقاومة . فأمامهم رجال المسلمين يقاتلونهم في وجوههم ومن فوقهم يرميهم النساء والصبيان بالحجارة كما أشار إلى ذلك أحد كبار القوم الموافقين لرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولكن الأكثرين من المسلمين لم يوافقوا على ما ارتأه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما زالوا برسول الله حتى نزل على رأيهم ، فخرجوا للملاقاة جيش المشركين ، وكان هذا أحد أسباب هزيمة المسلمين في هذه المعركة . وبعدها نزل قول الحق سبحانه يأمر رسوله بمشاورة أصحابه ، ليدل على أنه لم يبق في قلبه أثر لخالفهم لرأيه في تلك المعركة (١) .

ويظهر ما لحرية الرأى من مكانة في الشريعة الإسلامية أيضا ، بما كان من أمر رئاسة الدولة بعد أن لحق الرسول صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلى ،



فن المعروف أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يعين لهم أحداً إلى أمرهم من بعده ، وكان في هذا احترام لحرية رأيهم فيمن يرتضونه حاكماً عليهم ، فلما انتقل الرسول صلى الله عليه وسلم إلى جوار ربه ، اجتمع المهاجرون والأنصار ليختاروا من يخلف الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان اجتماعاً في سقيفة بني ساعدة جرى فيه من الحوار بين المهاجرين والأنصار ما يبرهن على سمو مكانة حرية الرأي في شريعة الإسلام ، حتى استقر رأيهم على انتخاب أبي بكر رضي الله عنه رئيساً للدولة بعد الرسول عليه الصلاة والسلام ، وهكذا الأمر في اختيار عمر وعثمان ، رضي الله عنهما جميعاً<sup>(١)</sup> .

• • •

## الإسلام وسيادة القانون

اهتمت شريعة محمد صلى الله عليه وسلم اهتماماً جليلاً بتأكيد المساواة بين الناس جميعاً أمام القانون الإسلامي ، فلا فرق بين غني وفقير ، أو شريف وحقير في تطبيق القانون عليهم جميعاً ، بل الكل سواء تطبق عليهم القاعدة القانونية الواحدة .

ونصوص هذه الشريعة الغراء صريحة في طلب تحقيق العدل بين الناس حتى من تربطنا بهم روابط القرى ، أو تقع بيننا وبينهم عداوات أو خصومات يتجلى ذلك واضحاً في آيات الكتاب الكريم ، وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم .

---

(١) انظر : الإمامة العظمى في الفقه الإسلامي للدكتور محمد رأفت عثمان ص ٥٩

يقول الله تبارك وتعالى<sup>(١)</sup> : « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم ، أو الوالدين والأقربين ، إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما ، فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا ، وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً »<sup>(٢)</sup> .

ويقول سبحانه : « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل »<sup>(٣)</sup> .

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم مينا منزلة الحاكفين إذا عدلوا بين الناس « المقسطون يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلنا يمينه يمين ، وهم الذين يعدلون في أنفسهم وأهليهم وما ولوا »<sup>(٤)</sup> .

ويقول صلى الله عليه وسلم : « لا قدست أمة لا يقضى فيها بالحق » .  
فمن هذه النصوص الكريمة يتضح أن كل أفراد الأمة ، بما في ذلك أعلى مستويات الحكم فيها يعاملون في النظام الإسلامي بقاعدة قانونية واحدة ، وأنه إذا ارتكب أى إنسان ما يخالف القانون الإسلامى ، فالواجب تطبيق العقوبة المقدرة لهذه المخالفة ، مهما كانت صفة هذا المخالف ومهما كانت مكانته بين قومه .

### الرسول يضرب المثل الأعلى في ذلك:

وقد ضرب الرسول صلى الله عليه وسلم المثل الأعلى في هذه الناحية ، فأكد

(١) سورة النساء آية ١٣٥ .

(٢) أى إن مطاتم حقاظم تفذوه إلا بعد بطء ، أو أعرضتم عنه جملة فالله خير بسلكم . أنظار : أحكام القرآن لابن العربي القسم الأول ص ٥٠٩ .

(٣) سورة النساء آية ٥٨ .

(٤) أحكام القرآن لأبى العربي ، القسم الاول ص ٤٥٠ ، ٤٥١ .

صلى الله عليه وسلم أنه لن يتوانى عن تنفيذ القانون الإسلامى على أى إنسان  
كانت من كان ، حتى ولو كان من أغل الناس عنده وفلة كيه ، ولا يتيب عنا  
ما روى من أنه لما سرق امرأة من بنى مخزوم ، فاهتمت قرش بأمرها  
لأنهم يعلمون العقوبة التى قدرها الله عز وجل للجريمة السرقه وهى قطع يد  
السارق فخيل لإلهم أن فى إمكان إنسان أن يشفع فى عدم إقامة هذا الحد ،  
فكلموا أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشفع فيها عند  
الرسول ، فلما كلم أسامة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أمرها . قال له  
الرسول : « أنشفع فى حد من حدود الله ؟ » فقال أسامة : يا رسول الله  
استغفر لى . »

ثم خطب الرسول فى الناس ، فقال بعد أن حمد الله وأثنى عليه : « إنما  
أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق  
الضعيف أقاموا عليه الحد ، والذى نفس محمد بيده لو أن فاطمة بنت محمد  
سرت لقطع محمد يدها (١) » .

وقد لزم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سار عليه الرسول ،  
وليس غريبا أن يقول أول رئيس للدولة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
وهو أبو بكر رضى الله عنه ، يقول عندما اختاره المسلمون رئيسا عليهم :  
أيها الناس إني وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن كنت على حق فأعينوني ،  
وإن كنت على باطل فقوموني ، الصدق أمانة ، والكذب خيانة ، والضعيف  
فيكم قوى عندى حتى آخذ الحق له ، والقوى فيكم ضعيف عندى حتى آخذ  
الحق منه . »

ويحرص عمر بن الخطاب ثانى الخلفاء فى كتبه التى أرسلها إلى الولاة  
والقضاة ، أن يوصيهم بوجوب المساواة بين الناس والمعدل بينهم ، فيكتب إلى

(١) انظر القصة فى فتح البارى لاحمد بن على بن محمد بن حجر الملقانى ج ١٢ ص

٧٣ وما بعدها ، وسبل السلام للضائى ج ٤ ص ٢٠ ، ٢١ .

معاوية بن أبي سفيان وهو عندئذ وال على الشام فيقول له : أدن الضعيف حتى  
يحتريء قلبه ، وينبسط لسانه ، ويكتب إلى أبي موسى الأشعري قائلا له :  
« آس بين الناس في مجلسك ، وفي وجهك وقضائك ، حتى لا يطمع شريف في  
حيفك ، ولا يأس ضعيف من عدلك » (١) .

وأخيرا ، فإنه يجب على المتشككين في مبدأ المساراة أمام القانون في  
الشريعة الإسلامية ، أن يعوا ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم للناس حين  
استشعر فراق الدنيا . . . « إنه قد دنا مني حقوق من بين أظهركم ، وإنما أنا بشر  
فأيما رجل قد أصبت من عرضه شيئا فهذا عرضي فليقتص ، وأيما رجل كنت  
أصبت من بشره شيئا فهذا بشري فليقتص ، وأيما رجل كنت أصبت من ماله  
شيئا فهذا مالي فليأخذ ، واعلموا أن أولاكم بي رجل كان له من ذلك شيء  
فأخذه أو حلقني ، فلقيت ربي وأنا محلل لي ، ولا يقولن رجل إنني أخاف  
العداوة والشحناء من رسول الله فإنهما ليستا من طبعي ولا من خلقي » .



---

(١) تاريخ القضاء في الاسلام للدكتور أحمد عبد النعم البهي ص ١٢٠ ، ١٢٤ .

## الفصل الرابع

### قيود على استعمال الحقوق

تمهيد :

لم يترك صاحب الحق في الإسلام يتصرف في حقه تصرفاً مطلقاً من غير ضوابط أو حدود تحد من هذا التصرف ، بل هناك قيود وضوابط تجعل من تصرف صاحب الحق في النهاية غير مؤد إلى الإضرار بغيره ، فإذا تعدى صاحب الحق هذه القيود كان مسئولاً عن هذا التعدى الذى أدى إلى حدوث الأضرار بالغير .

وقد تكلم رجال القانون الوضعى عن القيود التى تفرض على صاحب الحق أن لا يكون مغالياً في استعمال حقه ، فتكلموا عن مجاوزته الحدود الموضوعية لحقه وعن التعسف في استعمال الحق ، وعن الغلو في استعماله<sup>(١)</sup> .

وسنحاول هنا أن نبين أن هذه القيود وجدت في الشريعة الإسلامية قبل ظهورها في القانون الوضعى ، ولاحظنا القدامى من الفقهاء المسلمين في كتاباتهم وفتاواهم ، ولكنها لم تكن معنونة بهذه العناوين التى ظهرت بها في الكتابات الحديثة لرجال القانون الوضعى ، بل كانت هذه القيود تلاحظ في كتبهم وفتاواهم عند بيانهم لأحكام الكثير من الصور والجزئيات التى تعرضوا لها .

وليك الآن بياناً لهذه القيود التى تفرض على صاحب الحق في استعماله لحقه :

---

(١) انظر : حق الملكية للدكتور عبد المنعم فرج الصده ص ٨٥ - ٩٩

## عدم مجاوزة الحدود الموضوعية للحق

يجب على المالك أن لا يتجاوز الحدود الموضوعية لحقه ، ويتحقق هذا التجاوز بصور متعددة .

منها أن يتجاوز حدود ملكه فيتعدى بالبناء في أرض جاره ، أو يتعدى بالبناء في طريق يمر فيها الناس ، حتى ولو لم يضر هذا البناء بالمارين ،  
لأمرين :

### الأمر الأول :

أنه لا يملك حقاً في البناء في طريق عام .

### الأمر الثاني :

أن الشأن في البناء المذكور أن يؤدي إلى الضرر .

قال العلامة أحمد الدردير أحد كبار علماء المالكية بعد أن قرر ذلك :  
« وقد كثرت ذلك في مصر ، فكل من بنى أو جدد له بيتاً يزحف ببنائه أو بجانوته  
بسكة المسلمين ، حتى صارت الطرق ضيقة تضر بالناس كما هو مشاهد (١) » .

ومن هذه الصور أن يترك شخص ماء خاصاً به يسيل على أرض جاره  
بلا إذن من هذا الجار (٢) .

ومن هذه الصور ما إذا بنى المالك مسطبة أو غيرها أمام ملكه في  
الشارع ، حتى ولو لم يضر ذلك بالمارة ، بين ذلك الفقهاء وعلمه بعضهم  
بثلاثة أمور :

---

(١) الشرح الصغير لأحمد الدردير ج ٤ ص ٣٦ .

(٢) المحلى لابن حزم ج ٩ ص ١٠٦

### الأمر الأول :

أن هذا يؤدي إلى منع الطروق في ذلك المحل الذي شغله بالمسطرة أو غيرها ، مع أن ذلك المحل يحق لكل مار أن يطره .

### الأمر الثاني :

إذا طالت مدة شغل الطريق بالمسطرة أو غيرها فإن موضع الشغل حينئذ يشبه بالأمالك التي يملكها صاحب المسطرة ، وينقطع أثر استحقاق المارة للطروق في هذا الموضع<sup>(١)</sup> .

ومن صور المجاوزة أيضا إخراج الميزاب في ملك إنسان آخر من غير أن يحصل على إذن من المالك ، أو في درب غير نافذ من غير أن يحصل على إذن من أهل الدرب<sup>(٢)</sup> .

• • •

## التعسف في استعمال الحق

### تمهيد :

نظرية التعسف في استعمال الحق تكلم عنها رجال القانون الوضعي الغربي ، ثم نقلها عنهم رجال القانون الوضعي العربي ، وظهرت أخيرا في كتابات المحدثين من المشتغلين بالدراسات الفقهية الإسلامية ، وعلى الرغم من أن هذه النظرية بهذا الاسم لم تعرف في كتابة القدامى من فقهاء المسلمين ، فإن أصول هذه النظرية ، وما يتصل بها من أحكام عرفتها الشريعة الإسلامية ،

---

(١) مغنى المحتاج لمحمد الشربيني الخطيب ج ٢ ص ١٨٣ .

(٢) الشرح الكبير لمبد الرحمن بن محمد ج ٥ ص ٣٠ .

وطبقها المسلمون في القضايا والمسائل التي كانت تعين لهم في شتى نواحي علاقاتهم بعضهم ببعض .

### معنى التعسف في استعمال الحق :

التعسف في استعمال الحق هو أن يستعمل الإنسان حقه على وجه غير مشروع ، والفرق بينه وبين استعمال الإنسان لما ليس من حقه ، أو مجاوزته لحقه ، هو أن التعسف في استعمال الحق مزاوله الإنسان لحقه لكن بطريقة غير مشروعة ، وأما استعمال الإنسان لما ليس من حقه فهو مزاولته لما ليس من حقه من أول الأمر .

فتلًا ، إذا قاد إنسان سيارة يملكها وكان مبالغًا في السرعة التي قادها بها فإن هذا الشخص لا يصح أن نصفه بأنه قد استعمل ما ليس من حقه ، لأن الواقع أن استعماله لهذه السيارة من حقه لأنه يملكها ، لكنه قد تسف في استعمال هذا الحق بزيادته في سرعتها التي من شأنها أن تسبب الضرر لمن عدها والشخص الذي يقتصب سيارة غيره ويركبها فإنه في هذه الحالة مزاول لما ليس له حق فيه من أول الأمر .

ومن يستأجر دارًا ليسكنها فأدارها مقهى من غير أن يأذن له المالك في هذا كان مجاوزًا لحقه ، وهكذا (١) .

### حكم التعسف في استعمال الحق ودليله في الشريعة الإسلامية :

التعسف في استعمال الحق لا يجوز في الشريعة الإسلامية ، قامت على ذلك براهين متعددة في الكتاب الكريم وسنة النبي صلى الله عليه وسلم .

---

(١) النظريات العامة للمعاملات في الشريعة الإسلامية لأستاذنا الدكتور أحمد



### البراهين من الكتاب :

فأما الكتاب : فنه قوله تبارك وتعالى : « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضراً لتعتدوا » (١) الآية .

وقد روى أن الرجل كان يطلق المرأة ثم يراجعها قبل انقضاء عدتها ، وهو غير محتاج إلى مراجعتها ، بل يفعل ذلك حتى يطيل عليها عدتها لإضرارها بها ، فأنزل الله عز وجل : « ولا تمسكوهن ضراً لتعتدوا » .

ووجه الاستدلال بهذه الآية الكريمة على حرمة التعسف في استعمال الحق ، أن رجعة الزوجة من الحقوق التي يملكها الزوج على زوجته ما دامت في عدتها من طلاق رجعي ، وقد دعا الله عز وجل إلى أن يستعمل الزوج حقه في ذلك استعمالاً مشروعاً ، وهو أن يمسكها في عصمته مع كون ذلك مصحوباً بالمعاشرة الحسنة ، ونهى الله عز وجل عن أن يستعمل الرجل حقه في ذلك بصورة غير مشروعة ، هذه الصورة غير المشروعة هي أن يمسكها على وجه الإضرار بها ، وهذا هو الإساءة في استعمال الحق .

ومن الكتاب أيضاً قوله عز وجل بعد أن بين سبحانه نصيب كل من الزوجين والإخوة لأم من الميراث : « من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من الله » (٢) . ومعنى هذا النص - والله أعلم - يجب أن تكون وصيته على العدل ، لا على الإضرار والجور والحيف ، كأن يوصي بحرمان بعض ورثته ، أو ينقصه عن حقه في الميراث ، أو يزيد على ما قدره الله عز وجل له (٣) :

---

(١) سورة البقرة آية ٢٣١ (٢) سورة النساء آية ١٢

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، الجزء الأول ص ٤٦١

ووجه الاستدلال من هذا النص الكريم على حرمة التعسف في استعمال الحق أن الوصية مع أنها حق للورث إلا أنه لا يجوز له أن يستعمل حقه فيها إلا على وجه مشروع ، كأن يوصي ببعض ماله في وجه من وجوه الخير في حدود الثلث ، ولا يجوز له أن يستعمل هذا الحق بطريقة غير مشروع ، كأن يوصي بزيادة بعض الورثة عن باقيهم ، أو يحرم البعض مما له من الميراث ، أو ينقصه عنه ، أو يقر بدين غير حقيقي ، فتل هذه الوصية التي فيها إضرار بالورثة ممنوع منها ، وهي إساءة لاستعماله لحقه في الوصية .

#### البراهين من السنة :

وأما السنة : ففيها ما روى عن عبد الله بن مسعود قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له » (١) .

ووجه الاستدلال أن الزواج من الحقوق المشروعة ، والتحليل غير مشروع ، فلما قصد بالمشروع غير المشروع نهى الشارع عنه وحكم بفساده . ومن السنة أيضاً : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة ، فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها ، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم ، فقالوا : لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم تؤذ من فوقنا ، فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً ، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً » .

وجه الاستدلال بهذا الحديث الشريف : أن من هم في أسفل السفينة مع أن لهم الحق في استعمال نصيبهم في السفينة استعمالاً مشروعاً ، كالجلوس والنوم فيه وما شابه ذلك ، وهذا أمر لا يحتاج إلى برهان ، مع أن لهم الحق في ذلك فإن الحديث قد بين أنهم عندما يريدون استعمال هذا الحق استعمالاً

غير مشروع يؤدي إلى الإضرار بهم وبغيرهم إضراراً جسيماً ، لا يبرره إرادة التخفيف في الجهد الذي يبذله عند الشرب ، لأن هذا التخفيف سيؤدي إلى هلاكهم وشركائهم في السفينة . بين الحديث وجوب منعهم من استعمال حقهم على هذا الوجه<sup>(١)</sup> .

#### متى يتحقق التعسف في استعمال الحق :

قد يلتزم الشخص الحدود الموضوعية المرسومة لحقه ، فلا يتعدى هذه الحدود ، غير أنه عند استعماله لحقه يستعمله على وجه فيه الإساءة لغيره ، فيكون مسيئاً في استعماله لحقه ، أو بمعنى آخر متعسفاً في استعماله له .

والصور التي تدخل تحت إساءة استعمال الحق ، أو التعسف في استعمال الحق كثيرة ومتنوعة ، ذكرها الفقهاء الإسلاميون في أبواب متعددة من الفقه الإسلامي ، في المرفق ، والصلح ، والشركة ، والنصب ، والديات ، والصلال ، وضمان الولاية ، وغيرها .

وقد وضع القانون الوضعي في مصر ثلاثة ضوابط يقوم عليها معيار التعسف في استعمال الحق ، بحيث إذا لم يوجد في تصرف المالك أحد هذه الضوابط الثلاثة لا يكون متعسفاً في استعماله لحقه ، وهذه الضوابط الثلاثة هي التي نصت عليها المادة الخامسة من القانون المدني ، وفيها : « يكون استعمال الحق غير مشروع في الأحوال الآتية :

( أ ) إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير .

( ب ) إذا كانت المصالح التي يرى إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب أبته مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها .

---

(١) النظريات العامة للمعاملات ، للصدر السابق من ١٠١ - ١٠٣ ( ٧ - الحقوق والواجبات )

(ج) إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة .

وفي الوقت الذي نرى فيه بعض رجال القانون الوضعي يذهبون إلى أن ضوابط التعسف في استعمال الحق محصورة في هذه الأمور الثلاثة التي نصت عليها المادة الخامسة من القانون المدني، نرى بعضهم يذهب إلى أن استعمال الجار لحقه بطريق غير مألوف إلى حد الإضرار بالغير، وهو ما يعبر عنه بالغلو في استعمال الحق، يعتبر أيضا صورة من صور التعسف في استعمال الحق، بل يذهب بعض المحدثين من المشتغين بالدراسات الفقهية الإسلامية إلى أن التعسف في استعمال الحق يتحقق بإحدى قواعد خمسة . هي هذه الثلاث التي نصت عليها المادة الخامسة من القانون المدني، ورابعها هي الغلو في استعمال الحق كما هو رأى بعض رجال القانون الوضعي الذي أشرنا إليه . وخامسة هذه القواعد أن يستعمل الإنسان - بدون احتراس - حقه الذي يكون عرضة - بطبيعته - لترتب الضرر عليه عند عدم الاحتراس<sup>(١)</sup> .

ونحن نرى أن التعسف في استعمال الحق ليس له إلا هذه الضوابط الثلاثة التي نصت عليها المادة الخامسة من القانون المدني، وأما اعتبار الغلو في استعمال الحق . أو استعمال الحق بطريقة خالية عن الاحتراس صورتين أيضا من صور التعسف في استعمال الحق فبعيد .

#### الضابط الأول : قصد الإضرار بالغير :

قد يكون قصد إحداث الضرر بالغير هو الدافع لاستعمال إنسان لحقه، ولا مصلحة له في هذا الاستعمال، فيتحقق بذلك التعسف في استعمال الحق بل إن هذه

---

(١) يذهب إلى هذا أستاذنا الدكتور أحمد فهمي أبو سنة في كتابه : النظريات

الصورة من صور الاستعمال تعتبر أظهر صور إساءة استعمال الحق على الإطلاق (١) وذلك كمن هدم جداره الذي كان سائرا لجاره، وليس له من غرض إلا الإضرار بجاره، فهو في هذه الحالة متعسف في استعماله الحق. ويطلب بإعادة بناء الجدار، وأما إذا كان قد هدمه بنية إصلاحه كخوفه من سقوطه مثلا، أو سقط الجدار بنفسه فلا يتحقق التعسف هنا، ولا يطلب بإعادة بناء الجدار. ويقال للجار: استر على نفسك إن شئت السر (٢).

ومن صور قصد الإضرار بالغير أيضاً، أن يحفر المالك في أرض يملكها بئراً يقصد بها الإضرار بالناس (٣).

هذا، ويجب أن ننظر إلى الإضرار بالغير في نطاق السلوك المألوف للشخص العادي، فإذا كان التصرف الذي تصرفه المالك جامعا بين الإضرار بالغير وتحقيق المصلحة للمالك فإنه يجب أن ينظر في المصلحة التي ترتبت على هذا التصرف، فإذا كانت من الأهمية بحيث لا يعتبر الضرر الذي أصاب الغير كان هذا التصرف مشروعاً خالياً عن التعسف، وأما إذا كان المالك لا يبغي أية مصلحة لتصرفه هذا ولا يريد إلا الإضرار بالغير فهنا يوجد التعسف في استعمال الحق، وكذلك إذا تحققت بتصرفه الذي يقصد به الإضرار منفعة عرضية لم تكن مقصودة في الأصل، كمن يزرع أشجاراً في أرضه يقصد بها أن تحجب الثور عن جاره فأدى زرع هذه الأشجار إلى تقوية الأرض كان هذا أيضاً من صور التعسف في استعمال الحق، بل ويعتبر من صور التعسف

---

(١) التعسف في استعمال الحقوق وإنشاء المقود للاستاذ حسين عامر ص ١٠٤ مطبعة مصر.

(٢) الشرح الكبير لأحمد الدردير ج ٣ ص ٢٣٠ طبع مطبعة التقدم العلمية.

(٣) الشرح الصغير لأحمد الدردير ج ٤ ص ٨٤ مطابع شركة الإعلانات لشرية.

ما إذا كان قصد الإضرار بالغير مقرونا بقصد تحقيق مصلحة نافذة ليست هي المقصد الأول من هذا التصرف بل مقصده الأول هو الإضرار بغيره .

وأما كيف يمكن التعرف على أن المالك كان يقصد الإضرار بالغير ، فإن القضاء في مصر يذهب إلى أنه إذا وقع الضرر من تصرف المالك وتبين أنه لم يتحقق له مصلحة من تصرفه هذا ، أو أنه قد تحققت له مصلحة إلا أنها نافذة بالقياس إلى الضرر الذي لحق بالغير ، فإن هذا يعتبر قرينة على توفر قصد الإضرار بالغير<sup>(١)</sup> .

#### مستند هذا الضابط :

يستند هذا الضابط إلى دلائل من الأدلة الشرعية التي تنبئ عليها الأحكام في الشريعة الإسلامية ، وهو القياس ، وذلك لأنه ثبت في الشرع بنص الكتاب كما سبق أن بينا - تحريم أن يراجع المطلق مطلقته المعتدة قاصدا الإضرار بها وثبت كذلك تحريم وبطلان الوصية التي تؤدي إلى الإضرار بالورثة ولما كانت العلة في كل منهما هي قصد الإضرار بالغير ، فإنه يقاس عليهما كل تصرف تتحقق فيه هذه العلة<sup>(٢)</sup> .

#### الضابط الثاني :

أن تكون المصالح التي يرمى إلى تحقيقها لا تتناسب مع ضرر الغير :

إذا كانت المصلحة التي يرمى صاحب الحق إلى تحقيقها يترتب عليها ضرر للغير أعظم منها كان ذلك صورة من صور التعسف في استعمال الحق .

---

(١) حق الملكية للدكتور عبد المنعم العمدة ص ٨٦ و ٨٧ والتعسف في استعمال الحقوق للأستاذ حسين عامر ص ١٠٦ .

(٢) النظريات العامة للمعاملات . المصدر السابق ص ١٠٦ .

من هذا مثلا ، ما إذا أخرج صاحب البيت روشنا<sup>(١)</sup> من جدار بيته إلى الشارع ، أو أخرج ساباطا - أى سقفة - بين حائطين والشارع بينهما ، فأدى لإخراج الروشن - أو السقفة - إلى إظلام موضع في الشارع إظلاماً لا يحتمل في العادة<sup>(٢)</sup> ، أو أدى ذلك إلى منع العربات ووسائل النقل المحملة بحمولتها التي تمر بهذا الشارع<sup>(٣)</sup> .

ومن صور هذا الضابط أيضاً ما ذكره المالكية<sup>(٤)</sup> وبعض الحنفية<sup>(٥)</sup> من أن المالك إذا أراد أن يفتح كوة - أى طاقه - تشرف على جاره ، أو شباكاً يشرف عليه من باب أولى ، فإنه يمنع من ذلك إذا كانت الفتحة بحيث تمكن صاحبها من الاطلاع على جاره وأهله . لأن المصلحة التي يرمى المالك إلى تحقيقها ، وهي دخول الضوء أو الشمس أو الهواء إلى ملكه لا تتناسب مع الضرر الحاصل للجار ، وهو الاطلاع على حرمانه ، فيجب سد هذه الكوة وهذا الشباك .

إلى هذا يذهب بعض الحنفية . ويذهب إليه المالكية أيضاً كما قلنا إلا أن المالكية قد قيدوا ذلك بأمرين .

الأول : أن يكون الفتح جديداً . فإن كان الفتح قديماً فإنه لا يقضى بسده . ويقال للجار : استر على نفسك إن شئت .  
الثاني : أن لا تكون الفتحة عالية بحيث لا يمكن التطلع منها على الجار إلا بالصعود على سلم مثلا . فإذا كانت عالية بهذا المقدار ، فإنه لا يقضى كذلك بسدها .

(١) المراد بالروشن ما بينه صاحب الجدار في الشارع ولا يصل إلى الجدار المقابل له سواء كان من خشب أو من حجر وهو ما يسمى في لغة العامة « بلسكون » وأما إذا وصل إلى الجدار المقابل له ، وصار الجداران يحملانه ، فيسمى حينئذ بالساباط .

(٢) شرح للنهج للشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ج ٣ ص ٣٦٠ ، وحاشية باجورى على شرح ابن قاسم ج ١ ص ١٦٣ .

(٣) حاشية الباجورى على شرح ابن قاسم ج ١ ص ١٦٣ .

(٤) الشرح الصغير لأحمد الدردير ج ٤ ص ٢٧ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٣ ص ٣٣١ . (٥) حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٣٧٦ .

وإذا حكم بسد هذه الفتحة التي توافر فيها هذان القيذان ، فإنه لا يكتفى بسد ظهرها مع بقاء شكلها على ما هو عليه ، لأنه يمكن أن يكون في المستقبل ذريعة لأن يدعى صاحبها أنها قديمة ويطالب بفتحها ، فلا بد إذن من سد الفتحة من أصلها ، وإزالة كل ما يدل عليها من عتبة أو خشبة ونحوهما<sup>(١)</sup> .

### موقف القانون الوضعي :

يتفق القانون الوضعي في مصر مع الفقه المالكي في جواز فتح الطاقات . أو المناور - كما سماها القانون المدني في مصر - إذا كانت عالية عن قامة الإنسان العادي ، فقد نصت المادة ٨٢١ من القانون المدني المصري على أنه : لا تشترط أية مسافة لفتح المناور ، وهي التي تعلو قاعدتها عن قامة الإنسان المعتادة ، ولا يقصد بها إلا مرور الهواء ونفاذ الضوء ، دون أن يستطاع الإطلال منها على العقار المجاور .

وعلى هذا يكون المنور هو الفتحة التي تعلو قاعدتها عن قامة الإنسان المعتادة . ولا يقصد بها إلا مرور الهواء ونفاذ النور دون أن يستطاع الإطلال منها على ملك الجار .

ونظراً إلى أن المناور بهذا المعنى لا تؤدي إلى إحداث ضرر بالجار فإن القانون في مصر لم يفرض مسافة معينة بين الخائط الذي هي فيه وملك الجار . كما فرض بالنسبة إلى المطلات ، وهي الفتحات التي تمكن من النظر إلى الخارج مثل التوافذ والمشبّرات والخارجات . فقد فرض القانون المصري بخصوص المطلات المواجهة ، وهي التي تسمح بالنظر إلى ملك الجار مباشرة أن لا تقل المسافة من ظهر الخائط الذي هي فيه . أو من حافة المشربة أو الخارجة إلى الجار عن متر ، وتقاس المسافة من ظهر الخائط الذي فيه المطل . أو من حافة المشربة أو الخارجة .



وفرض القانون بالنسبة إلى المطلات المنخرقة - وهي التي لا تسمح بالنظر إلى ملك الجار مباشرة ، بل بالاتفات يميناً أو شمالاً أو بالاتقاء إلى الخارج - أن لا تقل المسافة عن نصف متر ، فقد نصت المادة ٨٢٠ من القانون المدني على أنه « لا يجوز أن يكون للجار على جاره ، ظل منحرف على مسافة تقل عن خمسين سنتيمتراً من حرف المظل ، ولكن يرتفع هذا الحظر إذا كان المظل المنحرف على العقار المجاور هو في الوقت ذاته مظل مواجه للطريق العام » .

وأما المناور فلم يفرض القانون في شأنها أية مسافة ، فيباح للمالك أن يفتحها في حائطه المظل على ملك الجار ، وهو بذلك يزول حقه في استعمال ملكه ، وعلى ذلك فليس للجار حق مطالبته بسد هذه المناور ، بيد أن له الحق في أن يبنى ساتراً فاصلاً بينه وبين هذه المناور المفتوحة في حائط جاره ، حتى ولو أدى ذلك الساتر إلى سد هذه المناور ، ولا يسقط حقه في ذلك أبداً ، فهما مضى على فتح المناور من زمن فليس لصاحب المناور الحق في أن يدعى لنفسه كسب ارتفاق بالتقادم يكون مانعاً للجار من إقامة ساتر في ملكه يؤدي إلى سدها<sup>(١)</sup> .

إلا أنه ينبغي أن يلاحظ أن القانون الوضعي ، وإن كان قد اتفق مع الفقه المالكي إلا أن هذا الاتفاق ليس تاماً ، فهما يتفقان في ناحية ، ويختلفان في ناحية أخرى . وذلك لأن الفقه المالكي - كما سبق بيانه - قد قسم الفتح التي تعلو عن قامة الإنسان العادي إلى قديمة وحديثة ، وبين لكل منهما حكماً خاصاً بها ، فأما القديمة فقد صرح فقهاء المالكية بإبقائها وليس للجار أن يطالب بسدها ، والقانون الوضعي لا يختلف مع الفقه المالكي ، في هذه الصورة . وأما الحديثة فإن فقهاء المالكية قد بينوا وجوب سدها إذا طلب الجار ذلك . وهنا نرى أن القانون الوضعي يختلف مع الفقه المالكي فإن القانون الوضعي لا يشترط في الإبقاء على الطاقة أو المنور أن يكون قديماً ، بل يجوز القانون فتح المناور مطلقاً ، كما يفهم من الإطلاق في نص المادة ٨٢١ من القانون المدني ، فلم يفصل فيها بين قديمة وحديثة .

(١) حق الملكية للدكتور عبد النعم الصدة ص ١٤٤ - ١٤٥ ، وحق الملكية

في القانون المدني المصري للدكتور منصور مصطفى منصور ص ٩٠ - ٩٤ .

وإذا كان الفقه المالكى قد فرق في الحكم بين القديمة والحديثة فإن هذا يفيد أن الأصل في الفقه المالكى هو عدم جواز فتح المناور ، إلا أنه إذا كان المنور قديماً فإن القدم يكون مبرراً لجواز الإبقاء على فتحه .

ونحن لا نرى مبرراً للتفريق في الحكم بين القديمة والحديثة ، فسادت المناور لا يقصد بها الإضرار بالجار بالاطلاع على حرمانه ، بل هي من الارتفاع بحيث تعلو عن قامته الإنسان العادى ، ولا يقصد منها إلا مرور الهواء أو الضوء والشمس فلا مانع من السماح بها ، وأما إذا ثبت أن الجار قد قصد بهذه المناور أن يطلع على جاره ، أو اتخذها وسيلة لذلك ، أو لإلقاء مخلفات منزله في ملك جاره ، فإنه بذلك يكون قد استعملها في غير الغرض الذى يجب أن تقصد له فيحق للجار حينئذ أن يطالب بسدها كما هو الحال في القانون<sup>(١)</sup>.

ويدخل في هذا الضابط أيضاً ما إذا أراد شخص أن يدفع بتصرفه ضرراً خفيفاً فترتب على هذا التصرف ضرر أعظم من الضرر الذى قصد أن يدفعه كما إذا امتدت أغصان شجرة يملكها شخص في هواء ملك جاره ، فإنه يجب على مالك الشجرة أن يزيل تلك الأغصان الممتدة إلى ملك جاره بإحدى وسيلتين إما بردها إلى ناحية أخرى ، وإما بقطعها ، وذلك لأن الهواء يملكه صاحب القرار ، فوجب عليه أن يزيل ما يشغله من ملك غيره كالقرار سواء بسواء .

فإذا امتنع مالك الشجرة عن إزالة أغصانها أجبر على إزالتها ، قياساً على الحيوان إذا دخل داراً غير دار صاحبه فإن لصاحب الدار التى دخلها إخراجها وغاية الأمر أن الجار إذا أمكنه أن يزيل الأغصان من غير إتلاف ولا تصعق للأغصان بدون مشقة يتحملها أو غرامة يتكلفتها لم يجوز له حينئذ إتلافها قياساً

---

(١) حق الملكية للدكتور عبد النعم الصدة ١٥١ وحق الملكية في القانون المدنى

المصرى للدكتور منصور معطى منصور ص ٩٤ .

على دخول الحيوان داراً لغير صاحبه فعلى صاحب الدار التي دخلها أن يخرجها بدون إتلافه ما دام قد أمكنه ذلك ، فإذا أتلفه وكان باستطاعته تلافي هذا الإتلاف كان ضامناً لما أتلفه .

وأما إذا لم يمكنه إزالة الأغصان إلا بالإتلاف فله الحق في ذلك . قرر ابن قدامة هذا الحكم ثم قال : « ولا شيء عليه ، فإنه لا يلزمه إقرار مال غيره في ملكه » (١) .

فالضرر الحاصل من امتداد أغصان شجرة جاره إلى ملكه إذا رفعه بقطع الأغصان في حين أنه كان يمكنه إزالة هذا الضرر بتحويل الأغصان إلى ناحية أخرى يعتبر صورة من صور التعسف في استعمال الحق ، وكذلك إذا رفعه بإتلاف الشجرة نفسها في حين أنه كان يمكنه رفعه بقطع الأغصان فقط — بعد امتناع صاحب الشجرة عن تحويل أغصانها إلى ناحية أخرى — كان ذلك أيضاً صورة من صور التعسف في استعمال الحق .

يستند هذا الضابط :

يستند هذا الضابط إلى منع الضرر في الشريعة الإسلامية ، كما هو نص حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو قوله : « لا ضرر ولا ضرار » ، ففي هذا الحديث الشريف — كما يقول الشوكاني — : « دليل على تحريم الضرار على أي صفة كان من غير فرق بين أضرار وغيره ، فلا يجوز في صورة من الصور إلا بدليل يخص به هذا العموم ، فعليك بمطالبة من جاوز المضارة في بعض الصور ، بالدليل ، فإن جاء به قبلته ، وإلا ضربت بهذا الحديث وجهه فإنه قاعدة من قواعد الدين تشهد له كليات وجزئيات » (٢) وروى عن رسول الله

---

(١) للنسائي لمجد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ٥ ص ٢١ .

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ج ١ ، ص ٢٥٩ ، ٢٦١ .

صلى الله عليه وسلم أيضاً أنه قال : « من ضار أضر الله به ، ومن شاق شاق الله عليه » (١) .

وقد اختلف العلماء في معنى كل من الضرر والضرار ، فن العلماء من يذهب إلى أن الضر هو أن تضر غيرك وتنتفع أنت به ، والضرار أن تضره من غير أن تنتفع ومنهم من يرى أن الضرار هو الجزاء على الضر ، وأما الضر فهو الابتداء ، ومن العلماء من يرى أن الضر والضرار بمعنى واحد (٢) .

الضابط الثالث : أن تكون المصالح التي يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة

إذا قصد الشخص باستعماله لحقه مصلحة غير مشروعة كان هذا متبعيفاً في استعمال حقه مثل مالك البيت الذي يخصه للبقالات التي تخل بالآداب العامة ، أو لتعاطى المخدرات .

مستند هذا الضابط :

يستند هذا الضابط إلى القياس ، فقد ورد في الشرع تحريم استعمال الإنسان لحقه المشروع في بعض الأمور إذا قصد به تحقيق غرض غير مشروع ، قع أن الزواج مثلاً في الأصل عمل مشروع إلا أن الشرع حرم زواج التحليل ، فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : « لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له ، فدل هذا الحديث على تحريم التحليل . لأن اللعن لا يكون إلا لفاعل المحرم ، وكل محرم منهى عنه » (٣) .

فالزواج بمجمل لكي يحصل به العشرة الدائمة وتكوين الأسرة ، ولكنه لما قصد به عمل مؤقت يتوغل به إلى هدف آخر ذمه الله عز وجل :

---

(١) و (٢) المصدر السابق .

(٤) سبل السلام للضمان ج ٣ ص ١٢٧ .

فيقاس على حرمة زواج التحليل وما ماثله من كل ما ثبت تحريمه بالنص غير ذلك من الأمور التي يقصد بها التوصل إلى تحقيق أغراض غير مشروعة<sup>(١)</sup>.

## الغلو في استعمال الحق

الأصل أن الإنسان له حق استعمال ملكه بما يحقق له كل المنافع التي يمكن أن تعود عليه منه ، ومن الطبيعي أن ينجم في بعض الأحوال ، بل وفي كثير من الأحوال عند استعمال الإنسان للملكة استعمالاً عادياً بعض المضايقات أو الأضرار المألوفة التي يكون من العسير على المالك أن يتحرز عنها ، وهذا أمر يجب أن يتحملة الجيران فيما بينهم وإلا أضحي استعمال المالك للملكة موقوفاً على ضوابط تؤدي في النهاية إلى تعطيل هذا الاستعمال العادي ، أو إلى إبطال حقه في التصرف فيما يملك .

وقد بين فقهاء الحنفية أن القياس في هذا المجال أن الشخص لا يمنع من تصرفه في ملكه الخالص حتى ولو أدى ذلك إلى إلحاق ضرر بالغير ، ولكن القياس يترك في المسائل التي يؤدي استعمال الحق فيها إلى إلحاق ضرر فاحش أي ظاهر بالغير ، ووضحوا المراد بالضرر الفاحش أو الظاهر أو البين - كما وصفوه - بأنه ما يكون سبباً للهدم ، ويخرج عن الاتفاق بالكلية وهو ما يمنع الحوائج الأصلية كسد الضوء بالكلية ، وصرحوا بأن سد الضوء بالكلية على مكان هو ما يكون مانعاً من الكتابة .

فالضرر المألوف الذي ينجم عن الاستعمال العادي إذن لا يكون مبرراً لمنع المالك من تصرفه فيما يملك ، ولكن الضرر غير المألوف ، أو بعبارة أخرى الضرر الظاهر أو الفاحش أو البين هو الذي يكون مبرراً لذلك ،

---

(١) النظريات العامة للمعاملات . المصدر السابق ص ١٠٦ - ١٠٧

ولأ - كما يقول ابن عابدين في سياق بيان منع الضرر الفاحش ، لا منع كل ضرر - : « لزم أنه لو كانت له شجرة مملوكة يستظل بها جاره فأراد قطعها أن يمنع لتضرر الجار به » (١).

فالجيران إذن عليهم أن يتحملوا المضايقات أو الأضرار العادية التي لا يمكن أو يعسر أن يتخلو عنها الاستعمال العادى المألوف ، كصوت المذياع العادى ، ودخان الفرن الذى يجبر عليه أهل الدار فى القرى فى فترات غير متوالية . وعجين الطين بجوار ملك المالك إذا بقى فى الشارع مقدار المرور للناس ، وإلقاء الحجارة فى الشارع للعمارة إذا تركت بقدر مدة نقلها . وربط الدواب فى الشارع بقدر حاجة النزول والركوب ، ورش الشارع رشاً خفيفاً لا يؤدى إلى الإضرار بمن يمر فى الطريق . وهكذا (٢).

وفى الناحية المقابلة ، فإنه على المالك أن يتخذ من الاحتياطات ما يكون كفيلاً بأن لا يجعل تصرفه فى ملكه سبباً لإحداث مضايقات أو تغيير مجاوز للحدود التي يمكن أن تحدث فى جوار كريم (٣).

هذا هو الأصل الذى يجب مراعاته ، إلا أنه قد يحدث أن يستعمل الإنسان حقه فى ملكه استعمالاً لا غير متعارف بين الناس فيؤدى إلى الإضرار بالغير ضرراً ظاهراً ، فيكون محل مسالة . ويضمن ما تلف بسبب فعله هذا . وفى هذا المجال يقول صاحب « تنوير الأبصار » وشارحه من الحنفية : « ولا يمنع الشخص من تصرفه فى ملكه إلا إذا كان الضرر بجاره ضرراً

(١) حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٣٧٦

(٢) حاشية ابن قاسم المبادئ على تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمى ج ٢ ص ٢٤١

(٣) التمسق فى استعمال الحقوق وإنشاء العقود للاستاذ حسين عامر ص ١٠٦ ،

بيننا أى ظاهرا - فيمنع من ذلك<sup>(١)</sup> فإذا أوقد شخص فى ملكه ناراً تسمى  
فى العادة إلى دار جاره ، لكثرة هذه النار ، أو لكونه أججها فى وقت  
هبوب ريح شديدة حملت هذه النار إلى دار جاره ، كان مغاليا فى استعمال حقه  
ويضمن ما ترتب على تصرفه من مضار .

وكذلك الشخص الذى فتح ماء كثيراً يتعدى إلى الجيران مغال فى استعماله  
لحقه ويضمن كل ما أتلفه بتصرفه

وكذلك يكون الشخص مغاليا فى استعماله لحقه إذا أوقد ناراً فأدى هذا  
الإيقاد إلى إيباس أغصان شجرة غيره إذا لم تكن هذه الأغصان فى هواء  
ملكه ، لأن كون أغصان شجرة غيره قد يبست من النار التى أوقدها دليل  
على أن هذه النار كانت كثيرة<sup>(٢)</sup> .

ومن الغلو فى استعمال الحق أيضاً أن يدق الشخص فى ملكه دقاً يؤدى  
إلى هز حيطان الجار وهدمها<sup>(٣)</sup> .

هذا . وليس يلزم أن يؤدى الغلو فى الاستعمال إلى إتلاف شيء يملكه  
الغير حتى يكون مسئولاً عن غلوه فى استعمال حقه ، بل يجب منع المالك من  
هذه الصورة من الاستعمال ما دام قد أدى إلى الإضرار بالغير حق ولو لم يؤد  
إلى شيء من الإتلاف فيجب منع المالك مثلاً من إلقاء القمامات ، أو التراب  
أو الحجارة أمام ملكه ، ومنعه من رشه الشارع رشا مفرطاً ، وما مائل  
ذلك من ربط الدواب مدة طويلة فى الشارع ، وفى هذا المجال يقول فقهاء

---

(١) الدر المختار لمحمد علاء الدين الحنفى شرح تنوير الأبصار ، مطبوع بهامش

حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٣٧٥

(٢) للنقلى لابن قدامة ج ٥ ص ٤٥٣

(٣) التشرح الكبير لبند الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة ج ٥ ص ٥١ .

الشافعية ، يجب « منع ما جرت به عادة العلقين من ربط الدواب في الشارع للكرام ، فلا يجوز وعلى ولي الأمر منعهم لما في ذلك من مزيد الضرر » (١).

ومن هذا أيضا اشتداد صوت آلات الحدادين والتجارين ودوامها الذي يسبب الضوضاء المقلقة للسكان (٢).

ومنه كذلك إحداث إصطبل للخيول ونحوها من الدواب أمام باب غيره (٣).

كل هذه الصور وغيرها ذكرها الفقهاء الإسلاميون وبيدوا حكمها الذي ذكرناه آنفا ، فإذا ما اتقلنا من الفقه الإسلامي إلى القانون الوضعي فسرى أن المادة ٨٠٧ من القانون المدني المصري تنص على ما يأتي :

١ - على المالك ألا يتلو في استعمال حقه إلى حد يضرب بملك الجار .

٢ - وليس للجار أن يرجع على جاره في مضار الجوار المألوفة التي لا يمكن تجنبها . وإنما له أن يطلب إزالة هذه المضار إذا تجاوزت الحد المألوف ، على أن يراعى في ذلك العرف ، وطبيعة العقارات وموقع كل منها بالنسبة إلى الآخر ، والفرض الذي خصصت له .

وعلى هذا فقد يكون الشخص قد راعى الحدود الموضوعية لحق الملكية ، ولم يتعسف في استعماله لحقه . ومع ذلك فإنه يكون عرضة

(١) حاشية بن قاسم المبادئ على تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي ج ٢ ص

٢٤١ ، ٢٤٢ .

(٢) الشرح الصغير لآحمد الدردير ج ٤ ص ٣٨ .

(٣) الشرح الكبير لآحمد الدردير ج ٣ ص ٣٣٣ .



للمساءلة إذا غلا في استعماله لحقه فأدى ذلك إلى الإضرار  
بالغير<sup>(١)</sup> .

وبهذا تكون قد انتهينا من القسم الأول من دراستنا ، ولنتنقل بعد ذلك  
إلى القسم الثانى ، وهو عن العلاقات الدولية فى الإسلام .

---

(١) حق الملكية للدكتور عبد النعم الصدة ص ٨٨ ، ٨٩ .

# القِيمُ الثاني

## العلاقات الدولية في الإسلام

وفيه تسعة فصول :

- الفصل الأول : علاقة المسلمين بعضهم ببعض .
- الفصل الثاني : علاقة المسلمين بغيرهم .
- الفصل الثالث : دار الحرب ودار الإسلام وأحكام متعلقة بهما .
- الفصل الرابع : تنظيم الإسلام لحالتي السلم والحرب .
- الفصل الخامس : أدب الإسلام في الحرب والسلم .
- الفصل السادس : معاملة أسرى الحرب .
- الفصل السابع : موقف الإسلام من الرق .
- الفصل الثامن : المعاهدات في الإسلام .
- الفصل التاسع : الأراضي المفتوحة وأحكامها .

# الفصل الأول

## علاقة المسلمين بعضهم ببعض

تمهيد :

بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم برسالة خاتمة للرسالات التي سبقها  
صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان إلى أن يرث الله الأرض وما عليها .

وكان من خصائص هذه الشريعة الخاتمة أن جاءت بتعاليم تنظم كل أنواع  
السلوك الإنساني ، فظمت علاقة الفرد بالفرد ، وعلاقة الفرد بالأسرة ،  
وعلاقة الفرد بالمجتمع ، وعلاقة الحاكم بالمحكومين ، وعلاقة الدولة بالدول  
الأخرى في السلم وفي الحرب ، وعلاقة الكل بالحق تبارك وتعالى .

لم تغفل في هذا كله حقاً أو واجباً إلا وقد بينته ووضحته ، سواء أ كان  
ذلك بيان أحكام الجزئيات ، أم كان ذلك بإرساء قواعد عامة يتدرج تحتها  
ملايحيى من الجزئيات ، ليعرف الناس أحكام دينهم في الحوادث التي تتجدد  
دائماً بتجدد العصور ، واختلاف البيئات .

فطابع الشريعة الإسلامية العموم والشمول والإحاطة في أحكامها ، التي  
ما جاءت بها إلا لصالح الإنسان في حياته الدنيوية والأخروية .

وعموم هذه الشريعة وإحاطتها وشمولها في أحكامها متفق تمام الاتفاق  
مع كونها هي الشريعة الخاتمة ، فكان من الضروري أن تجمي أحكامها عامة  
جميع أفراد النوع الإنساني في كافة العصور إلى أن تقوم الساعة .

وقد ترك لنا الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم أصليين عظيمين فيهما  
الهداية للناس هما : القرآن العظيم وسنة الرسول عليه الصلاة والسلام المتمثلة

في أقواله وأفعاله وتقريراته ، منها تستقى الأحكام ، ويرجع إليهما في تنظيم كافة شئون الناس ، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ يقول : « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا ، كتاب الله وسنتي » .

وبهتما في هذا المجال الذي نحن بصده الآن أن نبين كيف نظم الإسلام العلاقة بين أفراد المجتمع الإسلامى أنفسهم ، وكيف نظم الإسلام علاقاتهم بالمجتمعات الأخرى غير الإسلامية إن سلما أو حربا .  
وهذا هو موضوع هذا الفصل والفصول التالية له .

• • •

### علاقة المسلمين بعضهم ببعض

ملاحظ علاقة المسلمين بعضهم ببعض متعددة ، يصعب حصرها في عدد معين فعلاقة الفرد المسلم بغيره متنوعة ، فله علاقة بوالديه ، وله علاقة بسائر أفراد أقاربه ، وله علاقة بزوجه ، وعلاقة بجاره ، القريب والبعيد ، وعلاقة بمجتمعه الذى يعيش فيه ، زميل يعمل معه ، أو شريك فى تجارة ، أو رئيس يرأسه . وعلاقة بالدولة وهكذا ، علاقات كثيرة نظمها الإسلام وبين أحكام كل الجزئيات التى يمكن أن تتولد عن هذه العلاقات .

ولأنه يصعب حصر ملاحظ هذه العلاقات . فإتينا سنتكلم عن بعض ملاحظ علاقات المسلمين بعضهم ببعض وليس عن كل الملاحظ . مراعين الاختصار بقدر الإمكان .

#### أولا : المسلمون إخوة :

المسلمون جميعاً تربطهم رابطة الأخوة فى الإسلام ، فالمسلم أخو المسلم مهما تباعدت ديارهم ونأت أما كن إقامتهم ، وهذا أصل قرره الإسلام فى

كتابه الكريم ، فقال تبارك وتعالى : « إنما المؤمنون إخوة »<sup>(١)</sup> . ويقول سبحانه مينا ما كان عليه حال المؤمنين في عصر نزول القرآن الكريم من أخوة الإيمان : « واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا »<sup>(٢)</sup> . هذه الأخوة التي جعلتهم يقاسم بعضهم بعضا في ماله ودياره ، قاسم المهاجرون الأنصار في أموالهم وديارهم ، حتى كان بعضهم يؤثر غيره بالشئ وهو في حاجة إليه ، بعد ما كان بينهم أيام الجاهلية من صنوف العداوة والبغضاء ؛ وما كان بينهم من سفك للدماء ، حتى لقد استمرت الحرب فيهم بين جماعتين هما جماعتا الأوس والخزرج مائة وعشرين سنة حتى أطفأها الله عز وجل على يد رسوله محمد صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> .

وإذا كان المؤمنون تربطهم رابطة الأخوة في الإيمان ، فإن الواجب أن يكونوا بعيدين عن التفرق ، وأن يبنوا كل ما يمكن أن يؤدي إلى التفرق والاختلاف ولذلك ينهانا القرآن الكريم عن التفرق والاختلاف ، فقال تبارك وتعالى : « ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات »<sup>(٤)</sup> ، ويأمرنا بالاعتصام بحبل الله فيقول سبحانه : « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا »<sup>(٥)</sup> .

### ثانيا : احترام حق الحياة :

للحياة الإنسانية مكاتها العظمى في الشريعة الإسلامية ، يجب صيانتها عن الإتلاف أو أى نوع من أنواع الأذى ، فشددت الشريعة في هذا تشديدا يهدف إلى صيانة هذه الحياة التي كرمها الله عز وجل .

(١) سورة الحجرات آية ١٠ . (٢) سورة آل عمران آية ١٠٣ .

(٣) تفسير النار للميد محمد رشيد رضا ج ٤ ص ٢١ ، ٢٢ .

(٤) سورة آل عمران آية ١٠٥ .

(٥) سورة آل عمران آية ١٠٣ .

والمجتمع الإسلامي ملزم باتباع ما أمر الله عز وجل به في هذا الشأن ، وقد كلفنا سبحانه بتكاليف يقصد بها المحافظة كل المحافظة على الحياة الإنسانية ويمكن أن نشير إلى بعض هذه التكاليف فيما يأتي :

١ - معاقبة من يعتدى على امرأة حامل فيسبب في إسقاط حملها ، فقد نص الفقه الإسلامي على أنه يجب على من تسبب في إسقاط جنين دية ، وهي غرة عبد أو أمة كما ثبت ذلك من قضاء الرسول صلى الله عليه وسلم (١) .

٢ - تأخير إقامة العقوبة المقدرة للزانية المتزوجة . وهي القتل رميا بالحجارة . تأخير إقامة هذه العقوبة عليها إذا كانت حاملا حتى تضع حملها فقد روى أن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته أنها زنت وهي حامل ، فقالت : يا رسول الله أصبحت حدا فأقمه على ، فدعا نبي الله صلى الله عليه وسلم وليها فقال له : أحسن إليها ، فإذا وضعت فائتي ، ففعل فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فشدت عليها ثيابها ، ثم أمر بها فرجعت ثم صلى عليها ، فقال له عمر : تصلى عليها يا رسول الله وقد زنت ؟ فقال عليه الصلاة والسلام لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعهم ، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله (٢) .

٣ - أوجب الإسلام إرضاع الطفل حتى لا تعرض حياته للخطر ويجب على الأم أن ترضعه بنفسها إن لم يقبل غيرها (٣) .

٤ - أوجب الله عز وجل في شريعته إنفاذ حياة الشخص المشرف على الهلاك ، روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( أيما رجل

(١) انظر : السيل الجرار للشوكاني ج ٢ ص ٤٤٠ ، كفاية الأخيار لثقي الدين بن

محمد الحنفى ج ٢ ص ١٠٧ .

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ج ٧ ص ١١٨ .

(٣) أحكام القرآن لابن العربي - الم الأول ص ٣٠٤ .

ضاف قوما فأصبح محروما ، فإن نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ قرى ليلته من زرعه وماله ) قال الخطابي : يشبه أن يكون هذا في الذي يخاف التلف على نفسه ولا يجد ما يأكل فله أن يتناول من مال أخيه ما يقيم نفسه ، وقد اختلف فقهاء الإسلام في مثل هذا الشخص هل عليه أن يدفع ثمن ما أكل أم ليس عليه ذلك<sup>(١)</sup> .

٥ — أباح الشارع الحكيم للضطر أن يأكل لحمة الميتة التي حرمها الله عز وجل ، بل إذا كان هذا الشخص قد أشرف على الهلاك ولو لم يأكل لهلك فقد وجب عليه أن يأكل إقازدا لنفسه من التلف ، لقوله تعالى : ( ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة )<sup>(٢)</sup> وقوله سبحانه : ( فن اضطر في غمصة غير متجانف لإثم ، فإن الله غفور رحيم )<sup>(٣)</sup> .

٦ — حرم الله عز وجل قتل النفس الإنسانية بغير حق وسنفضل الكلام في هذا الأمر بعض التفصيل نظرا إلى أهميته يقول تبارك وتعالى : ( ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها ، وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما ) .

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دما حراما »<sup>(٤)</sup> ومعنى فسحة من دينه ، سعة في دينه ، وعلى هذا فالمعنى أن المجرم الذي يسفك دما حراما يضيق دينه بسبب الذنب العظيم الذي ارتكبه ، وفي هذا إشعار بالوعيد على هذه الجريمة متوعدا بما يتوعد به الكافر . وليس الوعيد الشديد وأردا فقط لمن يقتل المؤمن ، بل ورد الوعيد كذلك لمن يقتل غير المؤمن ظلما وعدوانا ، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم ،

(١) انظر : لسان العرب لابن منظور ، مادة ( حقق ) .

(٢) سورة البقرة آية ١٩٥ . (٣) سورة المائدة آية ٣ .

(٤) صحيح البخاري بإشياء السندی ، الجزء الرابع ص ١٩٤ .

• من قتل نفسا معاهدا لم يرح رائحة الجنة ، وإن ربحها يوجد من مسيرة أربعين عاما ،<sup>(١)</sup> .

### الفصل في قضايا الدماء هو أول فصل يوم القيامة :

وما يؤكد عظم النفس البشرية ، وشناعة الاعتداء عليها ، أن الفصل في قضايا الدماء هو أول فصل في القضايا بين الناس يوم القيامة ، يؤيد هذا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أول ما يحاسب به العبد الصلاة ، وأول ما يقضى بين الناس في الدماء » :

وفي هذا دليل واضح على عظم أمر القتل والاعتداء على النفوس ، لأن الابتداء بأمر إنما يكون لأنه أهم من غيره من الأمور<sup>(٢)</sup> .

### النفس البشرية لم تكن تحظى قبل الإسلام بهذه الرعاية :

وإذا نظرنا إلى المجتمعات السابقة على ظهور الإسلام نرى أن النفس البشرية لم تكن تحظى بهذه الرعاية التي كفلتها لها الشريعة الإسلامية . فعند الرومان مثلا كان للطبقة الاجتماعية التي ينتمى إليها القاتل اعتبار في تطبيق عقوبة القتل عليه .

فإذا كان القاتل من الأشراف ، وهم عندهم أصحاب الوظائف الحكومية فإن عقوبة القتل لا تطبق عليه ، وإنما يكفي بنفيه .

وأما إذا كان من أوساط الناس فإن عقوبته كانت هي قطع رقبته .

وإذا كان من أوساط الناس فإن عقوبته كانت هي قطع رقبته .

وإذا كان من الطبقة الدنيا كانت عقوبته الصلب ، ثم غيروا هذه العقوبة بإلقائه في حظيرة حيوان مفترس ، ثم غيروا هذه العقوبة أخيرا بالشنق .

---

(١) صحيح البخارى بحاشية السندى ج ٤ ص ١٩٤

(٢) فتح البارى ج ١٢ ص ١٥٧ .



وأما العرب في جاهليتهم فكانوا بعيدين عن العدل في قضايا القتل وكانوا يبالغون ويشتطون في الانتقام من القاتل وأهله<sup>(١)</sup> .

وأما الإسلام فإنه حمى النفس البشرية أعظم حماية وكرمها أجل تكريم ، وإذا علمنا أن الإسلام قد نهى - أيضاً - عن قتل الهممة بغير حق ، وثبت الوعيد في ارتكاب هذا العمل ، أدركنا أي جرم يرتكب إذا سفكت دماء آدمي بغير حق<sup>(٢)</sup> .

#### القصاص من القاتل في الدنيا

ردءاً لهذه الجريمة وسداً لبابها ، أوجب الإسلام القصاص على من قتل نفساً بغير حق ، فقال تبارك وتعالى : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر ، والعبد بالعبد ، والآثى بالآثى<sup>(٣)</sup> » .

وقال سبحانه : « ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون<sup>(٤)</sup> » فإذا ما كان الاعتداء على ما دون النفس ، فقد وجب القصاص أيضاً ، كما إذا اعتدى إنسان على إنسان آخر فقطع يده أو رجله أو ما أشبه ذلك ، فإن الواجب أن يقتص من الجاني بمثل ما فعل بالجاني عليه .

#### حرمة الانتحار :

وكما أن قتل الإنسان لغيره محرم فإن قتله لنفسه محرم كذلك ويرتكب بذلك وزراً عظيماً ، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردى فيها خالدًا مخلداً فيها أبداً ، ومن تحصى سماً

(١) انظر : الإسلام عقيدة وشريعة للشيخ محمد شلتوت ص ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

(٢) فتح الباري ج ٢ ص ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٣ ، ٤) سورة البقرة آيه ١٧٨ و ١٧٩ .

قتل نفسه فسمه في يده يتحساه ، في نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا ، ومن قتل نفسه بحديدة فحديده في يده يتوجأ بها في نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا .

٧ — إباحة الإفطار للحامل إذا خافت الضرر على نفسها أو على الجنين ، بل يجب عليها الإفطار إذا تيقنت من حدوث الضرر لو لم تقطر :

٨ — تحريم تريض الإنسان لنفسه للهلاك ، يقول الحق سبحانه : ( ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ) .

٩ — حرم الإسلام وأد البنات ، وهى الخصلة القبيحة التى كانت تحدث فى بعض قبائل العرب قبل ظهور شريعة الإسلام .

ولم تكن بعض قبائل العرب وحدها قبل الإسلام هى التى ترتكب جريمة قتل إنسان يرى فى أولى ساعات حياته فى الدنيا ، وإنما كان يشاركهم فى هذه الخصلة القبيحة - وإن كانت بصورة أخرى - الشعب الإسبرطى ، فقد سن لهذا الشعب مشروع يسمى « ليكرجوس » الذى عاش حوالى ٨٠٠ سنة قبل الميلاد نظاما ارتضوه ، هذا النظام يطلب من كل أب أن يخطر ولادة الأمر عندما يولد له طفل ، فيؤخذ هذا الطفل على شيوخ المدينة الذين كان عليهم أن يقرروا مصير هذا الطفل الذى لا يملك من أمره شيئا ، فينظر الشيوخ فى هيئته ، فإذا تبين لهم صحة جسمه وقوة بنيتة أعطوه لوالديه وسمحوا لهما بتربيته وأما إذا كان الطفل سىء الحظ فكان ضعيفا هزلا فلا يسم لوالديه ، وإنما يؤخذ فيعرض للبارد الشديد والمجموع حتى يموت .

ومع أن هذا النظام كان يعطى الأب حرية اختيار عرض ابنه على ولادة الأمر أو عدم عرضه إذا أراد إبقاء ابنه على قيد الحياة فإن هذا لا ينفى وحشية هذا النظام ومنافاته لأبسط درجات الإنسانية واحترام الحياة .

وقد حدام إلى هذا النظام الذى تنبؤ عنه كل فطرة سليمة ضعف قدرتهم الاقتصادية ، وما كانوا يواجهونه من مشاكل الغذاء فى بلادهم الجبلية ، فجعلوه

سلاحاً في يد الوالد، له يستعمله إذا أراد أن يتخلص من ابنه، وله أن لا يستعمله إذا أراد الإبقاء على حياته<sup>(١)</sup>.

فقدان هذا بما شرعه الإسلام من تحريم قتل الأولاد وتشجيعه على ذلك حتى عد ذلك ذنباً إلى مرتبة جريمة الاشرار بالله، سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله، أى الذنب أكبر؟ قال: أن تدعوه ندا وهو خلقك، قال: ثم أى؟ قال: ثم أن تقتل ولدك أن يطعم معك. قال: ثم أى؟ قال: ثم أن تزاني بجارية جارك، فأمر الله عز وجل تصديقاً لهذا، فقال: (والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر، ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق، ولا يزنون، ومن يفعل ذلك يلق أثاماً، يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً، إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات، وكان الله غفوراً رحيماً)<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: احترام حق صيانة العرض:

للأعراض حرمتها في الإسلام، وصيانة الأعراض عن الانتهاك بأزنا أو بالقذف به مما أولته هذه الشريعة الاهتمام البالغ، وقد وضعت الشريعة من الأحكام ما يكون مؤدياً إلى صيانة الأعراض.

فقد أوجبت على الزاني حداً يختلف باختلاف حاله من الإحصان وعده، فإن كان محصناً أى متزوجاً وارتكب جريمة الزنا فعقوبته الإعدام رمياً بالحجارة. وإن لم يكن محصناً فالعقوبة المقررة عليه هي جلده مائة جلدة.

وقد ذكرت عقوبة الزاني غير المحصن في القرآن الكريم فقال تعالى:

(١) محاضرات في التاريخ القديم للأستاذ زكي على ص ٥١١ طبع دار الطباعة

الحديثة سنة ١٩٣٩.

(٢) انظر الحديث في فتح الباري ج ١٢ ص ١٥٧ والآيات الكريمات في سورة

الفرقان آيات ٦٨، ٦٩، ٧٠.

« الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بآفته واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين » (١) .

وأما عقوبة الزاني المحصن فقد ثبتت ببيان النبي صلى الله عليه وسلم : والحديث الذي ذكرناه سابقا في قصة المرأة الحامل التي جاءت معترفة للنبي صلى الله عليه وسلم يبين الحكم في الزاني المحصن وقال صلى الله عليه وسلم : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » .

ومبالغة في صيانة أعراض الناس عن أن تمس بأى نوع من أنواع الأذى ، فرض عقوبة على من يقذف غيره بالزنا هي جلده ثمانين إذا لم يستطع أن يقيم البينة على ما يقوله ، قال تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ، وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم » (٢) .

وهذا من أبلغ الأدلة على احترام الإسلام لحق الإنسان في شرفه وسمعته .

#### رابعا : احترام حق صيانة المال :

للأفراد والجماعات في المجتمع الإسلامي حق صيانة أموالهم ، وقد شرع الإسلام من الأحكام ما هو كفيلا باحترام هذا الحق فيصان مال العباد عن أن يستولى عليه عايب أو سارق ، وإليك بعض مظاهر احترام هذا الحق :

١ — أمر الإسلام بحفظ أموال الضعفاء حتى يقولوا ويتحملوا نصيبهم في مسئولية حفظ أموالهم ، فأمر الله سبحانه بحفظ مال اليتامى فقال : « ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده » (٣) . كما أوجب الإسلام على الملتقط أن يصون مال اللقيط عن الإتلاف .

٢ — جعل عقوبة لمن يتعدى بالسرقة على أموال الناس هي قطع يده وهي

---

(١) سورة النور آية ٢ (٢) سورة النور آية ٥٤ (٣) - سورة الإسراء آية ٣٤ .

عقوبة قررها الله عز وجل في كتابه فقال : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » (١) .

٣ — جعل عقوبة لمن يقطعون الطريق على الناس، فيستولون على أموالهم، واعلم أن جرائم قطاع الطريق تنقسم إلى أربعة أقسام :

القسم الأول : أن يخيّفوا الناس من غير أن يأخذوا مالا، ولا يقتلوا نفسا  
القسم الثاني : أن يأخذوا من الناس أموالهم ، ولا يقتلوا أحداً .  
القسم الثالث : أن يقتلوا ، ولا يأخذوا مالا .  
القسم الرابع : أن يقتلوا ويأخذوا المال .

ولكل قسم من هذه الأقسام عقوبته الخاصة به .

فأما الجريمة الأولى : فعقوبتها تعزيرهم بالحبس أو غيره .

وأما الجريمة الثانية : فينظر ، إما أن يكون المال الذي استولوا عليه مساويا للمقدار الذي يجب به قطع اليد في حالة السرقة ، أولا .

فإن كان المال الذي استولوا عليه مساويا للمقدار الذي يجب به قطع اليد في حالة السرقة ، وهو ربع دينار من النّهب الخالص المصكوك ، فإن عقوبتهم في هذه الحالة هي قطع أيديهم اليمنى وأرجلهم اليسرى .

فإن عادوا إلى مثل هذه الجريمة فيجب قطع أيديهم اليسرى وأرجلهم اليمنى .  
والذي يدل على أن المقدار الذي تقطع به يد السارق هو ربع دينار مارواه البخاري ومسلم عن السيدة عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تقطع يد السارق في ربع دينار » (٢) .

وأما إذا كان المال الذي استولوا عليه لا يصل إلى المقدار الذي يجب به

---

(١) سورة المائدة آية ٣٨ .

(٢) صحيح البخاري بحاشية السندی ج ٤ ص ١٧٣ .

قطع يد السارق فلا تقطع أيديهم ولا أرجلهم على الرأى الراجح في فقه الشافعية .  
وأما الجريمة الثالثة : فعقوبتها هي القتل ، وهذه العقوبة متحتمة ، فلا يجوز  
تخلية قاطع الطريق القاتل ، ولا العفو عنه ، فهي ليست كعقوبة القصاص يجوز  
لولى الدم أن يعفو عن القصاص .

وأما الجريمة الرابعة : فعقوبتها هي القتل والصلب <sup>(١)</sup> .  
فإذا تاب قاطع الطريق قبل أن يتمكن الحاكم منه فإن الحدود تسقط عنه .  
ولكن حقوق الإنسان من القصاص والمال لا تسقط .

قال تعالى : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض  
فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا  
من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ، إلا الذين  
تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم » <sup>(٢)</sup> .

٤ — أوجب الشارع الحكيم رد الأمانات إلى أهلها كاملة غير منقوصة .  
٥ — بين الله عز وجل أنصاء الورثة ، فلا يجوز الاعتداء على نصيب  
أى فرد من الورثين .

٦ — وجوب حفظ حق المفقودين في مالهم وإرثهم حتى يتيقن موتهم ،  
أو نياس من وجودهم على قيد الحياة بالآمارات الدالة على ذلك .  
٧ — تحريم الربا لما فيه من أخذ مال الغير بطريق غير شريف .

٨ — الحث على كتابة الديون والإشهاد عليها صونا للأموال من الإنكار .

(١) كفاية الأخيار . ج ٢ ص ١١٦ ، ١١٩ .

(٢) سورة المائدة آية ٣٣ ، ٣٤ .

### خامساً : أمرهم شورى بينهم :

من ملاح علاقات المسلمين بعضهم ببعض جماعة الرأى فهم ، وقدمدح الله عز وجل المؤمنين بأن أمرهم الشورى بينهم فى سورة فى القرآن الكريم مسماة باسم هذا المبدأ العظيم ، فقال سبحانه : « والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم وبما رزقناهم ينفقون » (١) .

وقد تكلمنا سابقا عن هذا المبدأ الجليل بما فيه الكفاية فليرجع إليه فى محله .

### سادساً : الصدق فى المعاملة :

حثت شريعة الإسلام على أن يلتزم الإنسان بالصدق فى كل أقواله ، فلا يجعل للكذب سبيلا إلى لسانه ، حتى تكون علاقات الناس مبنية على أساس من الصفاء والنقاء ، لا يشوبها شيء من زيف أو خداع ، ترى ذلك واضحا فى آيات الكتاب الكريم وأحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم ، يقول تبارك وتعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين » (٢) .

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم (٣) « عليكم بالصدق فإن الصدق يهتدى إلى البر ، أى الزموا الصدق فى كل أحوالكم فإن الصدق يوصل إلى العمل الجامع للخير كله ، وإن البر يهتدى إلى الجنة ، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً ثم يحذر المصطفى صلى الله عليه وسلم من الكذب فيقول : « وإياكم الكذب » فإن الكذب يهتدى إلى الفجور ، وإن الفجور يهتدى إلى النار وما يزال الرجل يكذب ، ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا . »

---

(١) سورة الشورى آية ٣٨

(٢) سورة التوبة آية ١١٩

(٣) سبل السلام ج ٤ ص ٢٠٤ وإنتاج الجامع للأصول ج ٥ ص ٥٦ ، ٥٧

ولكون الصدق صفته من الصفات التي يتحلى بها المؤمنون مدح الله سبحانه بها أنبياءهم عليهم الصلاة والسلام فقال في شأن إبراهيم : « واذكر في الكتاب إبراهيم أنه كان صديقاً نبياً<sup>(١)</sup> » ، وقال في شأن إسماعيل : « واذكر في الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد وكان رسولا نبياً<sup>(٢)</sup> » ، وقال في شأن إدريس : « واذكر في الكتاب إدريس إنه كان صديقاً نبياً<sup>(٣)</sup> » .

وإذا كان الصدق صفة من الصفات التي يجب أن يتحلى بها المسلمون فالكذب خصلة من خصال المنافقين ، يشهد لذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم<sup>(٤)</sup> : « أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ، أى كان منافقاً كامل النفاق . ومن كانت فيه خلة منهن كانت فيه خلة من نفاق حتى يدعها ، إذا حدث كذب وإذا عاهد غدر ، وإذا وعد أخلف ، وإذا خاصم فجر ، أى إذا خاصم زاد في الشر ، كالشتم ، والرمي بالأشياء القبيحة ، والبهتان<sup>(٥)</sup> .

ومن الكذب شهادة الزور وقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم أنها من أكبر الكبائر لأنها تؤدي إلى ضياع الحقوق ، بل قد تؤدي إلى إزهاق حياة الناس ، كما إذا شهد شهود زور على إنسان أنه قتل إنساناً آخر ، فإن هذه الشهادة قد تؤدي إلى إزهاق روح هذا الإنسان المشهود عليه ، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « ألا أنشكم بأ أكبر الكبائر ؟ قالوا : بلى يا رسول الله : قال الإشرار بالله وعقوق الوالدين ، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم متكئاً فجلس ، فقال

---

(١) سورة مريم آية ٤١ .

(٢) سورة مريم آية ٥٤ .

(٣) سورة مريم آية ٥٦ .

(٤) انظر : صحيح البخارى بحاشية السندى الجزء الثانى ص ٦٩ وانظر التاج

الجامع للأصول ج ٥ ص ٤٥ ، ٤٦ .

(٥) حاشية السندى على متن البخارى . الجزء الثانى ص ٦٩ .



ألا و قول الزور وشهادة الزور فزال يكررها حتى قال الصحابة: لبيته  
سكت<sup>(١)</sup> .

سابعا: حسن الجوار :

أمر الله عز وجل بإحسان معاملة الجار ، سواء أ كان جاراً قريباً أم كان  
جاراً بعيداً فقال سبحانه: واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً  
وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب  
بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالاً  
فتخور<sup>(٢)</sup> .

ولقد أكد الإسلام هذا الجانب تأكيداً عظيماً حتى لقد روى أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال: « ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه »  
وقال عليه الصلاة والسلام : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر  
فليكرم جاره » .

وقد أوصى الإسلام بحسن الجوار حتى مع الجار غير المسلم ، فإن الجيران  
أنواع ثلاثة كما أخرج الطبراني من حديث جابر : جار له حق واحد وهو  
المشرك له حق الجوار ، وجار له حقان : وهو الجار المسلم ، له حق الجوار ،  
وحق الإسلام ، وجار له ثلاثة حقوق : وهو الجار المسلم الذي بينه وبين  
جاره رحم ، له حق الإسلام ، والرحم ، والجوار<sup>(٣)</sup> .

(١) رياض الصالحين للنووي ص ٢٣٢ .

(٢) سورة النساء آية ٣٦

(٣) سبل السلام للصناني ج ٤ ص ٦٥ وأحكام القرآن لمحمد بن عبد الله المروفي

باب الرمي القسم الأول ص ٤٢٩ .

وفصلت السنة ما أجل القرآن في هذا الشأن ، فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أتدرون ما حق الجار ؟ إن استعان بك أعتنه ، وإن استنصرك نصرته ، وإن استقرضك أقرضته ، وإن افتقر عدت عليه ، وإن مرض عديته ، وإن مات تبعته جنازته ، وإن أصابه خير هنأته ، وإن أصابه مصيبة عزيتة ، ولا تستطل عليه بالبناء فتحجب عنه الريح إلا بإذنه ، ولا تؤذه وإذا اشتريت فأكهة فاهد له ، فإن لم تفعل فأدخلها سراً ولا يخرج بها ولدك ليغيظ بها ولده ، ولا تؤذه بقتار قدرك<sup>(١)</sup> إلا أن تعرف له منها<sup>(٢)</sup> » .

فاظفر مدى ما جعل الإسلام لعلاقة الجوار من واجبات وحقوق ترأه لا يمكن لأى نظام آخر غير الشريعة الإسلامية أن يسمو إلى هذا المستوى الجليل .

### ثانيا : تكافل المسلمين :

المقصود بتكافل المسلمين - كما يقول الشيخ محمد أبو زهرة<sup>(٣)</sup> : « أن يكون أحاد الشعب في كفالة جماعتهم ، وأن يكون كل قادر أو ذى سلطان كفيلا في مجتمعه يمدد بالخير ، وأن تكون كل القوى الإنسانية في المجتمع متلاقية في المحافظة على مصالح الأحاد ودفع الأضرار . ثم في المحافظة على دفع الأضرار عن البناء الاجتماعي وإقامته على أسس سليمة » .

وقد جمع الرسول صلى الله عليه وسلم كل هذه المعاني في قوله الشريف : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً » ، وقوله : « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى عضو منه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » ، وقد بين الإسلام أموراً متعددة تؤدي إلى تحقيق هذا المبدأ الجليل وسنشير إلى بعض هذه الأمور فيما يأتي :

- (١) أى راحة اللحم التى تقوح من القدر .
- (٢) إحياء علوم الدين لأبى حامد الغزالي ج ٢ ص ١٤٥ .
- (٣) محاضرات في المجتمع الاسلامى لمحمد أبى زهرة ص ٤ .

١ - من هذه الأمور أن يتكافل المسلمون في تحقيق المجتمع الفاضل الذي لا يظهر الشر فيه وقد أوجب الإسلام في هذه أنتاجة على المسلمين أن يأمرُوا بالمعروف وينهوا عن المنكر .

وقد تطابق على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر آيات الكتاب الحكيم وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وإجماع الأمة <sup>(١)</sup> .

فاما الآيات الدالة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فمنها قوله سبحانه : ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون <sup>(٢)</sup> ، وقوله سبحانه : ، والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر <sup>(٣)</sup> ، وقوله تعالى لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون ، كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون <sup>(٤)</sup> .

وأما الأحاديث فكثيرة منها ما رواه أبو سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فليسانه فإن لم يستطع فبقوله وذلك أضعف الإيمان » .

وروى حذيفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ، أو ليوشكن الله تعالى أن يعث عليكم عقاباً منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم » .

وروى أبو بكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الناس إذا مارأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أو شك أن يعصم الله بعقاب منه » .

(١) الفتوحات الربانية على الأذكار التوحيدي لمحمد بن علان الصديقي ج ٦ ص ٣٢٧ .

(٢) سورة آل عمران آية ١٠٤ . (٣) سورة التوبة آية ٧١ .

(٤) سورة المائدة آية ٧٧ ، ٧٨ .

### ثواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كأي واجب آخر ، للكف إذا فعله ثواب على فعله وعليه العقاب إذا تركه .

وإذا كان هذا الواجب بثاب عليه المرء إذا كان أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر متوجها إلى آحاد الأمة فإن ثواب هذا الواجب قد جعله الله سبحانه من أعظم الثواب إذا توجه من آحاد الأمة إلى رؤسائها الجائرين كما نص على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ قال : « أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر » .

### هذا الواجب واجب كفاً :

ثم هذا الفرض فرض كفاً أي إذا فعله البعض سقط الوجوب عن الباقين ، وإذا تركوه كلهم أثم كل من يتمكن من أدائه بلا عذر ولا خوف .  
وقد يصير فرضاً عينياً كما إذا كان في موضع لا يعلم به إلا هو ، ولا يتمكن من إزالة المنكر إلا هو ففي هذه الحال يلزمه أن يقوم بأداء هذا الواجب فإذا لم يقوم به تحمل وحده لثم عدم القيام به (١) .

٢ - مساعدة الضعاف واحتاجين ، وفي هذا المجال شرعت الزكاة سداً لحاجة الفقراء والمساكين وتخليصاً للريق من أسرهم حتى يستطيعوا أن يدخلوا عالم الأحرار ، وإعانة للمسلم الذي استدان في سبيل المصلحة العامة إلى جانب أغراض أخرى مبينة في قوله سبحانه . ( إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم (٢) .

---

(١) انظر / حلية الأبرار وشمس الأخبار للنفوس ج ٦ ص ٣٣٩ وما بعدها .

(٢) التوبة ٦٠ .

٣- الحقوق التي منحها الله للفرد في الإسلام مقيدة كما سبق أن قلنا بعدم الإضرار بالغير لأن الأحكام الشرعية شرعها الله عز وجل لتحقيق مصالح الناس ولدفع الضرر عنهم ولذلك إذا ظهر في أمر من الأمور مصلحة ولاح منه مضرة فالواجب أن يوازن بينهما فإن غلب جانب المصلحة فهو من الأمور الجائزة ، وإن غلب جانب المضرة فهو من الأمور التي يحرمها الله عز وجل يقول العزيز بن عبد السلام : « وتقديم المصالح الراجحة على المفاسد المرجوحة محمود حسن ، اتفق الحكماء على ذلك وكذلك الشرائع وكذلك الأطباء يدفعون أعظم المرضين بإبقاء أديانها ويجلبون أعلى السلامتين والصحتين ، ولا يبالون بفوات أديانها فإن طب الشرع وضع لجلب مصالح السلامة والعافية ولدرء مفاسد المعاطب والأسقام .

# الفصل الثاني

## علاقة المسلمين بالذميين والمستأمنين

تمهيد :

قد بينا في الفصل السابق ملامح علاقات المسلمين بعضهم ببعض ، ولما كانت الشريعة الإسلامية قد نظمت أيضا علاقة المسلمين بغيرهم كما أشرنا إلى ذلك سابقا فإننا سننقد هذا الفصل للكلام عن هذه العلاقة .

ونحب أن نشير إلى أن غير المسلمين إما أن يكونوا في نزاع مسلح مع المسلمين أى أن هناك حالة حرب قائمة بينهم وبين المسلمين ، وهؤلاء يطلق عليهم في الفقه الإسلامى « الحريون » .

ولما أن يكونوا في علاقتهم بالمسلمين على غير حالة الحرب وهؤلاء إما ذميون وإما مستأمنون .

وكل من هذه الأصناف الثلاثة وهم الحريون والذميون والمستأمنون له أحكامه في علاقة المسلمين به سنوضحها إن شاء الله في البحوث الآتية .

ونظرا إلى أن علاقة المسلمين بالحريين ستبينها بحوث الفصل الثالث والفصول التي بعده ، فإننا سنخصص هذا الفصل للحديث عن علاقة المسلمين بالذميين والمستأمنين .

أولا : علاقة المسلمين بأهل النعمة :

الذميون أو أهل النعمة هم غير المسلمين الذين يقيمون مع المسلمين لإقامة دائمة

في الدولة الإسلامية على أن يكون لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم إلا في بعض مسائل يستتوب منها .

وأهل النعمة أو الذميون معدودون من رعايا الدولة الإسلامية بحكم عقد النعمة الذي عقده مع المسلمين .

وهذا العقد الذي عقده معنا يفرض عليهم واجبات ويثبت لهم حقوقا علينا .

وهو عقد غير مؤقت بل هو أبدي يسرى على من عقده معنا وعلى ذرياتهم من بعدهم<sup>(١)</sup> .

#### مالا يتم العقد إلا به :

وعقد النعمة المعقود ينشأ وبينهم لا بد لكي يكون صحيحا أن تتوافر له عدة أمور :

#### **الأمر الأول :**

أن يكون من تولى العقد معهم هو رئيس الدولة أو من ينييه، وهذا شرط لم يخالف فيه أحد من العلماء المسلمين<sup>(٢)</sup> ،

#### **الأمر الثاني :**

أن يذكر فيه التزام الذميين بدفع الجزية ، وهي مقدار قليل من المال يؤخذ منهم مرة في العام مساهمة في الإبقاء على مصالح الدولة وأقل هذه الجزية دينار على كل واحد مرة في كل عام ولا تجب على امرأة ولا رقيق ولا صبي ولا يمنون<sup>(٣)</sup> .

---

(١) منقح المحتاج ج ٤ ص ٢٢٦ والملاقات الدولية في الإسلام للشيخ محمد أبو زهرة

(٢) الشرح الكبير لمبد الرحمن بن محمد ج ١٠ ص ٥٨٤

(٣) نهاية المحتاج للرملي ج ٨ ص ٨٤ .

### الأمر الثالث :

أن يلتزموا بالالتقياد لكل حكم من أحكام الإسلام - غير العبادات ونحوها - مما لا يرون حله كالزنا والسرقه (١) .

• • •

## ملامح علاقتنا بالذميين

أولاً : حريتهم في اختيار عقيدتهم :

يرفض الإسلام أن يكره الناس على الدخول في عقيدة لا يرتضونها . فالإنسان بعقله الذى وهبه الله إياه ، عليه أن ينظر أى طريق يسلكه من طريق الهدى والضلال ، وعلى المسلمون أن يلغوا رسالة الإسلام إلى من عداهم ، فإما أن يهتدوا ويختاروا طريق الخير وهو طريق الإسلام ، وإما أن يختاروا الطريق الآخر ، لا إكراه عليهم في ذلك ، ونصوص الإسلام صريحة في عدم إجبارهم على الدخول فيما لا يؤمنون به ، يقول الله تعالى : « لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » (٢) ، والمعنى كما يقول ابن كثير في تفسيره (٣) : « لا نكرهوا أحدا على الدخول في دين الإسلام ، فإنه بين واضح جلي دلالته وبراهينه ، لا يحتاج إلى أن يكره أحد على الدخول فيه ، بل من هداه الله للإسلام وشرح صدره ونور بصيرته دخل فيه على بينة ، ومن أعمى الله قلبه وختم على سمعه وبصره فإنه لا يفيد الدخول في الدين مكرها مقسورا » .

---

(١) للمصدر السابق ص ٨١ . (٢) سورة البقرة آية ٢٥٦ .

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ١ ص ٣١٠ .



وقد قال العلماء في سبب نزول الآية الكريمة وهي آية ( لا إكراه في الدين ) أن رجلا من الأنصار كان له ابنان نصرانيان قد تنصرا على أيدي تجار قدموا من الشام يحملون زيبيا ، أما هو فكان رجلا مسلما فلما عزم الابنان على أن ينهبا مع هؤلاء التجار أراد أبوهما أن يستكرهما على ترك النصرانية والدخول في الإسلام ، وطلب الرجل من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعث في آثارهما نزلت هذه الآية الكريمة تبين أن لا إكراه في الدين (١) .

ويقول تبارك وتعالى : د قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا أربابا من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون (٢) .

ونحب أن نشير هنا إلى ما يراه علماءنا رضى الله عنهم في الآية الكريمة : ( لا إكراه في الدين ) هل حكمها منسوخ أم باق لم يفسخ ، وقد اختلفوا في هذا على ثلاثة آراء سنبينها لك ونرجح في النهاية الرأي الذي فراه في ذلك ، وإليك بيان هذه الآراء .

### الرأي الأول :

يرى أن حكم هذه الآية منسوخ بمثل قول الحق سبحانه وتعالى : د وقالوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة واعلموا أن الله مع المتقين (٣) ، . وقوله جل ذكره : د يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم ومأواهم جهنم وبئس المصير (٤) ، .

---

(١) المرحع السابق ج ١ ص ٣١١ .

(٢) سورة آل عمران آية ٦٤

(٣) سورة التوبة آية ٣٩ .

(٤) سورة التوبة آية ٧٣ .

### الرأى الثانى :

يرى أن حكم هذه الآية الكريمة باق لم ينسخ ، غير أنه خاص بأهل الكتاب الذين يقرون على الجزية .  
وقد اعتمد هذا الرأى على أمرين

#### الأمر الأول :

ما جاء فى كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن ، وقد جاء فى هذا الكتاب ، من كره الإسلام من يهودى أو نصرانى فإنه لا يحول عن دينه وعليه الجزية (١) .

#### الأمر الثانى :

ما روى عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول لعجوز نصرانية : أسلمى أيتها العجوز تسلمى ، إن الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق ، قالت : أنا عجوز كبيرة ، والموت إلى قريب ، فقال عمر : اللهم فاشهد ، ثم تلا قوله عظم ذكره : « لا إكراه فى الدين » (٢) .

فقد أفاد الحديث المروى عن الرسول صلى الله عليه وسلم والخبر المروى عن عمر أن عدم الإكراه فى الدين خاص بأهل الكتاب وهم اليهود والنصارى ، لأنه لو كان يجوز إكراههم على الدخول فى الإسلام لما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تحويل اليهودى والنصرانى عن دينه . ولا كره عمر المرأة على الدخول فى دين الإسلام .

---

(١) المحلى لابن حزم ج ٧ ص ٣٤٨ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ج ٣ ص ٢٨٠ .

### الرأى الثالث :

يرى أن آية « لا إكراه في الدين » لم يفسخ حكمها ، وهى فى الوقت نفسه باقية على عمومها ، فليست مخصصة بأهل الكتاب بل النهى عن الإكراه على الدخول فى دين الإسلام شامل لإكراه أهل الكتاب وغيرهم .

وذلك لأنه لا يلجأ إلى القول بالنسخ إلا إذا تعذر الجمع بين النصين ، وهنا يمكن الجمع بينهما ، لأن الآيات التى تنهى الإكراه فى الدين لا تتعارض مع الآيات الأمرة بالقتال ، إذ يمكن فهم النصوص على أن الكفار إذا لم يعتدوا على الدعوة الإسلامية فالدعوة التى توجهها إليهم تكون بالحسنى من غير عنف ، وأما إذا رفعوا السلاح فى وجه الدعوة الإسلامية فالأمر هنا قد اختلف وأصبح واجبا أن يدافع المسلم عن دينه ، وهنا مجال الآيات الأمرة بالقتال مثل قوله عز وجل : « وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم » .

والرأى الثالث هو أرجح الآراء الثلاثة التى بينها ، لأمرين :

#### الأمر الأول :

أن القول بالنسخ فى مسألة ما من المسائل هو إعمال للنص التام فقط ، وأما القول بعدم النسخ — ما دام الجمع ممكنا بين النصين — فإنه يكون إعمالا للنصوص كلها ، ولا شك أن إعمال النصوص كلها أولى من إعمال بعضها فقط .

#### الأمر الثانى :

أن الرأى الثالث هو المتفق مع روح الإسلام التى تنهى بالعنف والتسامح مع معتق الديانات الأخرى <sup>(١)</sup> .

---

(١) مصادر تلك الأرض بدون مقابل رسالة دكتوراه لاشافى عبدالرحمن ص ٢٩

### الثاني من ملاحح علاقتنا بالذمين :

أنه لا يجوز الاعتداء على أنفسهم ، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « من قتل نفسا معاهدا لم يرح رائحة الجنة ، وإن ريحها يوجد من مسيرة أربعين عاما<sup>(١)</sup> » . وكذلك لا يجوز الاعتداء على أموالهم ، أو أعراسهم ، ومن أموالهم التي لا يجوز لنا أن نعتدى عليها ما يكون في حوزتهم من خمر أو خنزير ، فإنه على الرغم من أن مثل ذلك ليس بمال ، ولتلافه ليس تعديا إذا كان يملكه مسلم إلا أن هذا إذا كان في حوزة الذي فليس للمسلم أن يعتدى عليه ما دام لم يظهر شرب الخمر وأكل الخنزير أمام المسلمين<sup>(٢)</sup> .

فإذا حدث أن اعتدى أحد المسلمين على ذى في حياته أو ماله فعليه عقاب قتل نفس الذى ، وعقاب سرقة المال .

### الثالث من ملاحح علاقتنا بهم :

وجوب الدفاع عنهم ضد كل من يعتدى عليهم ، سواء أكان هذا المعتدى من مواطني دولة أخرى تحاربنا ، وهم ما يسمون في الفقه الإسلامى بالحربيين ، أم كان من أهل الذمة ، أم كان من المسلمين<sup>(٣)</sup> . ويجب علينا أن نستنفذ من أسرهم الحربيون منهم ، وكل ذلك لأنهم يدفعون الجزية — كما سنبين فيما بعد — لكي تعمل الدولة على حفظ حياتهم وأموالهم ، وقد بين العلماء أنه لو لم تدافع الدولة عنهم حتى مضى عام لا يجب عليهم دفع الجزية ، وعللوا ذلك بأن دفع الجزية في مقابل حفظهم من الاعتداء عليهم ، فإذا لم يتحقق هذا الحفظ فإن المال الذى يجب في مقابلته يصبح غير واجب ، كما هو الحال في الأجرة التي يدفعها المستأجر في مقابل منفعة بيت أو أرض أو حيوان أو غير ذلك ،

(١) صحيح البخارى بمحاشية السندى . الجزء الرابع ص ١٩٤

(٢) و(٣) شرح التهج لتركيا الأنصارى ج ٥ ص ٢٢٢ والوجيز للنزالي ج ٢ ص ١٢٢

فإن الأجرة لا تجب على المستاجر إذا لم يتحقق تمكنه من المنفعة المقصودة (١).

### الرابع من هذه الملاح:

أنه يجوز للمسلم أن يتزوج الكتابية، أى التى لقومها فى دينهم كتاب سماوى وهم اليهود والنصارى، لكن لا يجوز للكتابى أن يتزوج المسلمة.

وجوز أيضاً الأكل من ذبائحهم لقول الله تبارك وتعالى: «اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم، والمحسنات من المؤمنات، والمحسنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتموهن أجورهن محسنين غير مسافحين ولا متخذى أخدان، ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وهو فى الآخرة من الخاسرين» (٢).

هذا، وقبل أن تنتقل إلى الكلام عن بقية الملاح، يجدر بنا أن نبين آراء العلماء فى نكاح الكتابيات وما استندت إليه هذه الآراء، ثم نرجع فى النهاية إلى رأى الذى نراه.

### خلاف العلماء فى نكاح الكتابيات:

يختلف العلماء فى نكاح الكتابيات على رأيين:

#### الرأى الأول ودليله:

يجوز نكاح الكتابيات وهن اليهوديات والنصرانيات، وهو ما يراه جماعة من الصحابة، والتابعين، فى الصحابة عثمان. وطلحة، وابن عباس. وجابر وحذيفة، ومن التابعين سعيد بن المسيب، وسعيد ابن جبير، والحسن، ومجاهد، وطاوس، وعكرمة والشعبى وغيرهم (٣) وعليه أصحاب المذاهب

(١) الذهبى لثيرازى ج ٢ ص ٢٥٥ (٢) سورة المائدة آية ٥

(٣) الجامع لاحكام القرآن، لقرطبي ج ٣ ص ٦٨

الأربعة أبو حنيفة <sup>(١)</sup> ، ومالك <sup>(٢)</sup> ، والشافعي <sup>(٣)</sup> ، وأحمد <sup>(٤)</sup> ، وعليه أيضاً أصحاب المذهب الظاهري <sup>(٥)</sup> .

إلا أن أصحاب هذا الرأي يختلفون في المستند الذي يستندون إليه في جواز نكاح الكتايات ، فبعضهم يرى أن الله تبارك وتعالى حرم نكاح المشركات في سورة البقرة في قوله سبحانه وتعالى : « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » <sup>(٦)</sup> . ثم نسخ من جملة المشركات نساء أهل الكتاب فأحل نكاحهن في سورة المائدة في قول الحق عز وجل : « اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم » الآية <sup>(٧)</sup> .

وبعضهم يرى أن آية « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » عامة في تحريم كل كافرة ، ولكن هذا العموم مخصص بآية المائدة التي بينت حل زواج الكتايات <sup>(٨)</sup> .

### الرأي الثاني ودليله :

هذا الرأي يرى أنه لا يجوز نكاح الكتايات ، وأصحاب هذا الرأي

- 
- (١) فتح القدير للكمال بن الهمام ج ٢ ص ٣٧٢
  - (٢) الشرح الصغير لأحمد الدردير ج ٢ ص ٢١٦
  - (٣) الام ، للإمام الشافعي ج ٥ ص ٦ ، ونهاية المحتاج للرملي ج ٥ ص ٢٢ ، وحاشية الجمل على شرح التلحيز لتركيب الانصاري ج ٤ ص ١٩٣
  - (٤) للنسفي ، لابن قدامة ج ٥ ص ٥٠٠ ، وشرح منتهى الإرادات لمنصور بن يونس ج ٣ ص ٣٦
  - (٥) المحلى ، لابن حزم ج ٩ ص ٤٤٥
  - (٦) سورة البقرة آية ٢٢١ .
  - (٧) سورة المائدة آية ٥
  - (٨) الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٦٧ .

يرون أن آية البقرة التي حرمت نكاح المشركات هي التي نسخت آية المائدة التي تحل نكاح الكنانيات ، فقالوا بتحريم النكاح من كل مشركة سواء أكانت كتابية أم غير كتابية .

وبما يحتاج به لهذا الرأي « ما رواه نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا سئل عن نكاح الرجل النصرانية أو اليهودية . قال : حرم الله المشركات على المؤمنين ، ولا أعرف شيئاً من الإشراف أعظم من أن تقول المرأة ربها عيسى وهو عبد من عباد الله عز وجل .

وروى أيضاً عن عمر أنه فرق بين طلحة بن عبيد الله ، وحذيفة بن اليمان وبين كتابيتين وقال : نطلق يا أمير المؤمنين ولا تنضب ، فقال لهما عمر : لو جاز طلافك لجاز نكاحكما ، ولكن أفرق بينكما صغرة قاة<sup>(١)</sup> .

### المنافضة :

نوقش أصحاب الرأي الثاني بما يأتي :

أولاً : يدعى أصحاب الرأي الثاني أن آية البقرة المحرمة لنكاح المشركات قد نسخت آية المائدة المبيحة لنكاح الكنانيات ، وهذا بمنع ، وذلك لأن سورة البقرة من أول القرآن انذى نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، وسورة المائدة من آخر ما نزل عليه ، ومن المعقول أن يكون الذي نزل أخيراً هو النسخ لما نزل أولاً .

ثانياً : حديث ابن عمر الذي سبق أن احتجوا به على تحريم نكاح الكنانيات لا يعتبر حجة على دعواهم ، وذلك لأن ابن عمر رضى الله عنه كان رجلاً متوقفاً ، فلما سمع الآيتين : آية البقرة وآية المائدة ، ورأى في إحداها تحريم النكاح من الكنانيات وفي الثانية تحليله ولم يعلم بالنسخ توقف ،

---

(١) المصدر السابق ج ٣ ص ٦٧ ، ٦٨ .

ولم يؤخذ عنه ذكر النسخ وإنما تقول عليه ، والناسخ والمنسوخ لا يؤخذان بالتأويل .

ثالثاً : وأما ما روى عن عمر وتفرقه بين طلحة بن عبيد الله وحذيفة ابن اليمان وبين كتابيتين كانا قد تزوجاهما ، فقد قال ابن عطية فيه : « هذا لا يستند جيداً ، وأسند منه أن عمر أراد التفريق بينهما ، فقال حذيفة : أزعم أنها حرام فأخلى سبيلها يا أمير المؤمنين ؟ فقال : لا أزعم أنها حرام ولكني أخاف أن تعاطوا المومسات منهن <sup>(١)</sup> .

### الرأى المختار :

والرأى المختار هو القائل بجواز نكاح الكتابيات بعد ما تبين من ردود القائلين بالجواز على القائلين بالمنع .

هذا ، ونحب هنا أن نبين في ختام هذه المسألة أمرين ..

الأمر الأول : أن بعض العلماء يرى أنه لا تعارض بين الآيتين ، وذلك لأن لفظ المشركين بإطلاقه ليس متناولاً لأهل الكتاب ، والدليل على ذلك أن القرآن الكريم فرق بين أهل الكتاب والمشركين في اللفظ وعطف أحدهما على الآخر ، فقال سبحانه : « ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم » <sup>(٢)</sup> وقال عز وجل : « لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا » <sup>(٣)</sup> ، وقال سبحانه : « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة » <sup>(٤)</sup> ، وإذا ما كان

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٦٨ .

(٢) سورة البقرة الآية ١٠٥ . (٣) سورة المائدة الآية ٨٢ .

(٤) سورة البينة الآية الأولى .



أحدهما معطوفاً على الآخر فإن ظاهر العطف يقتضى المناصرة بين المعطوف والمعطوف عليه فيكون الذين كفروا من أهل الكتاب غير المشركين<sup>(١)</sup> .

الأمر الثاني : أنه قد يقول قائل : إن المراد يقول الحق سبحانه : ( والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ) هو الذين أوتوا الكتاب من قبلنا ، أسلموا بعد ظهور الإسلام ، كما في قول الحق تبارك وتعالى : وإن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل إليكم<sup>(٢)</sup> .

والجواب أن هذا الخلاف نص الآية في قوله سبحانه ( والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ) وخلاف ما قاله جمهور العلماء ، فإنه ليس بمشكل على أحد أنه يجوز التزوج من أسلم وصار من المسلمين ، فالآية بهذا الفهم لا تأتى بحكم غير معروف للناس .

وإن قال قائل أيضاً : إن الله تبارك وتعالى قد قال : ( أولئك يدعون إلى النار ) بعد قوله سبحانه : ( ولا تشككوا المشركين حتى يؤمن ، ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ، ولا تشككوا المشركين حتى يؤمنوا ولعيد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم ) وهو ما يفيد أن العلة في تحريم نكاح المشركات هي الدعاء إلى النار .

فالجواب عن هذا أن قوله تبارك وتعالى : ( أولئك يدعون إلى النار ) علة لقوله تعالى : ( ولامة مؤمنة خير من مشركة ) لأن المشرك يدعو إلى النار وهذه العلة مطردة في جميع الكفار ، فالمسلم خير من الكافر مطلقاً<sup>(٣)</sup> .

وبعد ، فهناك بعض شروط اشترطها بعض الذين أجازوا نكاح الكتانيات ، ويمكن أن يرجع إليها في أبواب : الصيد ، والذبايح ، والنكاح<sup>(٤)</sup>

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٦٩ ، وللتفصيل لابن قدامة ج ٧ ص ٥٠٠ ، ٥٠١ ،

(٢) سورة آل عمران الآية ١٩٩ . (٣) الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٦٩ .

(٤) انظر مثلاً : الأم للامام الشافعى ج ٥ ص ٦ وانظر : نهاية المحتاج للرملى

ج ٥ ص ٢٢ وما بعدها وانظر : حاشية سليمان الجمل على شرح التيج لتركيا الانصارى

ج ٤ ص ١٩٣ وانظر : للتفصيل لابن قدامة ج ٥ ص ٥٠٠ وما بعدها وانظر شرح منتهى

الإيرادات لمصنوع بن يونس ج ٣ ص ٢٦ وانظر فتح القدير للكمال ج ٢ ص ٣٧٢ .

وهذا ينتهي الكلام عن مسألة نكاح الكتابيات ، ولنتقل بعد ذلك إلى الكلام عن بقية ملامح علاقتنا بأهل النعمة .

### الخامس من هذه الملامح :

جواز زيارتهم وعبادتهم إذا مرضوا ، وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى غلاما من اليهود وكان مريضا يعود ، فقعده عند رأسه فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم : « أسلم » فنظر الغلام إلى أبيه . فقال له أبوه : أطع أبا القاسم ، فأسلم الغلام ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ( الحمد لله الذي أنقذه من النار )<sup>(١)</sup>.

### السادس من هذه الملامح :

خضوع أهل النعمة وانقيادهم لأحكام الشريعة الإسلامية في ضمان الأنفس والأموال والأعراض ، وأن تقام عليهم الحدود فيما يعتقدون تحريمه عليهم دون ما يعتقدون حله ، وما يعتقدون تحريمه الزنا والسرقة والقتل والقذف ، فهذه الأمور وأمثالها يجب خضوعهم لأحكام الإسلام فيها ، سواء أكان الحد - وهو العقوبة التي قدرها الله تعالى - واجبا عليهم أم لا ، وما يدل على ذلك أمران :

الأمر الأول : ما روى أن يهوديا قتل جارية في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقتل ، وروى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى يهودي ويهودية قد فجرَا بعد إحصائهما فرجهما<sup>(٢)</sup> .

الأمر الثاني : أن هذه الجرائم محرمة في دينهم كما هي محرمة في دين

(١) الشرح الكبير لبيد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة ج ١٠ ص ٦١٧ .

(٢) صحيح البخارى بمحاشية السندى ج ٤ ص ١٧٧ ، ١٨٢ .

الإسلام ، وأما الأفعال التي يعتقدون أنها حلال لهم كشرب الخمر وأكل لحوم الخنازير فيقرون عليها ولا عقوبة عليهم في ذلك ، لاعتقادهم أن هذه الأفعال حلال لهم ، ولأننا نقرهم على كفرهم والكفر أعظم إثما من هذه الأمور .

غير أنه يجب على الحاكم الإسلامي أن يمنهم من إظهار هذه الأمور بين المسلمين ، لأن المسلمين يتأذون بذلك ، وحتى لا يكون في هذا إغراء لضعاف الإيمان في أن يقدوهم في ارتكاب هذه المحرمات في شريعة الإسلام<sup>(١)</sup> .

### السابع من هذه الملامح :

إحسان معاملتهم : فالإحسان في المعاملة مأمور به المسلم في معاملة سائر أفراد الجنس الإنساني . بل هو مأمور به حتى في معاملة غير الإنسان .

وهذا الإحسان في معاملة النملين واجب على كل أفراد المسلمين ، ماداموا لم يتعرضوا للمسلمين بالأذى ، بل إذا فرض وكان للنمل ابن قد أسلم دون أبيه أو دون أمه ، فإن الواجب على الابن أن يبرهما ، وأن يطيهما إلا فيما يختص بالعقيدة ، لقول الله تبارك وتعالى<sup>(٢)</sup> : ( ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك إلى المصير . وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما ، وصاحبهما في الدنيا معروفا ، وانبع سيل من أناب إلى ثم إلى مرجعكم فأنبتكم بما كنتم تعملون ) .

والآثار الدالة على حسن المعاملة مع النملين كثيرة : منها ما روى عن المصطفى صلى الله عليه وسلم ، ومنها ما روى عن أصحابه رضي الله عنهم .

---

(١) الشرح الكبير لمبد الرحمن بن محمد ج ١٠ ص ٦١١ ، ٦١٢ والوحيز للقرنالي

ج ٢ ص ١٢٢ .

(٢) سورة لقمان آية ١٥ ، ١٦ .

من ذلك ما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال : « من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته فأنا حجيجُه إلى يوم القيامة » .

ومن ذلك ما روى أن رجلاً من المسلمين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل رجلاً من أهل الكتاب ، فرفع أمره إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه الصلاة والسلام : « أنا أحق من وفي بذمته » ، ثم أمر به فقتل .

ومن ذلك أيضاً ما روى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : أوصى الخليفة من بعدى بأهل النعمة خيراً ، أن يوفي لهم بعهدهم ، وأن يقاتل من ورائهم ، وأن لا يكلفوا فوق طاقتهم<sup>(١)</sup> .

#### الثامن من هذه الملامح :

عدم جواز بناء الكنائس في حالات خاصة ، وسنحاول فيما يأتي بيان موقف الفقه الإسلامي من بناء الكنائس وغيرها من دور عبادة غير المسلمين في الدولة الإسلامية .

#### حكم بناء الكنائس في جزيرة العرب :

لا يجوز إقامة غير المسلمين في جزيرة العرب ، فيجب منعهم من الإقامة فيها<sup>(٢)</sup> ، وسواء في ذلك قرى جريرة العرب وأمصارها ، وبالتالي لا يجوز لإحداث كنيسة أو الإبقاء على كنيسة فيها ، وهذا حكم مستند إلى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع لإسلامها » ، وقال أيضاً : « لا يجتمع دينان في جزيرة

(١) الخراج ليعلى بن آدم القرشي ص ٧٠ وما بعدها .

(٢) الوحيز للنزالي الجزء الثاني ص ١٢٠ .

العرب<sup>(١)</sup> وروى الإمام مالك في الموطأ أن عمر أثناه إاليقين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب ، فأجلى يهود خير وأجلى يهود نجران وفدك ، وفي صحيح البخارى ومسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما : لما اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه قال : « أخرجوا المشركين من جزيرة العرب »<sup>(٢)</sup> .

ولكن ما هى حدود جزيرة العرب ؟ اختلف العلماء في الحدود التى محمد بها جزيرة العرب ، فنقل عن الأصمعى أنه قال : إن جزيرة العرب هى ما بين عدن أبين إلى أطراف الشام طولا ، وأما عرضها فن جدة وما والاها من شاطئ البحر إلى ريف العراق .

ويرى البعض أن جزيرة العرب هى مكة والمدينة واليمن واليمامة . ويذهب آخرون إلى أن جزيرة العرب خمسة أقسام هى : تهامة ، ونجد ، والحجاز ، والعروض ، واليمن .

فأما تهامة فهى الناحية الجنوبية من الحجاز ، وأما نجد فهى الناحية التى بين الحجاز والعراق ، وأما الحجاز فهو جبل يقبل من اليمن حتى يتصل بالشام وفيه المدينة وعمان ، وسمى حجازا لأنه حجز بين نجد وتهامة ، وأما العروض فهو يشمل بلاد اليمامة إلى البحرين وأما اليمن فهو ما كان جنوبى نجد<sup>(٣)</sup> .

وروى عن البعض أن جزيرة العرب هى أرض مكة والمدينة ، وقيل إنها الحجاز<sup>(٤)</sup> .

---

(١) سبل السلام ج ٤ ص ٩١ .

(٢) البخارى بحاشية السندى ج ٣ ص ٩١ .

(٣) الصباح النير ، باب الجيم والزاى والراء ، وانظر : رياسة الدولة أو الإمامة العظمى في الفقه الإسلامى رسالة دكتوراه لمحمد رافت عثمان ص ٣ .

(٤) فتح القدير ج ٤ ص ٣٧٩ .

### حكم بناء الكنائس في البلاد التي أحدثها المسلمون :

لا يجوز بإجماع علماء المسلمين أن تبنى الكنائس أو البيع في البلاد التي أحدثها المسلمون كالقاهرة والبصرة <sup>(١)</sup> .

غير أن المالكية قد صرحوا بأنه لو ترتب على منعهم من إحداث البناء مفسدة أعظم من الإحداث فإنه في هذه الحالة يجوز لنا أن لا نمنعهم من إحداث بناء الكنيسة للقاعدة المعروفة أنه يجب دفع الضرر الأعظم بارتكاب الضرر الأخف ، قال الإمام أحمد الدردير بعد أن قرر ذلك : « وملوك مصر لضعف إيمانهم قد مكتوم من ذلك ، ولم يقدر عالم على الإنكار إلا بقلبه أو بلسانه لا يده » ، ثم ذكر الآية الكريمة ( وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون <sup>(٢)</sup> ) .

### بناء الكنائس في البلاد التي فتحها المسلمون :

البلاد التي فتحها المسلمون إما أن تكون قد فتحت عن طريق القوة والقهر ، وإما أن تكون قد فتحت بطريق الصلح مع أهلها ، ولكل نوع من من هذين النوعين حكمه الخاص به

فأما حكم بناء الكنائس في البلاد التي فتحها المسلمون بطريق القوة ، فإن العلماء قد صرحوا بأن ذلك غير جائز بإجماع المسلمين <sup>(٣)</sup> .

---

(١) فتح القدير ج ٤ ص ٣٧٨ ، والبدائع للكاساني ج ٧ ص ١١٤ . ونهاية المحتاج للرملي ج ٨ ص ٩٣ . والفتاوى لابن قدامة ج ١٠ ص ٦٠٩ .

(٢) الشرح الصغير للدردير ج ٢ ص ١٨٦ .

(٣) فتح القدير ج ٤ ص ٣٧٨ ، والشرح الصغير ج ٢ ص ١٨٥ والوجيز للزواي

ج ٢ ص ١٢٢ ونهاية المحتاج ج ٨ ص ٩٢ وما بعدها والفتاوى ج ١٠ ص ٦١٠

وأما حكم بنائها في البلاد التي فتحها المسلمون بطريق الصلح ، فإتينا نيل إلى اختيار رأى الشافعية القائل بالتفريق في الحكم بين ما إذا تصالحوا معنا على أن تكون الأرض لهم يؤدوا الخراج عنها ، وما إذا صالحونا على أن تكون الأرض لنا ويؤدوا الخراج نظير إقامتها فيها .

فإذا كان الصلح معهم قد تم على أن تكون الأرض لهم ، فإن لهم أن يحدثوا بناء ما يحتاجون إليه من الكنائس وغيرها فيها<sup>(١)</sup> ، وذلك لأن الصلح معهم قد وقع على أن تكون البلاد بلادهم .

وأما إذا كان الصلح معهم قد وقع على أن تكون الأرض لنا ، فلا يجوز لهم إحداث شيء من الكنائس والبيع وغيرها<sup>(٢)</sup> .

### حكم الإبقاء على الكنائس الموجودة حين الفتح :

وأما حكم الإبقاء على الكنائس الموجودة حين فتح المسلمين للبلاد التي هي فيها ، فإتينا نيل إلى اختيار الرأى القائل بجواز الإبقاء ، وكذلك الكنائس التي لا نعلم متى بنوها فإنه يجوز الإبقاء عليها<sup>(٣)</sup> .

هذا ، وختاماً للكلام في هذه الناحية من نواحي علاقة المسلمين بأهل النعمة ، نحب أن نبين ما استند إليه فقهاؤنا رضى الله عنهم في منع إحداث بناء الكنائس في الحالات التي لا يجوز لهم فيها هذا الإحداث .

استبدل العلماء على منع إحداث بناء الكنائس بالحديث المروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا خصاء في الإسلام ولا كنيسة ، والخصاء

(١) الوجيز للقرنالى ج ٢ ص ١٢٢

(٢) نهاية المحتاج ج ٨ ص ٩٣ وما بعدها .

(٣) انظر المصدر السابق ج ٨ ص ٩٣ ، وانظر : المنى لابن قدامة ج ١٠

ص ٦٠٩ وما بعدها ، وانظر : السرح الصغير للدردير ج ٢ ص ١٨٥

بكسر الخاء مصدر خصاه إذا نزع خصيته ، وهو في هذا الحديث يحتمل أن يفهم على حقيقته ، فيكون المعنى النهى عن أن يفعل الإنسان بنفسه أو بغيره . هذا العمل ، ويحتمل كذلك أن يكون المراد النهى عن التبتل والامتناع عن إتيان النساء ، والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم : « ولا كنيسة » الإحداث ، فالتنق هنا بمعنى النهى ، أى لا تحدث كنيسة في دار الإسلام<sup>(١)</sup> .

وهذا الحديث قد روى بروايات متعددة ، فقد رواه البيهقي عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا خصاء في الإسلام ولا بنيان كنيسة » ، لكن الإمام البيهقي ضعف هذا الحديث .

ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام صاحب كتاب الأموال بلفظ : « لا خصاء في الإسلام ولا كنيسة »<sup>(٢)</sup> .

وروى ابن عدى بسنده إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تبنى كنيسة في الإسلام ولا يبنى ما خرب منها » . غير أن هذا الحديث معلول بسعيد بن سنان .

فالحديث إذن قد روى بروايات متعددة ، وإن كان بعضها قد أعل إلا أنه يعمل به عند العلماء ، لأنه كما يقول الكمال بن الهمام : إذا تعددت طرق الضعيف يصير حسناً<sup>(٣)</sup> .

وبهذا ينتهى كلامنا عن الأمر الثامن من ملامح علاقتنا بأهل الذمة ، وننتقل الآن إلى بيان الأمر التاسع والآخر من هذه الملامح .

---

(١) شرح النباية على الهداية ج ٤ ص ٣٧٧ .

(٢) الأموال لابن عبيد القاسم بن سلام ص ١٣٧ .

(٣) فتح القدير للكمال بن الهمام ج ٤ ص ٣٧٩ .



التاسع من ملامح علاقتنا بأهل الذمة :

دفعهم الجزية للخزانة العامة للدولة الإسلامية ، وسنين معنى الجزية في اللغة ومعناها في الفقه الإسلامي .

فأما معناها اللغوي ، فهي اسم لخراج يجمعول على أهل الذمة ، وقد سميت بذلك لأنها جزت المسلمين عن قتل أهل الذمة ، أي كفتهم عن قتلهم .

وأما معناها في اصطلاح الفقهاء فهي مال يلتزمه الكافر بعقد مخصوص<sup>(١)</sup> وينبغي أن يلاحظ أن لفظ الجزية يطلقه الفقهاء على العقد الذي بين المسلمين وأهل الذمة ، كما يطلقونه أيضا على المال الذي يلتزم الذميون بدفعه إلينا<sup>(٢)</sup> . وقد شرعت الجزية في السنة التاسعة من الهجرة على أظهر الآراء<sup>(٣)</sup> .

الأدلة على أخذ الجزية من الذميين :

الأدلة على أخذ الجزية مستقاة من الكتاب والسنة ، وقد أجمع العلماء عليها ، فأما الكتاب فقوله تعالى : ( قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ<sup>(٤)</sup> ) .

وأما السنة . فاروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أخذ الجزية من نصارى نجران ، وهم أول من دفع الجزية في الإسلام<sup>(٥)</sup> ، وقد أخذها أيضا من مجوس هجر وقال : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب ، أي اسلكوا بهم طريقة أهل الكتاب في أخذ الجزية منهم » .

(١) حاشية الجمل على شرح التهج ج ٥ ص ٢١١

(٢) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع لمحمد بن أحمد الشريفي الخطيب ج ٥ ص ٢١

(٣) سبل السلام ج ٤ ص ٦٤ (٤) سورة التوبة آية ٢٩

(٥) نيل الأوطار ج ٨ ص ٦٠

### أركان عقد الجزية :

أركان عقد الجزية خمسة : صيغة ، وعاهد ، ومعقود له ، ومكان ، ومال .  
فأما الصيغة فهي لإيجاب كقول رئيس الدولة الإسلامية أو نائبه لهم : أقررتكم ،  
أو أذنت في إقامتكم بديارنا على أن تلتزموا كذا جزية وتتقادوا لحكمتنا ،  
وقبول مثل : قبلنا ورضينا .

### شرط العاهد :

يشترط فيمن يتولى العقد معهم أن يكون رئيس الدولة بنفسه أو نائبه ،  
لأن عقد الجزية من الأمور العظيمة التي تحتاج إلى نظر ودراسة ، وعلى هذا  
فلا يصح العقد إذا تولاه غير رئيس الدولة أو نائبه ، بيد أنه لا يجوز  
لنا أن نفتال الذي عقد له هذا العقد غير الصحيح بل يجب علينا أن  
نبلغه مأمنه ، ولا يطالب بمال حتى لو أقام بديارنا سنة أو أكثر ، وذلك لأن  
العقد باطل (١) .

### شروط المعقود له :

يشترط في المعقود له عدة شروط : . . .

الشرط الأول والثاني : البلوغ والعقل ، فلا تعقد الجزية لصبي  
ولا مجنون ، وقد استدل العلماء على اشتراط البلوغ والعقل بأمرين : الأول  
ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ بن جبل عندما بعثه إلى اليمن أن  
يأخذ الجزية من كل حالم — أى محتلم — ديناراً ، فدل مفهوم هذا الحديث  
على منعها في الصبي ، ومن باب أولى المجنون .

الامر الثاني : أن الصبي والمجنون يحقونا الدم ، أى لا يجوز قتلها .

الشرط الثالث : الحرية ، فلا تجب الجزية على العبد ولا على سيده بسبه ، وذلك لأن العبد مال والمال لا جزية عليه ، وأيضا لأن العبد لا يقتل في الحرب فصار كالصبيان والنساء وهؤلاء لا يطالبون بالجزية ، كما ذكرنا من اشتراط البلوغ ، وكما سيتبين من الشرط الرابع وهو اشتراط الذكورة .

الشرط الرابع : الذكورة ، فلا تجب الجزية على امرأة ، واستدل العلماء على ذلك الشرط بأن الله تبارك وتعالى قال : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون<sup>(١)</sup>) وهذا خطاب للذكور فلا تدخل المرأة فيه .

وكتب عمر إلى أمراء الأجناد أن لا يأخذوا الجزية من النساء والصبيان<sup>(٢)</sup> .

الشرط الخامس : أن يكون قادرا على الأداء وليس فقيرا ، وهذا شرط شرطه المالكية<sup>(٣)</sup> ولم يشترطه الشافعية ، بل بينوا أنه يؤخذ من الفقير دينار في كل عام<sup>(٤)</sup> ، واستندوا في هذا إلى أمرين :

---

(١) سورة التوبة آية ٢٩

(٢) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع لمحمد بن أحمد الشريف الخطيب ج ٥ ص ٢١ و ٢٢ ، وكفاية الأخيار لثقي الدين بن محمد الحصني ج ٢ ص ١٢٣ ، والمهذب للشيرازي ج ٢ ص ٢٥٢

(٣) الشرح الصغير لأحمد الدردير ج ٢ ص ١٨٣

(٤) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ٥ ص ٢٤

### الامر الاول: عموم آية الجزية .

الامر الثاني : أن الفقير كالغني في حقن الدم ، والسكنى <sup>(١)</sup> ، فادامت الجزية بدلا عن القتل وعن السكنى فالغني والفقير سواء في هذا الامر ، ثم ينشأ أنه إذا تمت سنة على الفقير وهو معسر لا يستطيع أن يدفعها فإنها تبقى في ذمته حتى يورس ، وكذا حكم السنة الثانية وما بعدها كما هو الشأن في معاملة المعسر ، فإذا أيسر فإنه يطالب بأداء ما عليه .

هذا هو الرأى المشهور عند الشافعية ، وأما المالكية فإنهم قالوا : الفقير يضرب عليه الجزية بقدر طاقته إن كان له طاقة ، وإلا سقطت عنه ، فإن أيسر بعد لم يحاسب بما مضى لسقوطه عنه <sup>(٢)</sup> . وهناك قول مقابل المشهور في فقه الشافعية ، يرى أنه لا جزية على الفقير <sup>(٣)</sup> .

الشرط السادس : يشترط الشافعية أن يكون المعقود له من أهل الكتاب ، أو من لهم شبهة كتاب ، فأما أهل الكتاب فهم اليهود والنصارى الذين لم يعلم دخولهم في ذلك الدين بعد نسخه ، وأما من لهم شبهة كتاب فهم المجوس <sup>(٤)</sup> . وأما مالك والأوزاعي وغيرهما فيرون عدم اشتراط هذا الشرط ، فالجزية تؤخذ من كل فرد سواء أكان كتابيا أم غير كتابي <sup>(٥)</sup> .

\*\*\*

(١) منى المحتاج ج ٤ ص ٢٤٦

(٢) منى المحتاج ج ٤ ص ٢٤٦

(٣) الشرح الصغير ج ٢ ص ١٨٢

(٤) منى المحتاج ج ٤ ص ١٨٢

(٥) الشرح الصغير للدردير ج ٢ ص ١٨٢ ، وسبل السلام للصناني ج ٤ ص ٤٧

## الأدلة

### دليل الشافعية :

أما أنها تقبل من أهل الكتاب فلأن الله عز وجل قال : « حتى يعطوا الجزية » ، بعد أن ذكر أهل الكتاب ، وأما أنها تقبل من المجوس فلأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال في المجوس : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب ، فيبقى ماعدا الكتائبين والمجوس داخلا في عموم قوله تعالى : ( وقاتلوا حتى لا تكون فتنة ) . وقوله سبحانه : ( فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ) .

### دليل الرأي الثاني :

يستدل أصحاب الرأي الثاني بما رواه سليمان بن بريدة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ويمن معه من المسلمين خيراً ، ثم قال : اغزوا على اسم الله في سبيل الله تعالى ، قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ولا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليداً ، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال ، فأيتن أجابوك إليها فاقبل منهم وكف عنهم ، ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم ، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين فإن أبوا فأخبرهم بأنهم يكونون كأعراب المسلمين ولا يكون لهم في الغنمة والغنيمة شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين ، فإن هم أبوا فأسألمهم الجزية ، فإن هم أجابوك فاقبل منهم ، فإن هم أبوا فاستعن عليهم بالله تعالى وقاتلهم <sup>(١)</sup> .

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٣٧ — ٤٠ ، وسبل السلام للمصنفين

وجه الاستدلال بهذا الحديث الشريف أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال :  
« إذا لقيت عدوك ، ولفظ « عدو » عام يشمل كل كافر .

• • •

## المناقشة

أولاً : أجاب الشافعية عن الاستدلال بالحديث السابق ، بأن هذا الحديث  
وارد قبل فتح مكة ، بذليل أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر فيه بالتحول  
والهجرة ، والآيات الكريمة نزلت بعد الهجرة ، وعلى هذا لحديث بريدة  
منسوخ ، أو متأول بأن المراد بعدوك من كان من أهل الكتاب .

وقد رد الصنعاني<sup>(١)</sup> على هذا ، بأن الآيات أفادت أخذ الجزية من أهل  
الكتاب ولم تتعرض لأخذها من غيرهم ولا لعدم أخذها ، والحديث الذى معنا  
بين أخذها من غيرهم ، ثم قال الصنعاني : وحمل « عدوك » على أهل الكتاب  
فى غاية البعد .

ثانياً : أراد ابن كثير أن يقوى مذهب الشافعى رضى الله عنه فقال : « إن  
آية الجزية إنما نزلت بعد انقضاء حرب المشركين وعبدة الأوثان ، ولم يبق بعد  
نزولها إلا أهل الكتاب » .

وقد رد الصنعاني على هذا أيضاً بأن ادعاء أنه لم يبق بعد نزول آية الجزية  
إلا أهل الكتاب ادعاء باطل . وذلك لأنه بقى بعد نزولها عباد التيران من أهل  
فارس وغيرهم ، وعباد الأصنام من أهل الهند .

### شرط المكان :

المكان هو الركن الرابع من أركان عقد الجزية ، وقد بين العلماء أنه يشترط

فيه أن يكون قابلاً للتقرير فيه . فيمنع الكافر ولو كان ذمياً من أن يقيم بالحجاز ، سواء أكانت تلك الإقامة بجزية يدفعها أم لا ، واستدل العلماء على هذا الحكم بما رواه البيهقي عن أبي عبيدة بن الجراح ، « آخر ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم أخرجوا اليهود من الحجاز ، وبما رواه البخاري ومسلم : « أخرجوا المشركين من جزيرة العرب » ، وبما رواه مسلم « لا تخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب » ، وبين بعض العلماء أن المراد بجزيرة العرب الحجاز ، نظراً إلى أن جزيرة العرب تشتمل على الحجاز ولم يرد حديث بجميع الجزيرة ، ولأن عمر رضي الله عنه أجلاهم من الحجاز وأقرهم في الإقامة باليمن مع أن اليمن جزء من جزيرة العرب <sup>(١)</sup> .

#### الركن الخامس :

المال هو الركن الخامس من أركان عقد الجزية ، ويرى الشافعية أن أقل مال يدفعه الذي جزية هو دينار أو ما قيمته دينار عن كل واحد في كل عام ، واستدلوا على هذا بما رواه الترمذي وغيره عن معاذ بن جبل أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما وجهه إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو عدله من المعافر . وهي ثياب باليمن ، وينتوا أن هذا في حال قوة المسلمين وأما إذا لم يكن المسلمون في قوة فإنه يجوز عقد الجزية بأقل من دينار ، وأما أكثر مال يدفعه الذي جزية فقد بين الشافعية أنه لا حد له <sup>(٢)</sup> .

#### الحكمة في أخذ الجزية :

بين العلماء أن دفعهم الجزية للمسلمين فيه إهانة لهم ، ففيه إشعار بعلو شريعة الإسلام عما عداها ، وربما يكون ذلك حاملاً لهم على أن يدخلوا في الإسلام الذي علم الله أن فيه مصلحة سائر البشر ، وقامت البراهين الكثيرة على سمو ما جاء به من أحكام .

(١) منى المحتاج ج ٤ ص ٢٤٦ وقد سبق ذكر آراء أخرى في جزيرة العرب في ص ١٤٧

(٢) المصدر السابق ج ٤ ص ٢٤٨ والافتقار في حل الفاظ أبي شجاع لمحمد بن أحمد

ومن ناحية أخرى فإن هذا المال المفروض عليهم - وإن كان قليلا - فإنه يعتبر إغارة للخزاة العامة للدولة الإسلامية .

وهو بجانب ما سبق مقابل دفاعنا عنهم ، لأنه لا يجب عليهم الجهاد ضد الحريين ، قال صاحب معنى المحتاج في مقام بيان شروط وجوب الجهاد : « فلا يجب على كافر ، ولو ذميا ، لأنه يذل الجزية ليذب عنه لا ليذب عنا » (١) . هذا ، ونحب أن نبين أن الفقهاء قد بينوا أن أخذ الجزية من الذميين يكون بطريقة تنسم بالرفق بعيدة عن العنف كالمطالبة بأى دين من الديون (٢) .

والصغار المبين في آية الجزية ليس كما يزعم البعض أن يؤدوا الجزية بصورة فيها إهانة لهم ، بل الصغار يتحقق بإجراء أحكام الإسلام عليهم مع أنهم ممتنعون من الدخول في الإسلام (٣) .

وبعد ، فقد بينا بعضاً من ملامح علاقة المسلمين بأهل الذمة ، وليس بخاف على القارئ أن بعض هذه العلاقات مما هو واجب على جميع أفراد المسلمين - حكاماً كانوا أو محكومين - وذلك كعدم جواز الاعتداء على أى ذمى فى نفسه أو ماله أو عرضه ، وكوجوب الدفاع عنهم ضد كل من يعتدى عليهم ، سواء أكان هذا المعتدى من الحريين ، أم ذمياً منهم ، أم كان من المسلمين . وكوجوب الإحسان فى معاملتهم .

وبعض هذه العلاقات واجب متوجه إلى حكام المسلمين لتحقيقه ، وذلك كتنبههم من إحداث الكنائس فى البلاد التى أحدثها المسلمون كالقاهرة والبصرة ، وكفرض الجزية عليهم .

---

(١) معنى المحتاج للشيخ محمد الشريفي الخطيب ج ٤ ص ٢١٦ .

(٢) شرح التلخيص لذكرى الأنصارى ، وحشية المجلد عليه ج ٥ ص ٢١١ ، وما بعدها .

(٣) الأم للامام الشافعى ج ٤ ص ٩٩ .



### ثانياً : علاقة المسلمين بالمستأمنين :

المستأمن هو كما يقول الشيخ أبو زهرة (١) : « شخص دخل الديار الإسلامية على غرض الإقامة فيها ، بل يقيم مدة معلومة بفقد يسمى عقد الأمان أو بمجرد منح الإقامة ، وذلك يكون بقصد الاتجار أو السياحة أو الزيارة ، وإقامته تكون محدودة بـمدة قابلة للتجديد ، فإن أخذت إقامته صفة الدوام تحول إلى دمي » .

### الدليل على جواز الأمان :

الأصل في الأمان قول النبي صلى الله عليه وسلم : « المسلمون تسكافاً دماؤهم ، أى لا تزيد دية الشرف منهم على دية الوضع » ويسمى بدمتهم أدنام ، رواه أبو داود .

### يجب إعطاء الأمان لمن أراد أن يعرف أحكام الإسلام :

إذا طلب أحد الحريين إعطاءه الأمان حتى يسمع كلام الله ، ويعرف شريعة الإسلام وجب أن يعطى هذا الأمان ثم ترده إلى مأمته ، قال تعالى : « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمته » .

### يجوز إعطاء الأمان لرسول الأعداء وطالبي الأمان :

الرسول الذين يرسلهم الأعداء إلينا يجوز إعطاؤهم الأمان . وكذلك من طلب الأمان من غير هؤلاء الرسل ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤمن برسول المشركين ، ولما جاءه ابن النواحة ابن أثال رسولاً مسليلاً الكذاب ، قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو كنت قاتلاً رسولاً لقتلتك » (٢) .

---

(١) العلاقات الدولية في الإسلام للشيخ محمد أبو زهرة ، المؤثر الأول ، لمجمع البحوث الإسلامية .  
(٢) نيل الأوطار ج ٨ ص ٣٢ .

وأيضاً للصلحة الحاصلة من إعطائهم الأمان ، فإننا لو كنا نقتل الذين يرسلونهم إلينا لقتلواهم أيضاً رسلنا فلا تتحقق فائدة الرسالة بيننا وبينهم<sup>(١)</sup>.

### شروط صحة عقد الأمان :

تمهيد :

عقد الأمان من العقود التي تفيد الأمان لغير المسلمين ، وهذه العقود عقود ثلاثة هي : الأمان ، والجزية ، والمعاهدة ، وذلك لأن الأمان إما أن يكون متعلقاً بعدد محصور من غير المسلمين ، أو بعدد غير محصور منهم . فإذا كان متعلقاً بعدد محصور فهذا هو عقد الأمان ، وأما إن كان متعلقاً بعدد غير محصور ، فإما أن يكون مؤقتاً بزمان معين ، أو غير مؤقت بزمان معين .

فإن كان مؤقتاً بزمان معين فهو عقد المعاهدة ، وإن كان غير مؤقت بزمان معين فهو عقد الجزية .

وقد بين العلماء أن عقد الجزية ، وعقد المعاهدة يختصان برئيس الدولة ، أو من ينوبه ، وأما عقد الأمان فلا يختص برئيس الدولة أو بنائبه ، وإنما هو لكل فرد من أفراد الشعب لكن بشرائط مخصوصة<sup>(٢)</sup> . وإليك هذه الشروط :

الشرط الأول : أن يكون من أعطى الأمان مسلماً ، سواء أكان رجلاً أم امرأة فلا يصح عقد الأمان من كافر ذمى ، لأنه متهم بهم على المسلمين ، لأنه يوافقهم في اعتقادهم وليس أهلاً للنظر في أمور المسلمين .

الشرط الثاني : التكليف ، أى أن يكون بالماً عاقلاً ، فلا يصح الأمان من طفل ولا مجنون ، لأن عبارة كل منهما لاغية .

الشرط الثالث : الاختار ، فلا يصح من مكروه .

(١) اللقي لاين قدامة ج ١٠ ص ٤٣٦ .

(٢) منى المحتاج ج ٤ ص ٢٣٦ - ٢٣٨ .

الشرط الرابع : أن يكون العدد الذى أعطى له الأمان محصورا سواء كان واحدا أم لا .

الشرط الخامس : أن يكون من أعطى له الأمان عالما بهذا الأمان ، فلو لم يكن عالما به فلا أمان له ، وكذا لو علم بالأمان فردة ، فإن الأمان حينئذ باطل .

الشرط السادس : أن لا يكون عقد الأمان ضارا بالمسلمين ، فالجاسوس ، والطلانغ التى يرسلها العدو لاستكشاف الأرض أمام جيوشه ، لا يجوز إعطاؤهم الأمان ، للضرر الحاصل من ذلك<sup>(١)</sup> ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إحداث الضرر فقال : « لا ضرر ولا ضرار »<sup>(٢)</sup> قال إمام الحرمين الجويني « وينبغى أن لا يستحق تبليغ المأمن فيقتال ، لأن دخول مثله خيانة »<sup>(٣)</sup> .

### حكم المال الذى يتركه المستأمن عندنا :

إذا ترك المستأمن ماله وديعة عند مسلم أو ذمى ، أو كان قد أعطاه لواحد منهما قرضا ، ثم رجع إلى دار الحرب ، وهى بلده التى ليست خاضعة لسيادة المسلمين<sup>(٤)</sup> فإما أن يكون رجوعه لدار الحرب لمهمة أو للاستيطان . فإذا كان قد رجع إلى دار الحرب لمهمة يعود بعدها إلى بلادنا . كما إذا كان ذلك للتجارة أو أرسلناه ليلفهم رسالة ، أو ذهب إلى هناك للزهوة أو لقضاء حاجة له ثم يعود بعدها فالحكم فى كل ذلك أن عقد الأمان لا زال سارى المفعول بالنسبة إلى نفسه وماله . لأنه لم يخرج بذلك عن نية الإقامة فى ديارنا .

(١) نهاية المحتاج للرملى ج ٨ ص ٦٧ وفتح القدير للكمال بن الهمام ج ٤ ص ٣٠٠

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ج ٥ ص ٢٥٩ .

(٣) منى المحتاج ج ٤ ص ٢٣٨

(٤) سأتى زيادة توضيح لدار الحرب ودار الاسلام فى الفصل الثالث .

وأما إذا كان قد رجع إلى دياره بقصد الاستيطان ، فإن الأمان يظل في ناحية ويظل سارى المفعول على ناحية أخرى .

فن ناحية الأمان لنفسه فقد بطل الأمان لأنه التحق بدار الحرب ، وأما من ناحية ماله المتروك عندنا قرضا أو وديعة فما زال الأمان متوفرا له . وذلك لأنه بعد أن دخل ديارنا بالأمان فقد ثبت الأمان لماله الذى معه ، فإذا بطل الأمان لنفسه بدخوله دار الحرب ، فلم يحصل ما يبرر بطلانه بالنسبة إلى ماله .

وعلى ذلك فإذا طلب ماله وجب أن يرسل إليه ، وإذا تصرف فيه بالبيع أو الهبة فهذا التصرف صحيح منه<sup>(١)</sup> .

#### القانون الإسلامى يطبق على المستأمن :

أفعال المستأمن في ديارنا إما أن تكون داخلة في ميدان المعاملات المالية أو ميدان الزواج والطلاق ، أو ميدان الجرائم .

فأما ما يتصل بمعاملاته المالية فإنه يطبق عليه في هذا المجال أحكام شريعة الإسلام ، فلا يجوز له أن يتعامل بالربا ولا أن يعقد عقودا من العقود التى بين الإسلام فسادها لأنه يتعامل في كل ذلك مع المسلمين فتطبق عليه الأحكام التى تطبق عليهم .

وأما ما يتصل بأمور الزواج والطلاق فإنه في هذه الناحية تسرى عليه القواعد المطبقة في الدين الذى يعتنقه .

وأما ما يتصل بالجرائم والعقوبات فهذا ينقسم إلى قسمين قسم يكون فيه الاعتداء على حق من حقوق الله . وقسم يكون فيه الاعتداء على حق من حقوق العباد .

فأما إذا كان الاعتداء على حق من حقوق الله كان يرتكب جريمة الزنا

---

(١) المنى لابن قدامة ج ١٠ ص ٤٢٧

أو السرقة أو القذف ، فإن الواجب هنا أن تطبق عليه أحكام الشريعة الإسلامية كما تطبق على المسلم والذي سواء بسواء ، فيعاقب بنفس العقوبة التي تنزل بالمسلم والنمى إذا ارتكب واحد منهما هذه الجريمة ، وذلك لأن هذه الجرائم تنسب في إفساد المجتمع الإسلامى ، وهى من الجرائم التى تتفق على تحريمها سائر الديانات السماوية .

وكذلك إذا كان الاعتداء على حق من حقوق العباد ، كأن قتل مسلماً أو ذمياً أو مستأثماً مثله ، أو جرحه فإنه فى هذه الحالة يجب تطبيق الحكم الإسلامى المطبق على المسلم والنمى<sup>(١)</sup> .

♦ ♦ ♦

---

(١) العلاقات الدولية فى الإسلام للشيخ محمد أبو زهرة .

## الفصل الثالث

### دار الإسلام ودار الحرب وأحكام متعلقة بهما

تمهيد :

قتل النفس ، والزنا ، وشرب الخمر ، والسرقه ، وقطع الطريق ، ورمى المسلم المحصن بمجرمة الزنا من غير بيته والربا وغصب أموال الغير . كل هذه الجرائم حرمها شريعة الإسلام ، وأوجب على الحاكم الإسلامى أن يعاقب من يرتكب إحدى هذه الجرائم بالعقوبة المقررة لها فى القانون الإسلامى .

والمعروف أن العقوبات فى القانون الإسلامى محصورة فى ثلاث ، هى القصاص ، والحدود ، والتعزير ، فأما القصاص فهو عقوبة مقدرة وجبت حقا للآدمى ، فقتل النفس بوجوب فيه الإسلام القصاص وهو قتل القاتل . والاعتداء على طرف من أطراف إنسان يوجب فيه الإسلام القصاص وهو أن يفعل بالجاني مثل ما فعل بالجاني عليه .

وأما الحدود فهى عقوبات مقدرة وجبت حقا لله سبحانه وإن كان فيها حق للآدمى<sup>(١)</sup> كجلد الزانى غير المتزوج ، وقطع يد السارق ، وجلده من يرمى غيره بالزنا من غير بيته .

وأما التعزير فهو كما عرفه بعض العلماء : « تأديب على ذنب لآحد فيه

---

(١) فتح القدير للكمال بن الهمام ج ٤ ص ١١٣ .

ولا كفارة»<sup>(١)</sup> فهو عقوبة غير مقدرة بل هي متروكة للحاكم والمجتمع يقرر ما يراه من عقوبة زاجرة في الجرائم التي ليست من جرائم القصاص والحدود وذلك كسركة مقدار من المال أقل من النصاب المحدد في استحقاق قطع اليد وقذف إنسان بجرمة غير جريمة الزنا، وشهادة الزور، والضرب بغير حق، وما أشبه ذلك من المعاصي. التي لا حد فيها ولا قصاص<sup>(٢)</sup>.

والجرائم إذن لها عقوبة دينوية، أمر لإقامتها وتطبيقها واجب من الواجبات التي يطالب بها الحاكم الإسلامي فيأثم إذا لم يطبقها ويأثم علماء الشريعة إذا لم يطالبه بعضهم بذلك، ولها أيضا عقوبة أخروية أمرها مفوض إلى الله عز وجل، يفعل بالجاني ما يريد من عذاب، أو يعفو عنه بمشيئته ورحمته.

إذا ما تقرر هذا، فإننا نريد بعد ذلك أن نقول:

إن العلماء جميعا متفقون عدا بعضا لا يعتد بخلافهم - على أن وجود شبهة في جريمة من الجرائم التي تستوجب إقامة القصاص أو الحدود يدرأ العقوبة المقدرة لها<sup>(٣)</sup>. وذلك استنادا إلى قاعدة: وجوب درء الحدود بالشبهات<sup>(٤)</sup>.

---

(١) معنى المحتاج لحمد الثريفي الخطيب ج ٤ ص ١٩١.

(٢) التنبيه لابن إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ص ١٤٣.

(٣) خالف في هذا ابن حزم الظاهري ونقل ذلك في كتابه المحلى ج ١١ ص ١٥٣، ١٥٤.

(٤) فتح القدير للكمال بن الهمام ج ٥ ص ١٣٣ وينبغي أن يلاحظ القاري أن وجوب درء الحدود بالشبهات قد روى حديثا مرفوعا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن بعض العلماء - كالبخاري والشوكاني، وابن حزم - قد بين ضعف الروايات التي رُفِعت هذا القول إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورجح أن تكون أحاديث موقوفة على صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يمنع هذا أن يحتاج بهذه الروايات على مشروعية درء الحدود بالشبهات المحتملة، على عكس ما يذهب إليه ابن حزم. انظر نيل الأوطار ج ٧ ص ١١٠، ١١١، والمحلى لابن حزم ج ١١ ص ١٥٣، ١٥٤.

على هذا القدر هم متفقون عدا من ذكرنا ، ثم اختلفوا بعد ذلك هل وجود مرتكب إحدى هذه الجرائم وقت ارتكابه جريمة في أرض لا تخضع للسيادة الإسلامية يعتبر سبياً يدرأ العقوبة أم لا ، أو بعبارة أخرى هل ارتكاب جريمة من جرائم القصاص أو الحدود إذا ارتكبتها صاحبها في دار الحرب ، لا يستوجب إقامة العقوبة المقررة لهذه الجريمة ، أم أن دار الحرب هي ودار الإسلام سواء في وجوب تطبيق العقوبات على الجرائم المستوجبة لها .

ذلك هو موضوع هذا الفصل المعقود لبيان دار الإسلام ، ودار الحرب ، وأثرهما في اختلاف الأحكام عند بعض الفقهاء ، وسنبداً ببيان معنى كل منهما ونسير بالفقاريء بعد ذلك للتعرف على آراء العلماء في هذا المجال .

ونحب قبل أن نبين آراء العلماء أن نشير إلى أن الأحكام التي يمكن أن تبحث في مجال اختلاف الدارين ، ليست قاصرة على الأحكام المتصلة بالقصاص والحدود والتعزير . وإنما تشمل ما هو أعم من ذلك ، كالولاية في النكاح ، والفرقة فيه بين الزوجين ، والميراث ، وغير ذلك ، ولكننا لن نتعرض إلا لبعض صور في القصاص ، والحدود والتعزير حتى لا يكون التطويل لغير داع ملح إلى ذلك .

وإليك الآن بياناً لمعنى كل من دار الإسلام ، ودار الحرب :

#### دار الإسلام :

عرفها بعض علماء الحنفية بأنها « ما يجري فيها حكم إمام المسلمين » وعرفها بعضهم أيضاً بأنها « ما غلب فيه المسلمون وكانوا فيه أميين » ، وعرفها البعض الآخر منهم بأنها « اسم للموضع الذي يكون تحت يد المسلمين » ، وبين أن علامة كونه تحت يد المسلمين هي أن يكون بحيث يأمن فيه المسلمون (١) .

---

(١) انظر : اختلاف الدارين وأثره في الأحكام الشرعية لمحمد أميرالنصوري ص ٩٠ غطوط بمكتبة كلية الشريعة والقانون .



هذه هي تعاريف بعض علماء الحنفية لدار الإسلام ، وأما الشافعية فإننا إذا رجعنا إلى كتبهم نرى بعضهم وهو ابن حجر الهيتمي يعرفها بأنها « ما في قبضتنا وإن سكنها أهل ذمة أو عهد<sup>(١)</sup> » ويضم من كلام الرافعي أن دار الإسلام هي ما كانت تحت استيلاء رئيس الدولة الإسلامية وإن لم يكن فيها مسلم<sup>(٢)</sup> .

#### دار الحرب :

عرفنا علماء الحنفية بمدة تعاريف ، فبعضهم عرفها بأنها « ما يجري فيه أمر رئيس الكافرين » والبعض عرفها بأنها « البلد التي يخاف فيها المسلمون من الكافرين<sup>(٣)</sup> » .

هذه هي بعض تعاريف العلماء لدار الإسلام ودار الحرب . وواضح من هذه التعاريف أن العلماء لا حظوا معنى السيادة وجودا وعدما فإذا تحققت سيادة المسلمين على أرض فهي دار إسلام ، وأما إذا كانت الأرض خاضعة لسيادة غير المسلمين ، ولم يكن للمسلمين في يوم ما سيادة عليها فهذه ليست دارا للمسلمين .

#### لو فقد المسلمون سيادتهم على موضع :

يجب التنبيه إلى أنه إذا فرض وفقد المسلمون سيادتهم على موضع كان معدودا من دار الإسلام ، كما إذا احتل غير المسلمين بلدا من بلاد المسلمين ، كبلاد الأندلس - أسبانيا الآن - وفلسطين ، فإن هذا وحده ليس كافيا لأن يحول دار الإسلام هذه التي احتلت إلى دار كفر ، بل لا بد من توافر أمور

(٢) انظر تحفة المحتاج بشرح المنهاج لأحمد بن حجر الهيتمي ج ٤ ص ٢٢٢ /

(٣) للصدر السابق ج ٤ ص ٢٣٠

(٤) انظر : اختلاف الدارين المصدر السابق ص ١٠

أخرى بجانب فقد سيادة المسلمين عليها ، أفنى بذلك بعض متأخرى علماء  
الخفية ، فمنعوا غلب التتار واجتاحوا الممالك الإسلامية ، وأخضعوا سكانها  
وحكامها لسلطانهم ، مع إبقائهم على ولاية من المسلمين وقضاة يقضون بينهم  
بالأحكام الإسلامية ، أفنى العلامة الأسيجاني بأن هذه البلاد التى استولى  
عليها التتار لم تتحول من دار إسلام إلى دار كفر ، واستند فى هذا الرأى إلى  
عدة أمور ، منها عدم اتصالها بدار الحرب ، وأن التتار لم يظهروا فيها أحكام  
الكفر ، بل كان القضاة مسلمين (١) .

وفى الأسيجاني متفقة مع ما نقل عن الإمام أبى حنيفة رضى الله عنه  
من أن انقلاب دار الاسلام إلى دار كفر لا يتحقق إلا بتوافر شروط ثلاثة :  
أولها : الاتصال بدار الحرب ، بحيث لا يكون بينهما بلدة من بلاد  
الإسلام يلحقهم المدد منها .

وثانيها : إجراء أحكام الكفر جوارا ، بأن يحكم الحاكم بحكمهم  
ولا يرجعون إلى قضاة المسلمين .

وثالثها : زوال الأمان الأول . أى لم يبق مسلم أودى فيها أمنا إلا بأمان  
الكفار ، أو لم يبق الأمان الذى كان للمسلم بإسلامه وللذمى بعقد الذمة  
قبل استيلاء الكفرة .

فإذا فقد شرط من هذه الشروط يترجح جانب الإسلام احتياطا ، فبقى  
الدار دار إسلام ولا تتحول إلى دار كفر (٢) .

بل إننا نرى بعض الشافعية يرى أنه لو كان المسلمون يسكنون أرضا  
فغلبهم الكفار عليها . فإن هذا لا يخرجها عن كونها دار الإسلام ، ولذلك  
قسموا دار الإسلام إلى ثلاثة أقسام :

---

(١) المصدر السابق ص ١٣ ، ١٤ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع للكاسانى ج ٧ ص ١٣٠ ، وانظر : اختلاف

الدارين ، المصدر السابق ص ١٧ .

### أقسام دار الإسلام عند الشافعية :

تنقسم دار الإسلام إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : أرض يسكنها المسلمون فعلا .

القسم الثاني : أرض فتحها المسلمون ، وأقروا أهلها عليها على أن يلتزموا بدفع الجزية للمسلمين ، سواء أكان الاتفاق بين المسلمين وبينهم - مع ذلك - ينص على أن يملكواهم أرضهم ، أم كان ينص على أن تكون الأرض مملوكة للمسلمين .

القسم الثالث : أرض كان المسلمون يسكنونها ، ثم غلبهم الكفار عليها فاحتلوها ، كأسبانيا وفلسطين، وقد صرح ابن حجر الهيتمي من كبار علماء الشافعية بأن ما حكم بأنه دار إسلام لا يصير بعد ذلك دار كفر مطلقا ، وهذا الرأي مستند إلى دليلين : أحدهما نقل ، وثانيهما عقلي . أما الدليل النقل فـ هو ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الإسلام يعاول ولا يعلى عليه ، وأما الدليل العقلي فهو أنه لو حكم بأن دار الإسلام التي استولى عليها الكفار تنقلب إلى دار حرب ، فإن هذا يؤدي إلى حكم فاسد . هو أن المسلمين لو تمكنوا بعد ذلك بالقوة العسكرية من فتح هذه الأرض التي كان يملكها ملك مسلمون ، فإنهم يفتحونها عن طريق القوة يملكون هذه الأرض . مع أنها أصلا مملوكة لملك مسلمين قبل استيلاء الكفار عليها <sup>(١)</sup> .

### دار الإسلام دار واحدة :

ينبغي أن نشير إلى أن الفقهاء يعتبرون كل أرجاء البلاد الإسلامية داراً واحدة ، هي دار الإسلام ، فلا تأثير للقواصل الجغرافية المتعارف عليها في كون الكل دار إسلام ، وذلك لأن البلاد كلها يجب أن تخضع لدستور واحد ، هو

القرآن الكريم وسنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقوانينها وأحكامها يجب أن تكون مستمدة من هذين المصدرين (١) .

### صور اختلف العلماء فيها لاختلاف الدارين

هناك بعض أمور تتصل باختلاف دارى الإسلام والحرب ، اختلف العلماء فى أحكامها كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ، وسرى فى الصور التى ستعرض لبيانها أن الحنفية تزعموا القول باختلاف الأحكام تبعاً لاختلاف الدارين ، وسنبين لك ثلاث صور فى القصاص ، والحدود ، والربا ، موضحين ما يراه الحنفية وغيرهم مع ذكر مستند كل من آراء علمائنا رضى الله عنهم .

#### الصورة الأولى :

إذا قتل مسلم مسلماً عدواناً فى دار الحرب ، فهل يجب إقامة عقوبة القصاص عليه إذا تمكننا من إقامتها ، أم أن وجود القاتل وقت ارتكابه جريمته فى دار الحرب مغير للحكم المعروف لهذه الجريمة .

اختلف العلماء فى ذلك على فريقين :

أحدهما علماء الحنفية . وثانيهما غير الحنفية ، وسنبين لك ما يراه الحنفية ، ثم تتبع ذلك بما يراه غيرهم من العلماء .

#### ما يراه الحنفية :

فصل الحنفية فى حال القتل ، ورتبوا على كل حال حكماً خاصاً بها ، قالوا إن القتل المسلم لا يخلو من أن يكون أحد ثلاثة :

١ - إما أن يكون قد دخل دار الحرب مستأمناً لتجارة مثلاً أو لآى أمر آخر .

٢- وإما أن يكون موجودا هناك لأن الكفار كانوا قد أسروه .

٣- وإما أن يكون قد أسلم وهو موجود هناك ولم يهاجر إلى دار الإسلام.

فأما الحالة الأولى : فإن بعض كتب الحنفية تبين أنه لا يجب القصاص على من قتله عمدا ، ولكن تجب الدية في مال القاتل <sup>(١)</sup> ، من غير ذكر لخلاف في هذه المسألة <sup>(٢)</sup> وهو ما يدعو إلى أن يظن القارىء أن علماء الحنفية جميعهم على هذا الرأي ، لكن قاضيان قد بين في الجامع الصغير أن هذا الحكم هو ما يراه الإمام أبو حنيفة ، وأما أبو يوسف ومحمد فإنهما يريان وجوب القصاص ، وهما بهذا يوافقان ما يراه الإمام الشافعي والإمام مالك والإمام أحمد بن حنبل من وجوب القصاص ، وذلك لأن القاتل هنا قد قتل شخصا معصوم النفس بالإسلام قولا عدوانا وظلما وهذا يوجب القصاص ، وكرون القتل قد وقع في دار الحرب لا أثر له في سقوط القصاص عند الله تعالى <sup>(٣)</sup> .

وأما أبو حنيفة فيعتمد في رأيه على أمرين :

الأمر الأول : أن استيفاء القصاص لا يكون إلا مستندا إلى الولاية العامة وسيادة الدولة ، ولذلك كان أمر إقامة القصاص والحدود موكولا إلى رئيس الدولة أو من ينوبه في هذا الشأن ، وليس لغيرهما حق إقامتها ، والقتل إذا وقع في دار الحرب كان واقعا في بقعة ليس للحكم الإسلامي سيادة أو سيطرة عليها ، وإذا انعدمت السيادة في هذه الحالة فإنه لا يمكن إقامة القصاص على مرتكب جريمة القتل .

الأمر الثاني : أن المسلم إذا استوطن دار الحرب جعلها المحل الدائم لإقامته ،

---

(١) الدية هي مال مقدر يجب بالجناية على إنسان .

(٢) الهداية شرح بداية المبتدى لعلی بن أبی بکر المرغینانی مطبوع مع فتح القدير

ج ٤ ص ٣٥٠

(٣) فتح القدير للكمال بن الهمام ج ٤ ص ٣٥٠

فإنه يعتبر في هذه الحالة مكثرا - من كل جهة - لعدد الحريين ، وفي هذه الحالة فإنه لا عصمة لدمه .

— وأما إذا لم يستوطن المسلم دار الحرب ، بل دخلها - كما هي الصورة التي معنا - بأمان من الحريين ، فإنه في هذه الحالة يعتبر مكثرا لهم من جهة لا من كل جهة ، وهو ما يؤدي إلى وجود الشبهة في تحقيق عصمة دمه ، وإذا وجدت الشبهة فلا قصاص على القاتل .

ولذا امتنع القصاص للمعنى الذي سبق فإن الواجب هو الدية . لأن المسلم معصوم النفس والدم لا يجوز إهدار دمه أو إتلافه ، وقد أوجب الله عز وجل أشد العقوبة لمن ارتكب ذلك ، وإذا سقط وجوب القصاص للمعنى الذي بيناه فإن الدية تجب لإظهارا لخطر النفس المعصومة ، وتعويضا ماديا لأهل القتل مقابل ما لحقهم من فقدته .

وأما الحالة الثانية : وهي وجود القتل عندهم لأنهم كانوا قد أسروه ، فقد اختلف علماء الحنفية فيها ، وستقتصر على ذكر ما يراه أبو حنيفة حتى لا يكون في ذلك تطويل قد لا نحتاج إليه .

رى أبو حنيفة عدم وجوب شيء على القاتل في هذه الحالة إلا انكفارة في الخطأ ، لأنه لما كان أسيرا عند الأعداء وتحت سلطانهم وقهرهم فإنه يصبح تابعا لهم ويصير في الحكم كأنه واحد منهم في حق الأحكام الدنيوية ، فلا يجب القصاص ولا الدية ، لأن الأصل ما دام غير معصوم فكذلك لا تثبت العصمة لتابعه .

هذا من ناحية الأحكام الدنيوية ، وأما من ناحية الأحكام الآخروية . فإن القاتل قد ارتكب إثما عظيما بقتله نفسا معصومة وسيعاقبه الله على ذلك عقوبة القتل العمد إلا إذا عفا عنه وتجب عليه الكفارة<sup>(١)</sup> .

---

(١) فتح القدير للكمال بن الهمام ج ٤ ص ٣٥٠ ، ٣٥١ .

وأما الحالة الثالثة : وهي أن يكون القتيل قد أسلم ولم يهاجر إلى دار الإسلام ، فإن أبا حنيفة يرى عدم وجوب شيء على القاتل أيضا إلا الكفارة في حالة الخطأ<sup>(١)</sup> لقوله تعالى : « فإن كان من قوم عدولكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة » .

### ما يراه غير الحنفية :

ما سبق كان ما يراه الحنفية فيما إذا قتل مسلم مسلما في دار الحرب ، وأما الشافعية وغيرهم من علماء المذاهب الفقهية الأخرى ، فإنهم يرون وجوب القصاص إذا قتل مسلم مسلما عددا في دار الحرب ، كما وجب القصاص إذا ارتكبت هذه الجريمة البشعة في دار الإسلام ، ونجى الدية والكفارة إذا كان القتل قد تم بطريق الخطأ ، لافرق في ذلك بين ما إذا كان القتيل مستأمنا أو أسيرا عند الأعداء ، أو أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إلى دار الإسلام<sup>(٢)</sup> .

وقد استندوا في هذا الرأي - الذى نراه راجحا - إلى عموم الأدلة الواردة في هذا المجال ، فهي لم تفرق بين ما إذا كان القتل قد وقع في دار الإسلام وما إذا كان قد وقع في دار الحرب ، والإسلام يثبت العصمة للنفس المسلمة فلا يجوز الاعتداء عليها لافى دار الإسلام ولا في دار الحرب فالداران لا تختلفان في تحريم القتل ، وإذا كانت الداران لا تختلفان في تحريم القتل فالواجب أن لا تختلفا في العقوبة التى أوجبها الله عز وجل لهذه الجريمة<sup>(٣)</sup> . وعموم الأدلة لا يقوى على معارضته ما احتج به المانعون للقصاص والآية الكريمة التى استدلت بها أبو حنيفة في حالة القتيل الذى أسلم ولم يهاجر إلى دار

---

(١) فتح القدير ج ٤ ص ٣٥٩ ، ٣٥٥ وشرح النجاشي على الهداية لمحمد بن محمود

البارقي ج ٤ ص ٣٥١

(٢) المهذب للشيرازي ج ٢ ص ٢٤٩ . (٣) المهذب ج ٢ ص ٢٤٩ .

الإسلام وهي آية: «فإن كان من قوم عدولكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة، وإنها هي في بيان الحكم في المؤمن الذي يقتل في بلاد الكفار أو يقتل في حروبهم على أنه من الكفار ، وليس على أنه من المسلمين كما بين ذلك العلماء (١)» .

### الصورة الثانية :

إذا ارتكب المسلم — في دار الحرب — ما يوجب إقامة الحد عليه ، كما إذا زنى ، أو سرق ، أو شرب الخمر ، أو رمى مسلماً حصناً بجرمة الزمان غير بيّنة ، هل يجب إقامة الحد عليه في دار الحرب إن أمكن إقامته عليه هناك ، أو في دار الإسلام بعد الرجوع إليها إن لم يمكن إقامته عليه في دار الحرب ، أم أنه لا يجب إقامة الحد عليه سواء في دار الحرب ، أو بعد رجوعه إلى دار الإسلام ؟

العلماء في هذا أيضاً على رأيين : أولها ما يراه الحنفية . وثانيهما ما يراه غيرهم من الفقهاء ، وإليك بيان هذين الرأيين :

### ما يراه الحنفية :

يرى الحنفية أنه إذا ارتكب مسلم في دار الحرب ما يستوجب إقامة الحد لا يستحق إقامة الحد عليه أصلاً ، لا في دار الحرب ولا عند رجوعه إلى دار الإسلام ، إلا في حالة واحدة هي ما إذا كان المسلم الذي ارتكب هذه الجريمة قد ارتكبها في المنطقة التي يسيطر عليها جيش المسلمين في دار الحرب وكان قائد هذا الجيش هو رئيس الدولة الإسلامية أو حاكم إقليم من أقاليمها .



واحتمج الحنفية على هذا بأمرين :

أولهما : أن إقامة الحدود والقصاص يحتاج إلى الولاية العامة وسيادة الدولة لما لها من وضع هام يستوجب هذه الولاية والسيادة ، ولذلك كان حق إقامة منوطا يرئيس الدولة الاسلامية أو من ينييه في هذا الشأن ، ومن الأمور المسلمة أن سيادة الدولة لا تمتد خارج حدودها ، والسيادة الاسلامية غير موجودة على البقعة التي وقعت فيها هذه الجريمة ، التي كانت تستحق إقامة الحد عليها لو وقعت داخل الحدود التي تهيمن عليها ولاية المسلمين وسيادتهم ، فلا يمكن إقامة الحد على من ارتكب جريمة من الجرائم المذكورة خارج حدود دار الاسلام .

وكان مقتضى هذا الكلام أن يقام الحد على المسلم الذي ارتكب ما يوجب إقامته عند رجوعه إلى دار الاسلام ، لأن سيادة الدولة الاسلامية حينئذ موجودة ، إلا أن الحنفية قالوا أيضا بعدم وجوب إقامة الحد ، معطين رأيهم هذا بأن الفعل الذي ارتكبه المسلم في دار الحرب كان حين وقوعه غير موجب لإقامة الحد عليه ، لعدم استطاعة السلطة الحاكمة في دار الاسلام أن تقيم عليه الحد هناك ، وما دام الفعل حين وقع لم يقع موجبا لإقامة الحد ، فانتقال المسلم المرتكب شيئاً من هذه الجرائم إلى دار الإسلام لا يغير من الأصل ، فلا يقام عليه الحد في دار الاسلام .

وأما ثاني الأمرين : الذين استند إليهما الحنفية في القول بعدم إقامة الحد على المسلم إذا ارتكب ما يوجب في دار الحرب ، فإنه من المعروف أن الحد لا يقام عند وجود الشبهة ، ووجود المسلم في دار الحرب وقت ارتكابه جريمة قد أوجد شبهة ، وهو ما يوجب درء الحد عنه ، كما هو المبدأ المقرر في الشريعة الإسلامية .

وأما إذا كان المسلم الذي ارتكب ما يوجب إقامة الحد قد ارتكبه

في المنطقة التي يسيطر عليها جيش المسلمين ، وكان قائد هذا الجيش هو رئيس الدولة الإسلامية أو حاكم إقليم من أقاليمها ، فإن سيادة الدولة حيثئذ قد وجدت على المنطقة التي ارتكبت فيها هذه الجريمة ، فلم يوجد مانع من إقامة الحد عليه ، ورئيس الدولة في هذه الحالة يمكنه أن يقيم الحدود بما هو متوافر لديه من القوة والشوكة في اجتماع الجيوش وانقيادها له ، فكان معسكره والحال كذلك له حكم دار الإسلام .

#### الامر بعكس هذا بالنسبة إلى دار الإسلام :

هذا هو الحال عند الحنفية بالنسبة إلى ارتكاب مسلم جريمة في دار الحرب تستحق إقامة الحد ، قالوا : والامر بعكس هذا بالنسبة إلى دار الإسلام ، فلو ارتكب المسلم في دار الإسلام شيئا من الجرائم التي تستوجب حدا كالجرائم التي ذكرناها فيما سبق ، ثم هرب إلى دار الحرب قبل أن توقع عليه العقوبة المستحقة ، فهو حينئذ مستحق لإقامة العقوبة عليه ، ومتى تمكن من إقامة الحد عليه وجبت إقامته .

وقد عللوا هذا بأن الفعل الذي ارتكبه حين وقع كان مستوجبا لإقامة الحد فلا يسقط بهروبه إلى دار الحرب .

#### ما يراه غير الحنفية :

ذهب غير الحنفية إلى وجوب إقامة الحد على المسلم إذا ارتكب جريمة في دار الحرب تستحق إقامة الحد على مرتكبها .

#### مستند هذا الرأي :

استند غير الحنفية في رأيهم هذا إلى أن الأدلة التي قامت على وجوب إقامة الحدود على الجرائم التي تستوجبها عامة ، لم تفرق بين ما إذا كانت الجريمة قد وقعت في دار الإسلام أو وقعت في دار الحرب ، فيجب أن يعمل بهذه الأدلة على عومها .

وعلى هذا ، فيعاقب المسلم بإقامة الحد عليه إذا ارتكب ما يستوجب في دار الحرب كدراة الإسلام سواء بسواء .

### الصورة الثالثة :

إذا دخل مسلم دار الحرب بأمان من الكفار ، ثم تعامل بالربا مع أحد من الحربين ، فالفهاء في هذا أيضا على رأيين .

الأول : ما ذهب إليه بعض الحنفية ، وهو الإمام أبو حنيفة ومحمد من أنه يجوز للمسلم في هذه الحالة هذا النوع من التعامل .

الثاني : ما ذهب إليه بعض آخر من الحنفية وهو أبو يوسف ، ويوافقه في هذا أصحاب المذاهب الفقهية الأخرى الثلاثة ، مالك والشافعي ووأحمد ، وكذا ابن حزم الظاهري<sup>(١)</sup> من أن ذلك لا يجوز للمسلم لأن المسلم لا يجوز له في دار الحرب إلا ما يجوز له في دار الإسلام .

### مبنى كل من الرأيين :

استند الرأي الأول إلى أن أخذ الربا فيه معنى إتلاف المال ، وإذا أخذ المسلم ربا من الحرب فكأنه أتلف ماله ، وإتلاف مال الحربى جائز ، لأنه لا عصمة لماله . فللمسلم أخذه ما دام هذا الأخذ ليس بطريق الغدر والخيانة ، وهنا قد اتفنى الغدر والخيانة ، لأن الحربى قد رضى بالتعامل الذى فيه ربا مع المسلم<sup>(٢)</sup> .

وأما الرأي الثانى فيعتمد على أمرين :

(١) المحلى لابن حزم ج ٩ ص ٥٨٥

(٢) رد المختار ( حاشية ابن عابدين ) على الهدى المختار شرح تنوير الأبصار ج ٤

ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

الأمر الأول : عموم الأدلة الواردة في تحريم التعامل بالربا ، فإنها لم تفرق بين حالة وحالة ، أو بين مكان ومكان ، فيجب أن يعمل بها على عمومها .

الأمر الثاني : أن حرمة الربا ثابتة في حق كل من المتعاقدين : المسلم والحري .

أما كونها ثابتة في حق المسلم فالأمر ظاهر ، وأما كونها ثابتة في حق الحري فلأن الكفار مكلفون بترك المحرمات بدليل قوله سبحانه : د وأخذهم الربا وقد نهوا عنه<sup>(١)</sup> .

وبعد ، فهذا نختتم الكلام عن دار الإسلام ودار الحرب وبعض الأحكام التي اختلف العلماء فيها ، وننتقل بعد ذلك إلى الفصل التالي المعقود لبيان تنظيم الإسلام لحالات السلم والحرب .

\*\*\*

---

(١) انظر : يدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكسائي ج ٧ ص ١٣٠ وما بعدها ، وانظر : تأسيس النظر لمبدأ الله بن عمر الدبوسي ص ٨٠ ، وانظر : اختلاف الدارين للصدر السابق ص ٣٥ وما بعدها .

## الفصل الرابع

### تنظيم الإسلام لحالي السلم والحرب

تمهيد :

إذا كان الإسلام قد أتى بمبادئ وأحكام سامية منظمة لأحوال البشر .  
مؤدية إلى سعادتهم في الدنيا والآخرة .

إذا كان الإسلام قد أتى بهذه المبادئ والأحكام التي أشرنا إلى بعض منها  
في الصفحات السابقة ، أليس من حقه أن تها له فرصة نشر مبادئه ، أم أن  
المطلوب منه أن يتقوقع على نفسه فلا يعلم أحد من خارجه شيئاً عنه .

إن أى نظام وضعى على هذه الأرض يؤمن إيماناً راسخاً بأن من حقه  
العمل على ذبوع مبادئه ونشرها على الناس ، فإياك بنظام قد وضعه الخبير  
بأدواء النفوس ودوائها ، العليم بما يصلحهم وما لا يصلحهم .

لهذا ، ليس عجباً من الإسلام أن يعمل معتقوه ، أو يجب أن يعملوا على  
أن ينشروا مبادئه السامية . وأحكامه الجليلة بين سائر أفراد البشر ، وبخاصة  
وأن هذا الدين لم يأت قاصراً على أرض بعينها ، أو خاصاً بزمان معين لا يتعداه  
بل هو رسالة ختمت كل ما سبقها من رسالات ، جعله الله للناس ديناً إلى  
يوم القيامة .

وقد رسم هذا الدين سبيل الدعوة إلى اتباع ما جاء به ، وهى سبيل عدم  
العنف ودعوة الخلق إلى مبادئه بالحكمة والموعظة الحسنة .

ومن الطبيعى أن يحدث لكل الدعوات أن يحاول الآخرون عرقلة سيرها .

بل والاعتداء على المبشرين بها ، فإذا حدث للمسلمين شيء من هذا ، فهل المطلوب منهم أن يلقوا مكشوفى الأيدي ، لا يدافعون عما يستقدونه ، أم أن العقل والمنطق يفرضان على من يعتنق مبادئ ومثلاً أن يدافع عما يؤمن به .

تلك قضية لا تحتاج إلى عناء تفكير ، فكل الأنظمة تعطى لنفسها هذا الحق ، وإلا فهل من المتصور — مثلاً — أن يترك المجتمع الشيوعى النظم الرأسمالية تحاول أن تهدم مبادئه من غير أن يتعرض لها بالدفاع عما يؤمن به .

وهل من المتصور كذلك أن يترك المجتمع الرأسمالى محاولة النظام الشيوعى هدم مبادئه من غير أن يدافع عنها ؟ الإجابة — بالطبع — فى كلتا الحالتين : لا ، وإذن فالإسلام باعتباره عقيدة ومبادئ وقيماً يؤمن بها أصحابه ، لا بد أن يكون من حقه أن يدافع عن عقيدته وقيمه ومبادئه .

ولهذا فالإسلام يدعو لمبادئه بالطريق السلمى الخالى من العنف ، بالحكمة والموعظة الحسنة ، فإذا ما حيل بينه وبين تلك الدعوة ، أو تعرض للعنف والاعتداء كان ثمث طريق آخر عليه أن يسلكه دفاعاً عن نفسه ومبادئه .

وسترى إن شاء الله فى هذا الفصل الذى نحن فيه كيف نظم الإسلام هاتين الحالتين : حالة السلم وحالة الحرب .

وإليك الكلام عن الحالة الأولى .

## تنظيم الإسلام لحالة السلم

أولاً : الاستعداد المعنوى والمادى والتدريب على الأعمال الحربية :

حتى يكون المسلمون دائماً على استعداد لرد اعتداء الآخرين عليهم وحتى يكون للحق قوة تؤيده ، فإن تقوية المسلمين لأنفسهم تصبح من أزم الأمور ، ولذا فعليهم دائماً أن يستعدوا بأمرين :

**الأمر الأول :** الاستعداد المعنوى : ويحصل ذلك بحب هذا الدين ، حتى يكون الله ورسوله أحب إلى الإنسان من نفسه ، وقد ضرب المسلمون الأول المثل السامى فى هذا المجال ، وبيئت الشدائد أن حب الله ورسوله كان أقوى من حبهم فعلاً لأنفسهم ، والأمثلة فى هذه الناحية عديدة ، يعرفها من يقرأ تاريخ الإسلام والمسلمين ، ويكفى أن نشير هنا إلى ما حدث فى معركة أحد ، عندما أحاط المشركون بالمسلمين ، وقصد المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ودافع عنه نفر من المسلمين نحو عشرة حتى قتلوا ، ثم جالدهم طلحة بن عبد الله حتى أجهضهم عنه ، وترس عليه أبو دجانة بنفسه ، حتى إن النبل الذى كان يرميه المشركون كان يقع على ظهر أبى دجانة وهو لا يتحرك <sup>(١)</sup> .

**الأمر الثانى :** الاستعداد المادى ، وتوقع الحرب من العدو دائماً ، فيجب على المسلمين أن يستعدوا - بما استطاعوا - بكل أنواع قوى المصر الذى يعيشون فيه ، حتى إذا ما حصل اعتداء عليهم كان فى إمكانهم أن يصدوا المعتدين .

ولذا نرى الرسول صلى الله عليه وسلم كان يشجع على الرماية ويسر عندما يرى شباب المسلمين يزاولون الرماية ، روى مسلم عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو على المنبر : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة » ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي <sup>(٢)</sup> . وروى البخارى عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال : « مر النبي صلى الله عليه وسلم على نفر - من أسلم - ينتضلون ، فقال : « ارموا بنى إسماعيل ، فإن أباكم كان رامياً <sup>(٣)</sup> » . وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يكره أن يرى الرجل قد تعلم الرمي ثم تركه وأهمله .

(١) تفسير القرآن الحكيم للشيخ محمد رشيد رضا ج ٤ ص ١٠١

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٣ ص ٦٤

(٣) صحيح البخارى بحاشية السندى . الجزء الثانى ص ١٥٣

وقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم أن لصانع السهم ثواب الجنة كالحارب به مادام كان ذلك في سبيل الله ، فقال عليه الصلاة والسلام : إن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاث نقر الجنة . صانعه يحقش في صنعه الخير . والرامي به ، ومنبله .

وعلى الرغم من أن وسائل الحرب قد تطورت تطورا هائلا في العصر الذي نعيش فيه ، فإن هذا التطور يؤكد باستمرار أن الرمي هو أهم وسائل القوة . ووسائله الآن متعددة ، فالطائرات ، والصواريخ ، والدبابات ، والغواصات . والبارجات ، كلها تعتبر من أسلحة الرمي .

ونرى الرسول صلى الله عليه وسلم يبحث المسلمون على أن يتعلموا ركوب الخيل ، ويحثهم على اقتنائها وعلى الإقفاق عليها ، وقد كان عليه الصلاة والسلام يحبها ويركها ، فقد روى الإمام أحمد أنه لم يكن شيء أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخيل . وروى البخاري عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة . الأجر والمغنم <sup>(١)</sup> .

وقد أمرنا الله عز وجل بالاستعداد بالقوة فقال سبحانه : ( وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة <sup>(٢)</sup> ) .

والاستطاعة المأمور بها في الآية الكريمة لا حدود لها ، فالواجب إذن أن نواصل إعداد ما نستطيع من القوة التي تسند الحق <sup>(٣)</sup> .

ثانيا : دعوة الناس إلى الإسلام بغير عنف :

المسلمون مأمورون بالدعوة إلى الله بالطريقة الحسنة ، يقول سبحانه : ( ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتي هي أحسن <sup>(٤)</sup> )

---

(١) صحيح البخاري بإضافة السندى . الجزء الثانى ص ١٤٦

(٢) سورة الأتقال آية ٦٠

(٣) الجهاد للدكتور عبد الحليم محمود . (٤) سورة النحل آية ١٢٥



وقال تعالى : ( ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن <sup>(١)</sup> ) . وقد بينت السنة الشريفة تفصيل هذا الأمر ، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يحرص على ألا يلجأ إلى القتال إلا مضطراً ، وقد أوصى معاذ بن جبل حين أرسله إلى اليمن مع قوات من المسلمين لدعوة أهل اليمن إلى الإسلام ، فقال عليه الصلاة والسلام : « لا تقاتلهم حتى تدعوم ، فإن أبوا فلا تقاتلهم حتى يدأؤكم ، فإن بدأؤكم فلا تقاتلهم حتى يقتلوا منكم قتيلاً ، ثم أروهم ذلك ، وقولوا لهم : « هل إلى خير من هذا السبيل . فلأن يهدي الله على يدك رجلاً واحداً خير مما طلعت عليه الشمس وغربت » .

فالإسلام يحرص على إيصال الدعوة إلى الناس من غير عنف ، ولا يلجأ إلى رفع السلاح إلا إذا أبوا أن يسلموا . أو يعاهدوا المسلمين .

وقد سار المسلمون الأول على هذا والتزموا به ، فلم يلجأوا للقوة إلا عندما كانوا يرون الآخرين قد اختاروا القتال . فكانوا يخبرون الناس بين أمور ثلاثة هي : الإسلام أو العهد أو القتال . ولذلك نرى التاريخ يحدثنا بحدث وقع أيام الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . وحكم فيه بما يتفق وأهداف الإسلام من إيصال الدعوة إلى الناس بالحسنى ، فقد روى أن قتيبة ابن مسلم دخل جزءاً من سمرقند - بالانحد السوفيتى الآن - من غير أن يخبر أهل هذه الأرض بين الخصال الثلاث فما كان من أهل هذا البلد إلا أن أرسلوا إلى عمر بن عبد العزيز يشكون إليه من أن قتيبة دخل أرضهم من غير أن يخبرهم فأرسل عمر بن عبد العزيز إلى القاضى بشكواهم وأمره أن يستمع إليهم فإذا تحققت شكواهم ، أمر جيش قتيبة أن يخرج من أرضهم ويعود إلى معسكره ، ثم يرسل إليهم يخبرهم بين الخصال الثلاث ، فلما تحقق القاضى من صحة الواقعة ، أمر الجند المسلمين أن يعودوا

إلى معسكرهم خارج البلد الذى دخلوه ، ثم يرسلوا إليهم بخيرين لهم بين الأمور الثلاثة (١) .

ثالثا : البر بغير المسلمين والعدل فى معاملتهم :

يقول الله تعالى : ( لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين . إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون (٢) ) .

فالله سبحانه وتعالى قد نهانا أن نتخذ الذين قاتلونا فى الدين وأخرجونا من ديارنا ، أن نتخذهم أولياء ، ولكن الذين لم يقاتلونا فى الدين ولم يخرجونا من ديارنا لم ينها الله عن الإحسان فى معاملتهم والعدل معهم .

ولذا نرى الخليفة الثانى عمر بن الخطاب رضى الله عنه يرى سائلا شيخنا ضرير البصر يسأل الناس إحسانا ، فيسأله عمر : من أى أهل الكتاب أنت ؟ فقال الرجل : يهودى ، قال عمر : فما ألك إلى ما أرى ؟ فلما أخبره الرجل بأنه يسأل للحاجة وللجزية ، أخذ عمر يده ، وذهب به ثم أعطاه شيئا ، ثم أرسل إلى خازن بيت المال وطلب منه أن يجعل له إعانة مستمرة من بيت المال . وقال له : انظر إلى هذا وضرباته ، فوافقه ما أنصفنا أن أكلنا شيبته ثم نخذله عند الحرم ( إنما الصدقات للفقراء والمساكين ) ثم أسقط عمر عن هذا الرجل الجزية التى تؤخذ من أهل الكتاب وأسقطها عن أمثاله (٣) .

---

(١) الجهاد . الشيخ محمد أبو زهره . المؤتمر الرابع لجميع البحوث الإسلامية .

(٢) سورة المتحنة آية ٨ و ٩

(٣) انظر ، الحراج لأبى يوسف ص ١٦

## تنظيم الإسلام لحالة الحرب

والآن ، وبعد أن تبين لك أن الدعوة الإسلامية طريقها عدم العنف ، وأن الإسلام لا يلجأ إلى استعمال القوة إلا في حال الاضطراب إلى ذلك ، كما إذا لجأ إليها الآخرون ، أو اعتدوا على ديار المسلمين . فاهي الأمور التي تنظم هذه الحالة الاستثنائية ، وهي حالة الحرب ؟ ذلك هو موضوع هذا المبحث ، وسنشير فيه إلى بعض هذه الأمور التي توضح كيف نظم الإسلام حالة الحرب .

### أولاً : الاستعداد بالقوة :

يقول سبحانه : ( وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة <sup>(١)</sup> ) وهذه القوة التي أمرنا الله سبحانه وتعالى بإعدادها ، تختلف حسب مظاهر قوة كل عصر ، فالعصور التي كانت السيوف والرمح ، والدروع والخيول . هي أدوات القوة كما مطالبين فيها بالاستعداد بمثل ذلك لتقوية أنفسنا . فإذا اختلفت القوة من عصر إلى عصر فالواجب هو متابعة وملاحقة كل تقدم في هذا المجال ، فالمسلمون مخاطبون من الله عز وجل ، بالعمل على الحصول على كل ما يمكن أن يكون أداة للقوة التي تكون سنداً وعوناً بعد الله على رد اعتداء المعتدين .

وإذا كان الاستعداد بالقوة المادية مطلوباً ، فكذلك الاستعداد بالقوة المعنوية لا تقل أبداً عن الاستعداد بقوة السلاح ، وذلك لأن الجيوش إذا لم تكن مؤمنة بما تدافع عنه لا ينتظر منها النصر بسهولة على أعدائها ، ولذلك نرى الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقوى همة الجيش قبل المعركة ويشير فيهم

---

(١) سورة الأفعال آية ٦٠ .

البطولة وحب الاستشهاد في سبيل الله ، مما كان يدفعهم إلى أن يذبلوا كل ما في طاقتهم في ملاقاته عدوهم .

ثانياً : لإبعاد كل من يضر بالقوات المحاربة :

فيجب على قائد قوات المسلمين ألا يسمح بوجود المخذلين بين قواته ، وهم الذين يثبطون الناس عن القتال ويخوفونهم مثل أن يقولوا : إن الجيش سيتحمل مشاق كثيرة ، وليس مضمونا أن ينتصر على الأعداء ، أو إن عدونا كثير وجنودنا ضعيفة ولا طاقة لنا بهم .

ولا يسمح بوجود المرجفين ، وهم من يكثرون الأراجيف ، كأن يقولوا : إن العدو أقوى من جنودنا كذا ، أو لحق مدد للعدو من جهة كذا ، وما مائل ذلك .

ولا يسمح بالطبع بوجود الجواسيس الذين يدلون الأعداء على أماكن ضعف المسلمين ، ولا من يوقع العداوة بين قوات المسلمين ويثير الفتنة بينهم<sup>(١)</sup> .

وأما ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه كان يسمح بخروج عبد الله ابن أبي بن سلول في الغزوات . مع ما يعمله الرسول عليه الصلاة والسلام من أنه رأس المنافقين . وكان التخذيل وغيره ظاهراً منه . فإنما كان ذلك لأن الصحابة رضى الله عنهم كانوا من القوة في الدين بحيث لا يبالون بالتخذيل وما مائله من أى مخذل أو منافق ، أولاً لأن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يطلعه الله عز وجل بالروحى على أفعال هذا المنافق ، فلا يتحقق ضرر للمسلمين بما يكيد لهم<sup>(٢)</sup> ،

---

(١) للنفى لابن قدامة ج ١٠ ص ٣٧٢ (٢) منقضى المحتاج ج ٤ ص ٢٢١

ثالثاً : الاستماعة بالله ، والثقة في نصره ، وطاعته :

بعد أن يستعد المسلمون بالقوة المطلوبة ، يجب عليهم بعد أن لم يرض المشركون إلا بالقتال ، يجب عليهم أن يستعينوا بالله عز وجل على قتال أعدائهم ، ويتقوا بنصر الله لهم بعد أن بذلوا كل ما في وسعهم واستفرغوا طاقتهم ، وأطاعوا الله ورسوله فامثلوا أوامر الإسلام واجتنبوا نواهيه ، وذكروا الله تعالى كثيراً . قال سبحانه : ( يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا ، واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون ، وأطيعوا الله ورسوله ، ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين )<sup>(١)</sup> .

رابعاً : طاعة رئيس الدولة فيما يراه من أمر الحرب :

يلزم الشعب أن يطيع رئيس الدولة فيما تتخذه من قرارات تختص بأمر الحرب ، لأن أمر الحرب من الأمور العظيمة التي يجب أن تعطى لأعلى مستوى في الحكم ، ويجب على رئيس الدولة أن يفعل ما فيه مصلحة المسلمين ، يقول ابن قدامة أحد فقهاء الحنابلة<sup>(٢)</sup> : « وأمر الجهاد موكول إلى الإمام - أي رئيس الدولة - واجتهاده ويلزم الرعية طاعته فيما يراه من ذلك » . ويقول أحد فقائهم أيضاً في مقام بيان أخذ الأمر من رئيس الدولة ، إلا إذا تعذر على القوات أن تحصل على هذا الإذن كأن فاجأهم العدو ، فلا يجب الحصول على إذنه .

يقول عبد الرحمن بن محمد الفقيه الحنبلي<sup>(٣)</sup> : يصير الجهاد عليهم فرض عين إذا جاء العدو ، فلا يجوز لأحد التخلف عنه . إذا ثبت هذا فإنهم لا يخرجون إلا بإذن الأمير ، لأن أمر الحرب موكول إليه وهو أعلم بقله العدو وكثرتهم

---

(١) سورة الأنفال آية ٤٥ . (٢) للنبي لابن قدامة ج ١٠ ص ٢٧٣ .

(٣) الشرح الكبير لمبد الرحمن بن محمد بن قدامة المقدس ج ١٠ ص ٤٦١ .

ومكاتهم وكيدهم ، فينبغي أن يرجع إلى رأيه لأنه أحوط للمسلمين ، إلا أن يتعذر استئذانه لمفاجأة عدوم ، فلا يجب استئذانه حينئذ ، لأن المصلحة تعين في قتالهم والخروج إليهم وتعين الفساد في تركهم .

خامساً : يجب على قائد قوات المسلمين أن يفعل ما فيه مصلحتهم :

مثل اعتنائه بأمر حراستهم حتى لا يأخذهم العدو على غرة منهم ، وإعداده كل ما تحتاج إليه قواته من الطعام والسلاح ، واهتمامه بمعرفة أخبار عدوه حتى يكون على علم بخططه وما يعتزم القيام به ، وأن يوزع قواته التوزيع الحربي السليم . وأن يتشاور مع من لهم الدراية بأمر الحرب وخطتها ، وأن يعمل على التزام قواته بأوامر الله سبحانه وتعالى واجتناب نواهيه .

فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انهوا جيوشكم عن الفساد فإنه ما فسد جيش قط إلا قذف الله في قلوبهم الرعب » .  
ويقول أبي الدرداء : أيها الناس اعملوا صالحا قبل الغزوة فإنما تقاتلون بأعمالكم<sup>(١)</sup> .

وكتب عمر بن الخطاب إلى سعد بن أبي وقاص : « أمرك ومن معك أن تكونوا أشد احتراسا من المعاصي منكم من عدوكم ، فإن ذنوب الجيش أخوف عليهم من عدوم ، وإنما ينصر المسلمون بمصيبة عدومهم لله ، ولولا ذلك لم تكن لنا قوة بهم ، لأن عددنا ليس كعدومهم ، ولا عدتنا كعدتهم ، فإن استوتينا في المصيبة كان لهم الفضل علينا ، وإلا ننصر عليهم بفضلنا لم تغلبهم بقوتنا »<sup>(٢)</sup> .

---

(١) الاحكام السلطانية للواردى ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٢) آداب الحرب في الإسلام للشيخ محمد الحضر حسين ص ٢٣ ، ٢٤ .

سادساً : إذا دخل العدو أرضاً إسلامية لزم جميع القادرين قتاله :

إذا كان العدو قد دخل أرضاً إسلامية كفلسطين الآن التي احتلها العدو الإسرائيلي ، فإن الواجب على كل مسلم قادر على الحرب . أن يدخل ضمن القوات الإسلامية التي يجب عليها أن تحرر هذه الأرض ، سواء أكان قريباً من الأرض التي احتلها العدو ، كالمسلمين الموجودين في الأردن ، أو في مصر ، أو في سوريا . أم كان بعيداً كسلي الهند أو الباكستان أو غيرها ، وليس من شرط في هذا إلا أن يكون المسلم قادراً على الجهاد ، وأن تحتاج إليه القوات الإسلامية المحاربة ، ولا يجوز لمسلم قادر على القتال ويحتاج إليه في جيوش المسلمين التخلف إلا الذين تحتاج إليهم البلاد في حفظها وحفظ الأهل والأموال وغير ذلك من الضروريات ، والذين يمنعون من الاشتراك في الجيش ، قال الله تعالى ( انفروا خفافاً وثقالاً ) (١) .

وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : وإذا استنفرتم فانفروا ، ولأن العدو إذا دخل أرض المسلمين فإن الجهاد بعد أن كان فرض كفاية أى إذا فعله البعض سقط عن الباقيين بعد أن كان كذلك قبل دخول قوات العدو فإنه بعد دخولها يصير فرض عين على كل مسلم قادر (٢) .

سابعاً : وجوب الثبات وعدم الفرار :

إذا التقى جيش المسلمين مع جيش العدو فلا يجوز الفرار لمن يلزمه الجهاد ويجب الثبات حتى لو كان يغلب على ظنه أنه إن ثبت أمام العدو قتل قال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا ) (٣) وقال سبحانه : ( يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار ) (٤) الآية . وأما

(١) سورة التوبة آية ٤١

(٢) الشرح الكبير لمبد الرحمن بن محمد ج ١٠ ص ٤٦٠ ، ٤٦١

(٣) سورة الأفعال آية ٤٥ . (٤) سورة الاعمال آية ٥١

من يلزمه الجهاد كالمرأة والمرضى فله أن لا يثبت أمام العدو<sup>(١)</sup>.

ووجوب الثبات مشروط بشرطين :

الشرط الأول : ألا يزيد عدد قوات الأعداء المشتبكه مع القوات المسلمة على ضعف عدد هذه القوات المسلمة ، فإن زاد عدد قوات العدو هذه على ضعف عدد القوات المسلمة المشتبكه معها في الحرب ، جاز للقوات الإسلامية أن تفر من أمامها ، قال الله تعالى : « الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا ، فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين »<sup>(٢)</sup>. وعلى هذا فلا يجوز الفرار إذا كانت قوات العدو لا تزيد على ضعف عدد قوات الجيش الإسلامي ، لأن المسلم يستطيع إذا صبر أن يتفوق على اثنين من أعدائه .

الشرط الثاني : أن لا يقصد بفراره أن يتحيز إلى فئة من المسلمين لينتقوى بهم على العدو ، أو أن يتحاذ إلى موضع يكون أنسب له في القتال<sup>(٣)</sup> ، قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا القيمت الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الأدبار ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة فقد باء بغضب من الله وماواه جهم وبئس المصير »<sup>(٤)</sup>.

فإذا قصد أحد هذين الأمرين جاز له أن يفر من مكانه .

وقد بين علماء الشافعية صورا مما يبيح الانصراف عن ملاقات العدو . منها أن يصاب المقاتل بمرض أو نحوه ، كضعف عقله بسبب غير محرم ، أو فني سلاحه أو فقده ، وذكروا من ذلك أيضاً ما إذا ذهب فرسه وهو لا يقدر على

---

(١) منقح المحتاج ج ٤ ص ٢٢٤ .

(٢) سورة الأنفال آية ٦٦ .

(٣) الشرح الكبير لمبد الرحمن بن محمد ج ١٠ ص ٣٨٥ ، ٣٨٦ .

(٤) سورة التوبة آية ١٢٣ .



القتال راجلا، ونفيس نحن عليها ما إذا كان الجندى ممن يقاتلون بآلة من آلات الحرب لا يستطيع القتال بغيرها فقد هذه الآلة فإنه بالقياس على ما قالوه يجوز له أن ينصرف من أمام العدو<sup>(١)</sup>.

ثامناً : وجوب المحافظة على أسرار الجيش : « عدم سرّج بين نخبر بمكن الأسرار التي تتعلق بأمن القوات المحاربة يجب الحرص عليها وعدم إفشائها، لأن إفشائها يعرض القوات الإسلامية للزيمه أمام أعدائها ، فكل ما من شأنه تعرض جانب المسلمين للخطر لو عرفه العدو يجب العمل على عدم وصول خبره إليه ، ولنا في منهج رسول الله صلى الله عليه وسلم الأسوة الحسنة في هذا المجال ، فعندما عزم صلى الله عليه وسلم على فتح مكة لم تعلم بهذا الأمر زوجته عائشة أم المؤمنين ولا أبوها أبو بكر رضى الله عنهما، يروى أن أبا بكر دخل على ابنته زوج رسول الله وهي تعد بعض ما يحتاجه الرسول عليه الصلاة والسلام فقال لها : أى بنية ، أأمركم رسول الله أن تجهزوه ؟ قالت : نعم ، قال : فأين تريته يريد ؟ قالت : واقع ما أدري ، ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم الناس أنه سائر إلى مكة ، وأمرهم بالجد والتهيؤ ، وقال : اللهم خذ العيون والأخبار عن قريش حتى نبعثها<sup>(٢)</sup> .

وروى كعب بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد غزوة ورى<sup>(٣)</sup> بغيرها<sup>(٤)</sup>.

تاسعاً : وجوب البدء بقتال العدو الأقرب :

إذا كان للمسلمين أعداء متفرقون في أماكن مختلفة ، واضطررنا إلى حربهم

(١) منى المحتاج ج ٤ ص ٢٢٥

(٢) السيرة النبوية لابن هشام ج ٤ ص ٢٩ وآداب الحرب في الإسلام للشيخ محمد الحضر حسين ص ٣٠ والجهاز للدكتور محمود محمد على ص ٦٢ .

(٣) يقال : وريت الحديث تورية أى سترته وأظهرت غيره للصباح ملده ورى .

(٤) نيل الاوطار للشوكاني ج ٧ ص ٢٤٧ ومصحح البخارى بمحاشية السندى

كما بينا ذلك سابقاً ، فإنه يجب البدء بقتال العدو الأقرب منا ، لأن العدو الأقرب أكثر ضرراً للمسلمين ، و قتاله يدفع ضرره عن المقاتلين لهو عن هم و راءه من المسلمين ، وإذا ما اشتغل المسلمون بقتال العدو البعيد وتركوا القريب فإنهم بذلك يعطون للعدو القريب فرصة التوال منهم .

أما إذا كانت مصلحة المسلمين في أن يبدأوا بقتال العدو البعيد ، كما إذا كان الضرر المتوقع منه أشد من الضرر المتوقع من العدو القريب ، أو لكون الفرصة قد ساعدت على الالتقاء به ، أو لكون ذلك ذلك رأياً عسكرياً توجه ظروف الحرب ، أو لغير ذلك من المصالح ، فيجوز أن يبدأ بقتال العدو البعيد قال الله سبحانه : ( يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار ،<sup>(١)</sup> :

## الفصل الخامس

### آداب الإسلام في السلم والحرب

أولاً : السلم هو الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم :

قد علمت بما سبق أن السلام هو المقصد الأصلي في علاقة المسلمين بغيرهم وإنهم لا يلجأون إلى الحرب إلا باختيار غيرهم . فهم لا يتغون إلا العمل على نشر هذا الدين وتعاليمه بالطرق السلمية ، ولذا فإن الواجب عليهم إذا توجهوا إلى إحدى البلاد لنشر هذه التعاليم أن يخبروا أهلها بين الإسلام أو أن يتعاهدوا معهم على العيش معا في سلام ، حتى يجد الدين الفرصة لاطلاع الناس على أوامره وأحكامه . فإذا ما رفض غير المسلمين هذين الطريقتين واختاروا طريق ملاقة المسلمين بالسلاح فالمسلمون حينئذ مضطرون لسلوك هذا الطريق .

فالسلم إذن مطلب المسلمين وهدفهم لا يتركونه إلا مرغمين ، ولا يرضون عنه بديلاً إلا إذا ألجأهم الآخرون إلى نبذه .

ثانياً : لغير المسلمين مثل للمسلمين وعليهم ما عليهم في حالة السلم :  
فأرواحهم مصانة لا يجوز لأحد من المسلمين أن يعتدى عليها بالقتل أو بأى نوع من أنواع الأذى .

وكذلك أموالهم لا يجوز الاستيلاء على شيء منها ماداموا ليسوا في حالة حرب مع المسلمين .

ثالثاً : التعاون الإنساني بين المسلمين وغيرهم :

خلق الله البشر شعوباً وقبائل ليتعارفوا ، قال سبحانه ( يا أيها  
( ١٣ ) — الحقوق والواجبات )

الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم<sup>(١)</sup>.

وإذا كان التعارف مطلوباً بين الشعوب والقبائل فإن من مظاهر هذا التعارف أن يتعاون الإنسان مع أخيه الإنسان، بغض النظر عما بينهما من اختلاف في اللون أو الجنس أو الدين .

وقد طبق الرسول مبدأ التعاون بين المسلمين وغيرهم ، فبعد وصول النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة عقد حلفاً مع اليهود كان أساسه أن يتعاونوا جميعاً على البر وحماية الفضيلة ومنع الأذى ، ولكن اليهود نقضوا عهدهم معه .

ولما أراد أن يحج إلى بيت الله الحرام ومنعه المشركون من أداء هذه الشعيرة لم يشعلوا حرباً بينه وبينهم مع أنه كان معه جيش من المسلمين يكثر عدده ولكنه أبقى على حالة السلام بينه وبينهم ودعا إلى التعاون على أن يحترم الكل : المسلمون وغيرهم بيت الله المعظم وقال عليه الصلاة والسلام : « لودعنى قريش إلى أمر فيه رفعة البيت لأجبتهم »<sup>(٢)</sup> .

## آداب الإسلام في الحرب

### ١ - إعلان الحرب :

من الواجبات التي تحتمها شريعة الإسلام أن ينبئ المسلمون بمهودم التي قطعوها على أنفسهم ، فإذا كان ثمت عهد بين المسلمين وغيرهم ، ثم ظهرت إشارات دالة على أن العدو يريد خيانة المسلمين ويستعد للهجوم عليهم ، فإنه يجوز حينئذ - كما سنعرف فيما يأتي عن المعاهدات - أن نلغى هذا العهد

---

(١) سورة الحجرات آية ١٣ .

(٢) العلاقات الدولية في الإسلام للشيخ محمد أبو زهره ، المؤخر الأول لمجمع البحوث الإسلامية .

الذى كان بيننا وبينهم ، لكن لا بد من إعلانه ، فلا يجوز لنا أن نهاجمهم  
ونأخذهم على غرة<sup>(١)</sup>.

## ٢ - لا يجوز التمثيل بقتلى العدو :

الفضيلة لا تفارق الإسلام في كل شأن من شئونه حتى في الحرب التي هي  
قمة الصراع بين البشر وأقوى ألوانه، ولذلك نرى شريعة الإسلام لا تبيح أن يمثل  
بجث القتلى من العدو حتى ولو فعل الأعداء بجث شهدائنا ذلك .

ولقد حدث في معركة أحد أن مثل المشركون بجث شهداء المسلمين انتقاماً  
وشفاءً لغليلهم منهم في معركة بدر التي هزمهم المسلمون فيها، ولما اتهم المسلمون  
القتلى بعد معركة أحد ، رأوا المشركين قد مثلوا بجثهم وكان تمثيلهم بحمزة عم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم شر تمثيل، ولما رأى المصطفى صلى الله عليه وسلم ذلك  
حلف ليثلن بالمشركين عندما يظفروا الله بهم فهاء الله عن ذلك، فآمر الرسول  
صلى الله عليه وسلم عن بيئته وكان ينهى المسلمين عن التمثيل بجث المشركين فلم  
يحصل التمثيل من أحد من المسلمين<sup>(٢)</sup> .

قالت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها : « كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم إذا أمر أميراً على جيش<sup>(٣)</sup> أو سرية<sup>(٤)</sup> أوصاه في خاصته بتقوى الله  
وبمن معه من المسلمين خيراً ، ثم قال : اغزوا على اسم الله في سبيل الله تعالى .  
قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ولا تغلوا<sup>(٥)</sup> ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا  
وليداً » . الحديث<sup>(٦)</sup> .

(١) آداب الحرب في الإسلام للشيخ محمد الحضر حسين ص ١٥

(٢) تفسير النار للشيخ محمد رشيد رضا ج ٤ ص ١٠٥ .

(٣) الجيش : هم الجند أو السائرون إلى الحرب .

(٤) السرية : هي القطة من الجيش تخرج منه تغير على العدو وترجع اليه .

(٥) التغلوا : الحيانة في النعم .

(٦) سبل السلام ج ٤ ص ٤٦ .

ثانيا : لا يجوز بدؤهم بالقتال قبل دعوتهم إلى الإسلام :

إذا لم يكن المشركون قد بلغتهم الدعوة الإسلامية حرم على المسلمين أن يشتبكوا معهم في قتال (١) ، فلا بد أن تبلغهم بدعوة الاسلام أولا ، فإذا عانقوا فلم يسلموا ، ولم يسلموا المسلمين واختاروا طريق الحرب كانت الحرب حينئذ لا خيار لنا في أمر خوضها يقول الماوردي أحد فقهاء الشافعية عن الذين لم تبلغهم الدعوة الإسلامية : يحرم علينا الإقدام على قتالهم غرة وبيانا بالقتل والتحريق وأن ندأهم بالقتل قبل إظهار دعوة الإسلام لهم وإعلامهم من معجزات النبوة وإظهار الحجة بما يقودهم إلى الإجابة فإن أقاموا على الكفر بعد ظهورها لهم حاربهم وصاروا فيه كمن بلغتهم الدعوة قال الله تعالى : ( ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن (٢) ) وروى عن عبد الرحمن بن عائذ قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث بعثا قال : « تألفوا الناس ، وتأمنوا بهم ، ولا تغيروا عليهم حتى تدعوم ، فإني على الأرض من أهل بيت من مدر ولا وبر ، إلا أن تأتيوني بهم مسلمين ، أحب إلي من أن تأتيوني بأبنائهم ونساءهم وقتلوا رجالهم » .

ثالثا : لا يجوز قتل من لا يقاتل :

إذا ظفر المسلمون بالاعداء فلا يجوز لهم أن يقتلوا صبيا وهو الذي لم يبلغ ولا يجوز أن يقتلوا النساء لما روى عن ابن عمر رضي الله عنه قال : لما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة أتى بامرأة مقتولة فقال : ما كانت هذه تقاتل ونهى عن قتل النساء والصبيان (٣) :

(١) انظر : سبل السلام للصفار ج ٤ ص ٤٥ ومنه المحتاج ج ٤ ص ٢٢٢

(٢) الاحكام السلطانية للماوردي ص ٢٧ .

(٣) نيل الاوطار للشوكاني ج ٧ ص ٢١٢ طبع مصطفى البسابي الحلبي . وصحح

مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٤٨

ولا يجوز أن يقتلوا شيخا كبيرا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم :  
لا تقتلوا شيخا فانياً ولا طفلاً صغيراً ولا امرأة<sup>(١)</sup> .

وروى عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنه وصى يزيد حين وجهه إلى الشام فقال : « لا تقتل صيياً ولا امرأة ولا هرماً ، ولا يجوز قتل الزمن ولا الأعمى ولا الراهب لأن الزمن والأعمى ليسا من أهل القتال فأشبهها المرأة ولما روى في حديث أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنه قال : وستمرون على أقوام في الصوامع قد حبسوا أنفسهم فيها فدعوم حتى يميتهم الله على ضلالهم ، وهؤلاء أيضاً لا يقاتلون فهم يشبهون من لا يقدر على القتال .

— ولا يجوز قتل العبيد لقول النبي صلى الله عليه وسلم لأحدهم : « الحق خالداً فقل له : لا تقتل ذرية ولا عسيفاً »<sup>(٢)</sup> والمسيء هم العبيد ، إلا إذا قاتل واحداً من هؤلاء الممنوع قتلهم فحينئذ يجوز قتلهم<sup>(٣)</sup>

رابعاً : يجب على الابن أن يحصل على إذن أبيه إن كان متطوعاً للجهاد :

الجهاد إما أن يكون فرض كفاية أو فرض عين ، وفرض الكفاية هو الذى إذا فعله البعض سقط عن الباقي كصلاة الجنازة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتعلم الصناعات التى تفيد الناس ، ومنه أيضاً الجهاد إذا لم يكن العدو قد دخل أرضاً إسلامية ، وأما إذا دخل العدو أرضاً إسلامية فقد صار الجهاد واجبا عينياً على كل قادر من المسلمين ولم يصبح واجبا كفاً .

فإذا كان الجهاد واجبا كفاً فليجوز لأحد الأبناء أن يتطوع للجهاد بدون أن يحصل على إذن من أبيه ؟

(١) المصدر السابق ج ٧ ص ٢٦٠ .

(٢) سبل السلام ج ٤ ص ٤٩ وفتح القدير للكمال بن الهمام ج ٤ ص ٢٨٤ .

(٣) المتن لابن قدامة ج ١٠ ص ٢٩ وما بعدها ومتنى المحتاج لمحمد الشربيني

الخطيب ج ٤ ص ٢٢٣ وفتح القدير ج ٤ ص ٢٩٢ .

ذلك ممنوع والواجب أن يستأذن أبويه في ذلك إن كان أبواه مسلمين، وقد استدل العلماء على هذا بأحاديث عديدة وردت في هذا المجال فقد روى أنه جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنه في الجهاد، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: أحى والدك؟ قال نعم، قال فقيهما بجاهد<sup>(١)</sup>.

وفي رواية، أتى رجل، فقال: يا رسول الله، إني جئت أريد الجهاد معك، ولقد أتيت وإن والدي يكيان. قال: فارجع إليهما فأضحكما كما أبكيتهما، وعن أبي سعيد أن رجلا هاجر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من اليمن فقال له رسول الله: هل لك باليمن أحد؟ قال نعم أبواي: قال: أذنا لك؟ قال: لا، قال: فارجع فاستأذنهما، فإن أذنا لك فجاهد وإلا فبرهما.

وعن معاوية بن جهم السلمي أن جهمية أتت النبي صلى الله عليه وسلم. فقال: يا رسول الله، أردت الغزو وجئتك أستشيرك، فقال: هل لك من أم؟ قال: نعم، فقال: الزمها فإن الجنة عند رجلها<sup>(٢)</sup>.

ولأن الجهاد في حالة عدم دخول الأعداء أرض المسلمين فرض كفاية وبر الوالدين فرض عين وفرض العين مقدم على فرض الكفاية<sup>(٣)</sup>.

وهذا إذا كان والد المسلمين، أما إذا كانا غير مسلمين فلا يجب استئذانهما<sup>(٤)</sup>. وهذا أيضا — كما أشرنا — إذا لم يجب الجهاد على الابن وجوبا عينيا، فإذا وجب عليه الجهاد وجوبا عينيا فإن ترك الجهاد حيثنذ يكون معصية ولو طلب

(١) صحيح البخارى بحاشية السندى الجزء الثانى ص ١٧٠ نيل الأوطار للشوكانى

ج ٧ ص ٢١٨.

(٢) نيل الأوطار للشوكانى ج ٧ ص ٢١٨، ٢١٩.

(٣) التتقى لابن قدامة ج ١٩ ص ٣٨١، ٣٨٢ ومنه المحتاج لمحمد الشريفي

الخطيب ج ٤ ص ٢١٧.

(٤) شرح التلحيز لشيخ الإسلام زكريا الأنصارى ج ٥ ص ١٩٠.



منه والذاه ذلك لا يجوز له ، لأنه لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق عز وجل (١)

الخامس - متى قدر على العدو لم يجوز تحريقه :

متى قدر المسلمون على أعدائهم فأصبحوا في قبضتهم لا يجوز لهم أن يحرقوه بالنار لما روى حزة الأسلمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره على سرية: وقال : « إن أخذتم فلانا فاقتلوه ولا تحرقوه فإنه لا يعذب بالنار إلا رب النار » .

وأما رمي الأعداء قبل أخذهم بأدوات الحرب الحارقة والأسلحة التي يعم أثرها كالقنابل والصواريخ ، فننظر ، فإذا أن يتمكن المسلمون من أخذهم بدون استعمال هذه الأسلحة وإذا أن يعجزوا عنهم بغيرها .

فإن كان المسلمون يتمكنون من أخذهم بدون استعمال هذه الأسلحة الحارقة فلا يجوز لهم استعمالها لأنهم حيثذ في معنى المقدور عليهم .

هذا ما يراه الحنابلة ، وأما الشافعية فيرى بعضهم أنه يجوز لثلاثهم بهذه الأسلحة التي تعم حتى ولو قدرنا عليهم بدونها وإن كان ذلك مكروها أي والأولى عدمه (٢) .

وأما إن كان المسلمون عاجزين عنهم بغير هذه الأسلحة فيجوز للمسلمين استعمالها عند كبير من العلماء كالأوزاعي والثوري والشافعي (٣) .

سادس - الذاه في الحرب : «نعمه دمر»

مع أن الاستعداد بقوة الأسلحة وتنوعها ، وكثرة الجيوش له الأثر البالغ في اقتصار المحاربين : إلا أن هذا لا يكفي وحده بدون أن تكون هناك عقول

---

(١) نيل الاوطار ج ٧ ص ٢٩٩ .

(٢) مفتي المحتاج لمحمد الشريفي الخطيب ج ٤ ص ٢٢٣ .

(٣) الشرح الكبير لعبد الرحمن بن محمد ج ١٠ ص ٣٩٦ .

منازة تفكر وتخدع العدو ، تعاون في التخطيط لأمر الحرب ، ولذلك فإن الخدعة — أى اتخاذ الطرق الخفية التى توصل إلى الانتصار على العدو — جائزة في الإسلام ، كالسكان التى تنصب للأعداء ، والعمل على إيجاد الفرفة بين صفوف الأعداء ، والتقوية عليهم (١) .

روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الحرب خدعة (٢) .

وروى أن علي بن أبي طالب لما بارز أحد المشركين وهو عمرو بن عبدود فأقبل عليه فقال علي بن أبي طالب : ما برزت لأقاتل اثنين فالتفت عمرو فوثب عليه على فضره فقال عمرو لعلى خدعتنى فقال علي : الحرب خدعة (٣) .

سابعاً — لا يجوز إتلاف الحيوانات لغير حاجة :

عقر الحيوانات التى يملكها العدو إما أن يكون في غير حالة الحرب لمغاظتهم والإفساد عليهم ، وإما أن يكون هذا العقر في حالة الحرب .

فأما الأول وهو عقر حيواناتهم في غير حال الحرب لقصد إغاثتهم وإفساد المال عليهم فلا يجوز ذلك سواء خاف المسلمون أن يأخذها العدو أم لم يخافوا .

ويدل على ذلك أمران :

الأول : ما روى من أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه قال في وصيته ليزيد حين بعثه أميراً : يا يزيد لا تقتل صبياء ولا امرأة ولا حرماً ولا تخربن عامراً ولا تعقرن شجراً مثمراً ولا دابة عجماء ولا شاة إلا لما أكله ولا تحرقن

---

(١) آداب الحرب في الإسلام للشيخ محمد الحضر حسين ص ٢٤ .

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ج ٧ ص ٢٤٧ .

(٣) المنى لابن قدامة ج ١٠ ص ٣٩٧ .

نحلا ولا تفرقه ، ولا تغفل ولا تبجن فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل شيء من الدواب صبرا .

الأمر الثاني : أن هذه حيوانات لها حرمة فبالقياس على عدم جواز قتل النساء والصبيان لا يجوز فيها ذلك ، وللحيوان - كما بين بعض العلماء (١) - حرمتان : حق السك ، وحق الله تعالى ، فإذا سقطت حرمة المالك لكونه كافرا فما زالت حرمة الخالق باقية في بقاءه ، ولذلك يحرم على مالك الحيوان أن يبيعه أو يعطشه .

وأما في حالة الحرب وتلاق الجيشين فيجوز فيها عقر الحيوانات إذا كان ذلك يؤدي إلى قتلهم وهزيمتهم كما إذا كان الواحد منهم يركب فرسه فيجوز عقرها ليقع فيتمكن منه (٢) ، وذلك لأن الحيوانات حينئذ كآلات القتال ، وإذا جاز قتل النساء والصبيان إذا ما ترسوا بهم فالخيل من باب أولى (٣) .

ثامنا - من طلب الأمان ليعرف أحكام الإسلام وجب أن يعطاه :

إذا طلب أحد المشركين الأمان ليتعرف على شريعة الإسلام وجب أن يعطى هذا الأمان فلا تعرض له بشر حتى يعرف ما يريد ثم رده إلى مأمنه ، لم يخالف في هذا الحكم أحد من فقهاء المسلمين يقول سبحانه وتعالى : « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه » .  
تاسعا : الوفاء بتأمين المحارب :

علينا بما سبق في علاقة المسلمين بالمستأمنين أنه يجب الوفاء بالعهد الذي أعطيناه للمستأمن فلا نعتدى على حياته أو ماله ، ونصوص الشريعة توضح أنه يجب على المسلمين أفراد أو جيوش أن يوفوا بعهدهم الذي قطعوه على أنفسهم تجاه أعدائهم ، وقد بين الفقهاء هذا الأمر بيانا واضحا حتى إننا نراهم

(١) محمد الشريفي الخطيب في منى المحتاج ج ٤ ص ٢٢٧ .

(٢) الشرح الكبير لمبد الرحمن بن محمد ج ١٠ ص ٣٩١ .

(٣) منى المحتاج ج ٤ ص ٢٢٧ .

يبنون أنه إذا فرض وكان العدو قد أسر جنديا من جنود المسلمين ثم خلى العدو الأسير واستحلفوه على أن يعث إليهم بماله ، فإنه ينظر في هذا الأمر .

فأما أن يكون الأسير كان قد أكرمه العدو على ذلك أو لم يكن هناك إكراه له ، فإن كان قد حدث له إكراه على ما تعهد به فلا يلزمه الوفاء بالعهد لأنه مكره ، ولا يلزم الإنسان ما يكره عليه لقوله صلى الله عليه وسلم « عفى لأمتي عن الخطأ والفسيان وما استكرهوا عليه » .

وأما إذا كان الأسير لم يحدث له إكراه على الوعد وكان قادرا على الفداء الذي يتعهد به فقد قال جماعة من الفقهاء إنه يلزمه أداءه لقوله تعالى : « وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم » .

ولما صالح النبي صلى الله عليه وسلم أهل الحديبية على رد من جاءه مسلما وفي لهم بذلك وقال : « إنا لا يصلح في ديننا الغدر » .

ولأن في الوفاء بالوعد مصلحة للأسرى أنفسهم وفي الغدر مفسدة في حقهم لأن العدو إذا عرف قيمهم ذلك فلن يخلى طرفهم .

ولأن الأسير عندما تعهد لهم بذلك فإنه عاهدهم على أداء ما يلزمه الوفاء بهذا المال كما يلزمه الوفاء بثمر الأشياء المبيعة<sup>(١)</sup> .

١٠ -- لا يفرق في الأسرى بين والد وولد ، ولا بين أخ وأخيه :

إذا سبي المسلمون بجموعة من المشركين فلا يجوز أن يفرق بين أم وولدها الطفل وهذا ياجماع أهل العلم لما روى من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لاتوله والدة عن ولدها » ، وسنتكلم عن هذا في الفصل التالي المعقود لبيان معاملة أسرى الحرب .

\*\*\*

## الفصل السادس

### معاملة أسرى الحرب

العلاقة الجديدة بين الجيش وأسرى الحرب :

عنيت شريعة الإسلام بأمر أسرى الحرب ، فلم يتركوا لرئيسي الدولة ، أو قادة الجيوش يستبدون بهم وفق أغراضهم أو حسب هواهم ، وإنما نظم أمر معاملتهم تنظيماً حفظ به كرامة الأسير ، حفظاً لم ترق إليه النظم الوضعية إلى الآن .

ومن أربعة عشر قرناً خلت من الزمان وتعاليم الإسلام واضحة جلية في هذا الشأن ، وكان من أهم ما يميز العلاقة الناشئة بين جيش المسلمين وأسرى الحرب أن القوة والنفطة التي كان يعامل بها في ساحة القتال أضحت بالنسبة إليه الآن أمراً لا يباح . إذ إنه قد ألقى درعه ، وسلم أمره إلينا اختياراً أو جبراً . وهو وضع استوجب أن يعامل بالرفقة باعتبارهم مغلوباً على أمره فأصبح كالمسلم الذي لم يرفع سلاحاً في وجه المسلمين ، وغاية الأمر أن المسلم من أول الأمر محظور قتله ، والأسير إن استحق القتل باعتبار ماضيه ، أو ترتب على قتله مصلحة عامة قتل بأمر رئيس الدولة ، أو من ينييه في هذا الشأن كما سنعلم فيما بعد .

وإذا قلنا إن الرفقة بأسارى الحرب هي من أهم ما يميز العلاقة الجديدة الناشئة بين الجيش الإسلامي والأسارى ، فإن هذا القول يحتاج إلى إيضاح مظاهر هذه الرفقة حتى تتضح هذه الحقيقة السامية .

## مظاهر الرأفة بأسرى الحرب :

يمكن أن نجمل مظاهر الرأفة بالأسرى في المظاهر الثلاثة الآتية :

### المظهر الأول :

عدم جواز أن يقتل الجندي المسلم أسيره الذي أسره من جنود العدو<sup>(١)</sup> .  
وما عليه إلا أن يسلمه لقيادته التي تقوم بدورها بتسليمه إلى رئيس الدولة ليتخذ فيه قراره ، الذي سنبينه فيما بعد ، والذي يستند إلى المصلحة العامة للدولة الإسلامية .

فإذا ما كان الأسير لم ينقد للجندي المسلم فامتنع من الخضوع له ، فله في هذه الحال أن يكرهه - بالقدر اللازم - بضرب وغيره من وسائل الإكراه الشريفة .

فإذا لم يجد في إكراهه هذه الوسائل ، فالجندي في هذه الحال أن يقتله ، وكذلك إذا خاف منه غدرا ، أو خاف منه الهروب<sup>(٢)</sup> .

وما يسرى على الجندي المسلم من وجوب تسليم أسيره إلى قيادته ، يسرى كذلك على الأفراد من غير الجيش إذا تمكنوا من القبض على بعض الفارين من جنود العدو ، أو الهابطين من طائراتهم ، فيجب عليهم أيضا تسليم من أسروهم إلى المسؤولين في الجيش أو إلى قوات الأمن .

ووجوب تسليم الأسرى إلى رئيس الدولة لينفذ فيهم ما يراه من رأى إنما يرجع إلى اعتبار أن أسير الحرب لا يعتبر أسيرا لفرد من الأفراد ، وإنما يعتبر أسيرا للدولة ، وقد اتفق القانون الدولي العام مع الشريعة الإسلامية في هذه الناحية ، إذ بينت اتفاقية جنيف المعقودة سنة ١٩٢٩ أن أسير الحرب يعتبر

---

(١) فتح القدير للكمال بن اللمام ج ٤ ص ٢٠٦ .

(٢) التشرح الكبير لمبيد الرحمن بن محمد ج ١٠ ص ٤٩٣ ، ٤٠٤ .

أسيراً للدولة . وليس أسيراً للشخص أو الوحدة العسكرية التي أخذته (١) .

#### المظهر الثاني :

عدم جواز التفريق في الأسرى بين الوالدة وولدها الصغير وبين الوالد وولده الصغير كذلك الذي لا أم له ، وكذلك بين الفقهاء كراهة التفريق بين الأخ وأخيه ، (٢) وذلك لأن النواحي الإنسانية مراعاة في الشريعة الإسلامية حتى مع أعداء هذه الشريعة .

فاذا سى المسلمون مجموعة من المحاربين فلا يجوز أن يفرق بين أم وولدها الطفل . هكذا بين الفقهاء مستندين في هذا إلى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا توله والدة عن ولدها ، بل إن الفقهاء قد نهوا إلى أنه حتى لو رضيت الأم بالتفريق بينها وبين ولدها فإن ذلك لا يجوز لأمرين :

الأمر الأول : أن ذلك وإن بدا للمرأة الآن أنه ليس فيه إضرار لها فإن هذا الإضرار في الغالب متحقق في جانب الولد . فرعاية لحق الولد في الدفء العاطفي الذي يحققه وجوده بجوار أمه لا يجوز هذا التفريق (٣) .

الأمر الثاني : أن المرأة قد ترضى بأمر فيه ضرر لها . ثم يتغير قلبها بعد ذلك فتندم على ما اتخذت من قرار .

وكذلك لا يجوز التفريق بين الأب وولده الصغير الذي لا أم له ، لأنه أحد الأبوين فأشبه الأم ، والجدة في ذلك كالأب ، والجدة كالأم .

ومن المكروه أن يفرق بين الأخ وأخيه وأن يفرق بين الأخ وأخته ،

(١) آثار الحرب في الفقه الإسلامي . رسالة دكتوراه الزحيلي ص ٣٩٢ .

(٢) المجموع للروى شرح للذهب للشيرازي ج ٩ ص ٤٠٠ ، ٤٠١ .

(٣) فتح الميرز شرح الوجيز للرافعي . مخطوط بمكتبة الأزهر الجزء السادس عشر

بل يرى بعض العلماء أن ذلك حرام أيضاً كالتفريق بين الوالدة وولدها  
الطفل<sup>(١)</sup>.

### المظهر الثالث :

وجوب المعاملة الطيبة للأمرى ، فإن الإسلام يوصى بحسن معاملتهم فلا  
يكون ما فعله أعداؤنا بنا في الحرب سبياً للانتقام من أسرام ، لأن الكرامة  
الإنسانية محفوظة دائماً في شريعة الإسلام .

والأمر الإلهي يجب أن يكون مانلاً أمام أعين قادة المسلمين . وهو أمر الله  
عز وجل للمسلمين أن يتقوا الله حتى عند ردم على اعتداء الآخرين عليهم ،  
يقول سبحانه : ( فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ، واتقوا  
الله واعلموا أن الله مع المتقين ) .

وقد اعتبر الإسلام إطعام الأسير قرية من القربات التي تقرب بها  
المؤمنون إلى ربهم ، ويظهر هذا واضحاً في قول الحق تبارك وتعالى :

( ويضعون الطعام على حبه مسكينا ويتيماً وأسيراً<sup>(٢)</sup> ) وسل التاريخ بمدئك  
عما ضربه المسلمون من مثل مضيئة في التاريخ الإنساني ، تطبيقاً لأوامر هذه  
الشريعة الرحيمة وصدق الله مخاطباً رسوله : ( وما أرسلناك إلا رحمة  
للعالمين ) .

— إن تاريخ المعارك يسطر بالنور ما كان يفعله المسلمون المتصرفون مع  
أسرام . ولترجع إلى تاريخ معركة بدر الكبرى لنلمس السمو في معاملة المنتصر  
لأسيره ، هذا السمو الذي لن تجده إلا عند أتباع شريعة الإسلام .

---

(١) المقي لابن قدامة ج ١٠ ص ٤٦٧ — ٤٧٠ والمجموع فتاوى شرح المذهب ،

ج ٩ ص ٤٠١

(٢) سورة الانسان آية ٨ .



فقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أتباعه يومئذ بأن يكرموا الأسارى فكانوا يقدّمونهم على أنفسهم عند الغذاء (١).

ولقد نهى الإسلام عن إلحاق الألم بالضعفاء من أسرى الحرب، وما حدث في واقعة خيبر يوضح هذا المعنى، إذا إنه في أعقاب حصار المسلمين لمدينة خيبر وانتصار المسلمين على اليهود، وقعت امرأتان يهوديتان أسيرتين في يد بلال بن رباح، فلما أراد بلال تسليمهما إلى مركز القيادة أخذ طريقه بهما وسط الموقع الذى جرى فيه القتال بين المسلمين واليهود، وما إن رأت امرأتان جثث القتلى من اليهود حتى أثر ذلك في نفس إحداهما فأجهشت بالبكاء فلما أن علم المصطفى صلى الله عليه وسلم بذلك لام بلالا على ذلك لوما عنيفا قائلاً له: «هل زعت منك الرحمة يا بلال»، حين تمر بأمرأتين على قتلى رجالهما (٢).

فالإحسان إذن إلى الأسرى، والرافقة بهم علامة مميزة لعلاقة المسلمين بأسرى الحرب.

وإذا ما وضحت هذه الحقيقة، فانتنا ننتقل الآن إلى بيان نوع الأسرى، وما يجب على رئيس الدولة اتخاذه من قرار يحدد مصير كل نوع.

### أنواع الأسرى:

الأسرى من أهل الحرب ثلاثة أنواع:

النوع الأول: النساء والصبيان.

النوع الثانى: الرجال من اليهود أو النصارى أو المجوس.

---

(١) تفسير ابن كثير ج ٤ ص ٤٥٥

(٢) مبادئ القاتلون الدولى العام فى الإسلام للدكتور محمد عبد الله دراز

النوع الثالث : الرجال من عبدة الأوثان ، وغيرهم من ليسوا من النوع الثاني .

ولكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة حكمه الذى سنبينه .  
فأما النوع الأول ، وهم الصنيان والنساء . فلا يجوز لرئيس الدولة ولا لقائد الجيش أن يصدر أمراً بقتلهم ، وإنما يصيرون رقيقاً للمسلمين بنفس سيئهم ، وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء والعصيان ، وكان عليه الصلاة والسلام يسترقمهم إذا سباهم .  
وأما النوع الثاني : وهم الرجال من اليهود أو النصارى أو المجوس . فلرئيس الدولة أو من ينيه في هذا الشأن الحق في أن يبت في شأنهم بأحد الأمور الآتية :

الأمر الأول : القتل إذا بقوا على الكفر ، أما إذا أسلموا فإنه لا يجوز قتلهم ، كما سنبين ذلك فيما بعد ، وقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالقتل في عقبة بن أبي معيط ، والنضر بن الحارث في بدر<sup>(١)</sup> .

الأمر الثاني : الفداء بأسرى من المسلمين أو من النعمين ، ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن هذا يدل على مدى اهتمام الدولة الإسلامية بغير المسلمين من رعاياها وهم النعميون ، فإنه كما يجوز أن يكون الفداء بالأسرى من المسلمين يجوز أن يكون الفداء بالأسرى من النعمين ، فلم في هذا فضل العناية بهم ، وهو معنى سما به الإسلام عن كل معاني التعصب الممقوت .

ويمكن بنا أن نذكر هنا أن الفقهاء قد بينوا أنه كما يجوز أن يكون الفداء بواحد منا أسير عند من نحاربهم مقابل واحد منهم ، فإنه يجوز

---

(١) الأموال لأبي عبيد ص ١٩٠ ، وفتح القدير للكمال بن الهمام ج ٤

صفحة ٣٠٥ .

(٢) حاشية الشرقاوى على التحرير ج ٢ ص ٣٩٤ .

أيضا أن يكون الفداء بواحد منا بأكثر منهم وبالعكس<sup>(١)</sup> . وكما يجوز أن يكون الفداء بأسرى من المسلمين يجوز أن يكون الفداء أيضا بمال يدفعه الأعداء لنا ، سواء أكان هذا المال من أموالهم أم من أموالنا التي استولوا عليها منا .

الامر الثالث : المن عليهم بتخلى سيولهم بلا مقابل ، بأن كانوا مثلا لاقيمة لهم معتبرة فتركهم لسيولهم<sup>(٢)</sup> . وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم من على ثمامة بن أثال سيد أهل اليمامة تجاه نجد ، ومن أيضا على أبي عزة عمر الجمحي الشاعر حينما وقع في أسر المسلمين ، ولم يكن يملك من المال ما يمكن أن يفدى به نفسه ، فأظهر الضعف لرسول الله صلى الله عليه وسلم قائلا ، يا رسول الله ، إني ذو عيلة ، فأطلقه صلى الله عليه وسلم لبناته الخمس ، على أن لا يرجع إلى قال المسلمين ، فرجع إلى مكة ، ومسح عارضيه ، وقال : خدعت محمدا ، فلما جاء عام معركة أحد دعا النبي صلى الله عليه وسلم ربه قائلا : اللهم لا تغلته فاستجاب الله لدعائه فيه ، فلم يقع في الأسر غير ، فقال عمر الجمحي : يا محمد إني ذو عيلة ، فقال صلى الله عليه وسلم : لا يلدغ المرء من جحر مرتين ، وأمر بقتله .

الامر الرابع : استرقاقهم بأن يصيروا أرقاء للمسلمين<sup>(٣)</sup> .

وأما النوع الثالث ، وهم الرجال من عبدة الأوثان ومن منهم من هذا النوع ، فإن الفقهاء قد بينوا أن رئيس الدولة مخير في أن يصدر أمره بقتلهم ، أو تخليته سيولهم بلا مقابل ، أو بمقابل ، ثم اختلف الفقهاء في استرقاقهم فالبعض يرى جواز استرقاقهم كالنوع الثاني ، والبعض يمنعه<sup>(٤)</sup> .

هذا ، ونحب أن نبين أن بعض العلماء يرى عدم جواز قتل الأسرى قتل

(١) حاشية الشرفاوى على التحرير ج ٢ ص ٢٩٤ .

(٢) شرح الزرقاني على مختصر خليل ج ٣ ص ١٢٠ .

(٣) شرح التحرير للشيخ زكريا الأنصاري وحاشية الشرفاوى عليه ج ٢ ص ٣٩٤ .

ومتنى المحتاج ج ٤ ص ٢٢٨ .

(٤) منهاج الطالبين وعمدة المفتين للدوى ص ١٢٦ .

الأسير على رأيهم ليس من الأمور المخير فيها رئيس الدولة<sup>(١)</sup> .  
وقد استدلت كل فريق من القائلين بجواز قتل الأسرى ، والقائلين بعدم  
جواز قتلهم بأدلة يرون أنها تثبت مدعاهم ، وإليك هذه الأدلة ،  
دليل القائلين بعدم جواز قتل الأسير :

أما الناهبون إلى عدم جواز قتل الأسرى فقد استندوا إلى أن الله عز وجل  
قد حصر ما يجب اتباعه إزاء أسرى العدو في أمرين ، هما : المن ، والفداء  
في قوله عز وجل : ( فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب ، حتى إذا أخضتموهم  
فشدوا الوثاق ، فإما منا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها<sup>(٢)</sup> ) وقال هذا  
الفريق إنه مع كون النبي صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه أنه قتل بعض الأسرى  
فإن هذه الآية الكريمة نسخت فعله عليه الصلاة والسلام<sup>(٣)</sup> .  
دليل القائلين بجواز قتل الأسير :

وأما الناهبون إلى أن لرئيس الدولة أن يأمر بقتل الأسرى ، فقد بنوا  
رأيهم على أن آية ( فإذا لقيتم الذين كفروا ) ليس فيها ذكر لقتل الأسرى  
سواء بجواز أو بمنع ، وليس المقصود منها حصر الأمور التي يفعلها المسلمون  
بالأسرى ، بالإضافة إلى أن قتل الأسير قد حدث من رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ، كما حدث من قتل النضر بن الحارث وعقبة بن معيط اللذين وقعا في أسر  
المسلمين يوم معركة بدر ، وفعله عليه الصلاة والسلام حكم زائد على ما في الآية  
الكريمة<sup>(٤)</sup> .

وبعد ، فإذا ما تبين لك الأمور التي يرى العلماء اتباعها بالنسبة إلى أسرى  
الحرب فإنه يجدر بنا أن نوضح أن الفقهاء قد بينوا أن الواجب على رئيس

(١) بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ٣٢٥ وشرح الزرقاني على مختصر خليل

ج ٣ ص ١٢٠ .

(٢) سورة محمد آية ٤ .

(٣) بداية المجتهد ج ١ ص ٣٢٦ .

(٤) المصدر السابق ص ٣٢٦ ، وتفسير ابن كثير ج ٤ ص ١٧٣ .

الدولة أن يفعل ما يتفق والمصلحة العامة للمسلمين ، فلا يتخذ قرارا بالتشهي أو حسب هواه ، وإنما يكون رائده في ذلك المصلحة لحسب<sup>(١)</sup> ، وإذا لم تظهر له المصلحة فإن الواجب عليه أن يأمر بحبس الأسرى ، ويتنظر حتى يتبين له الرأي الذي تتوقف عليه المصلحة العامة للمسلمين ، ولو يسؤال غيره من مستشاريه وسوام<sup>(٢)</sup> .

## حكم ما لو أسلم الأسير

لو أسر المسلمون أسيرا فأعلن أنه أسلم قبل أن يصدر رئيس الدولة أمراً بشأنه فما الحكم ؟ إن الفقهاء في ذلك مجمعون على أنه لا يجوز قتله ، استنادا إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله »<sup>(٣)</sup> .

ولأن الغرض من قتلهم كان دفع شرهم ، وقد أُنْذِفَ هذا الشر بإسلامهم<sup>(٤)</sup> روى البخارى عن أسامة بن زيد بن حارثة رضى الله عنهما قال : بعثنا رسول

(١) شرح الرمل على المنهاج ج ٨ ص ٦٥ ، وللفن لابن قدامة ١٠ ص ٤٠٠ ، والأشباه والنظائر للسيوطى ص ١٩٧ .

(٢) حاشية الشرقاوى على التحرير ج ٢ ص ٣٩٥ . وحاشية الجمل على شرح المنهاج ج ٥ ص ١٩٧ .

(٣) صحيح البخارى بحاشية السندى الجزء الاول ص ١٢ و ص ٢٤٣ . هذا وقد يعترض معترض بأن قتال الكفار ينتهى بقبولهم الجزية . والجواب - كما بين العلماء - بأحد أمرين : الأول : أنه يحتمل أن يكون هذا الحديث الشريف قد قاله الرسول صلى الله عليه وسلم قبل أن تشرع الجزية .

والثانى : أنه يحتمل أن يكون المراد بالناس الواردة في الحديث مشركو مكة وأضرابهم . انظر : حاشية السندى مع صحيح البخارى . الجزء الاول ص ٣٤٣ .

(٤) فتح القدير للكمال بين المهام ج ٤ ص ٣٠٦ .

الله صلى الله عليه وسلم إلى الحرقة من جهنمة ، قال : فصحننا القوم ففزمنام . قال : ولحقت أنا ورجل من الأنصار رجلا منهم ، قال : فلما غشيناه قال : لا إله إلا الله ، قال : فكف عنه الأنصارى ، فطعته برمحى حتى قتله ، قال : فلما قدما بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال : فقال لى : يا أسامة أقتله بعد أن قال : لا إله إلا الله ؟ قال : فما زال يكررها على حتى تمتيت أنى لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم (١) .

فقتل الأسير بعد إسلامه إذن غير جائز ، وأصبح غير وارد فى الأمور الخيرية فيها رئيس الدولة بالنسبة لأسرى الحرب .

ثم إن الفقهاء بعد ذلك يختلفون فى بقية الأمور السابقة على رأيين . أحدهما يرى أنه يصير رقيقا فى الحال ، أى أن رئيس الدولة أو من ينييه ليس له الاختيار فى الأمور السابقة التى بينهاها ، وإنما الأسير فى هذه الحال قد صار حكمه حكم الصبيان والنساء وهؤلاء يصيرون أرقاء للمسلمين .

وأما الرأى الثانى فىرى أن الأسير فى هذه الحال قد سقط جواز قتله . فبقى الاختيار فى باقى الأمور الخيرية فيها رئيس الدولة ، وقد استند أصحاب هذا الرأى إلى ما روى أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا قد أسروا رجلا من بنى عقيل ، فر به النبي صلى الله عليه وسلم ، فناداه وسأله عن سبب أمره . فقال له الرسول : « أخذت بجريرة حلفائك من ثقيف ، فقد أسرت رجلين من أصحابى » ثم مضى النبي صلى الله عليه وسلم ، فناداه الرجل يا محمد يا محمد ، فقال له : ما شأنك ؟ فقال : إني مسلم ، فقال : لو قتلها وأنت تملك أترك لا فلتحت كل الفلاح ، وفادى به النبي صلى الله عليه وسلم الرجلين اللذين كانا قد أسرها الأعداء (٢) .

هذا وقد بين العلماء أن استرقاق الأسير الذى أسلم إنما كان ذلك عقوبة

(١) صحيح البخارى بمشاية السندى . الجزء الرابع ص ١٨٦ - ١٨٧ .

(٢) المنى ج ١٠ ص ٤٠٢ - ٤٠٣ .

ثم على كفره الأصلي قبل أن يأسره المسلمون ، وأن إسلامه لا يتنافى مع الرق ، فضلا عن أن الإسلام قد وجد منه بعد أن انعقد سبب الملك ، وهو استيلاء المسلمين عليه<sup>(١)</sup> .

وإذا أسلم الحربى قبل أن يظفر به المسلمون فإن حياته كذلك تصبح واجبة لصيانته ، بل إن الفقهاء قد بينوا أن أمواله أيضا لا يجوز الاعتداء عليها وكذا الصغار والمجانين من أولاده ، ويحكم بإسلامهم تبعاً له ، وأما زوجته إذا لم تسلم فإن لإسلام زوجها لا يعصمها من أن تسرق<sup>(٢)</sup> .

وزيادة على وجوب صيانة حياة من أسلم قبل أن يظفر به المسلمون ، فإنه قد سقط في حقه كل الأمور الأخرى التي بينها سابقا ، فأضحى كسائر المسلمين لا يجوز قتله ولا الاعتداء على ماله ، ولا على أولاده ، ولا يجوز استرقاقه ، ولا المفاداة به<sup>(٣)</sup> .

## حكم المأسورين من أطفال المشركين

( من ناحية الإسلام وعلمه )

بعد أن عرفنا فيما سبق أن الأطفال والنساء إذا وقعوا في أيدي الجيش الإسلامى لا يجوز قتلهم ، فما هو مصير الأطفال من ناحية الحكم بإسلامهم أو بعدم إسلامهم ؟

الواقع أن حالات الأطفال المأسورين لا تتعدى ثلاث حالات سنيها فيما يأتى مع توضيح الحكم فى كل حالة من هذه الحالات الثلاث :  
الحالة الأولى : أن يؤسر الطفل منفردا عن أبويه ، فلا يكون واحدا من أبويه معه حين الأسر .

(١) بين ذلك السكالك بن المهام فى فتح القدير ج ٤ ص ٢٠٦ .

(٢) شرح التتج ج ٥ ص ١٩٨ ومنهاج الطالبين ص ١٢٦ .

(٣) حاشية الجمل على شرح التتج ج ٥ ص ١٩٨ والمضى ج ١٠ ص ٤٠٢ وفتح

تقدير السكالك بين المهام ج ٤ ص ٣١٦ .

الحالة الثانية : أن يؤسر مع أبويه جميعا . أى يكون معه أبوه وأمه .

الحالة الثالثة : أن يؤسر مع واحد فقط من أبويه كما إذا أسر مع أبيه فقط .  
أو مع أمه فقط .

فأما الحالة الأولى، وهو أسره منفردا عن والديه فباتفاق علماء المسلمين يحكم بإسلامه . وذلك لأن الدين لا يثبت في حقه بالأصالة عن نفسه ، لأن الطفل لا أهلية له ، وإنما يثبت الدين في حقه تبعا لغيره ، والواقع يشهد بأن تبعيته لوالديه قد انقطعت لانقطاعه عنهما ، فهما في دار الحرب وهو تحت الأسر في قبضة الجيش الإسلامي ، وإخراجه من دار الكفر إلى دار الإسلام قد أعطاه تبعية جديدة — بعد قطع تبعيته لوالديه — لمن أسره من المسلمين ، فكان تابعا للمسلمين في دينهم<sup>(١)</sup> .

وأما الحالة الثانية، وهو أسره مع والديه جميعا فإنه يأخذ حكم والديه ويرى الأوزاعي ، وأبو عبيد القاسم بن سلام أن الطفل لو أسر مع والديه جميعا فإنه يحكم بإسلامه حتى ولو بقى والداه على الكفر ، وقد علل أبو عبيد لهذا الرأي بأن أبويه ليسا أحق به من سيده المسلم ، فإنهما ماداما مملوكين وهو أيضا مملوك فليس بينهما وبينه ولاية ولا ميراث ، وسيده أحق به منهما في حياته ومماته في جميع أحكامه فكذلك في الدين ، بل إن الدين أولى . لأن الإسلام يعلم ولا يعلى عليه<sup>(٢)</sup> وعلى هذا رأى أيضا ابن حزم الظاهري ، وقد علل لهذا الرأي فقال : « لأن حكم أبويه قد زال عن النظر له ، وصار سيده أملك به ، فبطل إخراجهما له عن الإسلام الذي ولد عليه<sup>(٣)</sup> . »

(١) كفاية الأخيار لتقي الدين بن محمد المحمدي ج ٢ ص ١٢٩ .

(٢) الأموال لأبي عبيد ص ١٨٣ .

(٣) المحلى بن حزم ج ٧ ص ٣٢٤ .



وأما الحالة الثالثة ، وهو أسره مع واحد فقط من أبويه ، فقد اختلف الفقهاء فيه على ثلاثة آراء .

الرأى الأول : يرى أنه يكون تابعا لأبيه في الكفر ، لأنه لم يؤسر منفردا عن أحد أبويه ، فلم يحكم بإسلامه كما لو أسرناه معهما .

الرأى الثانى : يفرق في الحكم بين ما إذا كان قد أسر مع أبيه وبين ما إذا كان قد أسر مع أمه ، فإذا كان قد أسر مع أبيه فإنه يتبعه في الدين وذلك قياسا على تبعية الولد لأبيه في النسب ، فكما يتبع أباه في النسب يتبعه كذلك في الدين .

وأما إذا كانت أمه هي فقط التي أسرت معه فهو مسلم ، وذلك لأن الولد لا يتبع أمه في النسب فكذلك لا يتبعها في الدين .

الرأى الثالث : يرى أنه يحكم بإسلامه وقد استند هذا الرأى إلى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما من مولود إلا يولد على الفطرة . فأبواه يهودانه ، وينصرانه ، أو يمجسانه<sup>(١)</sup> .

ففهو هذا الحديث الشريف أن الولد لا يتبع واحدا من أبويه ، لأن الحكم إذا كان معلقا على شيئين معا لا يثبت بواحد منهما فقط<sup>(٢)</sup> .

ثم أما بعد ، فإذا ما علمنا أن الإسلام يوصى بالعناية بالمرضى والمجرى من الأسرى ، ويمنع قتلهم غيلة . بل ويأمر بإكرامهم أدركنا مدى ما في هذه الشريعة الخاتمة من السمو بالإنسانية والارتقاء بها إلى آفاق لا يمكن أن يرقى إليها أى تنظيم آخر سواها ، ويكفى أن تعلم أن الإسلام قد أتى بهذه المبادئ منذ

---

(١) صحيح مسلم مع شرح الابن والسوسى ج ٧ ص ٩٠ ، ونيل الاوطار للشوكانى

ج ٧ ص ٢١١ .

(٢) الشرح الكبير لمبد الرحمن بن محمد ج ١٠ ص ٤١١ ، ٤١٢

أربعة عشر قرناً ، ولم تهدد القوانين الوضعية إلى تنظيم أمر العناية بالمرضى والجرحى ، ومنع تعذيب العدو ، تنظيمًا كاملاً إلا بمقتضى باتفاقية جنيف المعقودة في أكتوبر سنة ١٨٦٤ م والتي عدلت بمعاهدة سنة ١٩٠٦ م باتفاقية ٢٧ من يوليو سنة ١٩٢٩ م ومع ذلك فإن ما تقرره هذه القوانين للمرضى والجرحى لا يقاس بما قرره الإسلام في هذا المجال<sup>(١)</sup> .

إن النظام الذى يعتبر إطعام الأسير قرابة من القرىات التى يتقرب بها العباد إلى ربهم ، متسق تمام الاتساق مع تعاليمه التى توصى بأمر الضعاف ومن لاجيلة لهم ، والأسير بإلقائه سلاحه قد أضحى فى عداد الضعاف الذين وجب أن تتغير النظرة إليهم عما كانت قبلاً وقت فمقعة السلاح وضربات الموت ، كما أن معاملة الأسرى فى الإسلام تؤكد أن الحرب فى الشريعة الإسلامية لا يراد منها قهر لإنسان لإنسان آخر ، وإنما هى آخر ملجأ يلجأ إليه فى الحوار بين الغافلين والمسلمين أنصار الدعوة التى أراد الله بها إنقاذ البشر من متاهات الضلال إلى نور الهداية وسما الحياة ، وصدق ربنا عز وجل إذ يقول : « يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحبسكم » .

---

(١) ميثاق الأمم والشعوب فى الإسلام للدكتور عبد الفتاح حسن

## الفصل السابع

### موقف الإسلام من الرق

تمهيد :

من الطعون التي يوجهها الحاقدون على الإسلام أن شريعته تعترف بنظام الرق ، وكان في استطاعته أن يلغيه مرة واحدة ولكنه لم يفعل ، وحتى يمكن أن يتضح موقف الإسلام من الرق ينبغي أن نجعل مدخلا لذلك بيان موقف الدول التي سبقت الإسلام أو عاصرته من الرق ، ثم ننظر بعد ذلك لنرى ما الذي فعله الإسلام إزاء هذه المشكلة الإنسانية .

الرق لم يبتدعه الإسلام :

من المعروف تاريخيا أن نظام الرق لم يبتدعه الإسلام ، وإنما هو نظام وجد قبل ظهور الإسلام في أنظمة الدول القديمة ، وجاء الإسلام وهو وضع ثابت سواء في دول الشرق القديمة أم في دول الغرب القديمة . ففي عهد الفراعنة كان هذا النظام معروفا ، وقد زاد عدد الرقيق زيادة كبيرة بسبب كثرة الحروب التي خاضها ملوك مصر ، وبخاصة في عهد الأسرة الثامنة عشرة ، لأن الجيوش المصرية في هذا العهد كانت تعود من معاركها وقد أسرت أعدادا كبيرة من أعدائها .

وكان الأسرى الذين يعود بهم الجيش يعتبرون ملكا لفرعون فيوزع بعضاً منهم هدايا إلى المقربين إليه من جنود أو ضباط ، ويبقى على العدد الأكبر منهم ملكا له يستخدمه في أعمال القصور والحقول الملكية والمناجم . والمهاجر .

وقد أدى هذا إلى أن صار العبيد موزعين على طبقات المجتمع المصرى .  
وكان إلى جانب الحصول على الرقيق بوسيلة الحرب توجد وسيلة أخرى هى  
وسيلة التجارة ، إذ إن التجار السوريين كانوا فى هذا العهد يسرون فى البلاد  
لمرض ما معهم من رقيق للبيع ، وخصوصا النساء الأجنبية اللاتي كن يمدن  
فن الغزل والنسيج .

إلا أنه على الرغم من ذلك فإن الرقيق ظل من معالم الطبقة الموصلة فقط (١).  
وكذلك وجد الرقيق عند الآشوريين والبابليين الذين بنوا حضارتهم  
فى حوض الفرات ، وكانت حروبهم الكثيرة مصدراً للأسرى الذين  
يسترقونهم .

وفى بلاد الفرس وجد أيضاً هذا النظام ، وكانوا يستغلون الأرقاء للعمل  
فى ميادين شتى ، فكانوا يرعون الماشية ويزرعون الأرض ويخدمون فى  
المنازل .

وأما فى الهند فكما سبق أن بينا كانوا يقسمون البشر إلى أربعة أقسام .  
أحط هذه الأقسام هى طبقة المنبوذين ، وكانوا يقسمون الخدم إلى نوعين ،  
أحدهما للأعمال الطاهرة ، والثانى للأعمال النجسة ، وهؤلاء هم الأرقاء .

وفى الصين أيضاً وجد هذا النظام ، وكانت منابع الرق متعددة عند  
الصينيين ، فإلى جانب أسرى الحرب الذين يسترقونهم ، وجدت منابع  
أخرى كالخطف من خارج بلادهم ، وبيع الفقير نفسه أو أولاده إذا لم  
يستطع أن يبنى بيته . أو إذا لم يستطع أن يحصل على شئ يفتت به .

وإذا ما انتقلنا إلى الدول الغربية القديمة فنرى أن أكبر دولتين قديمتين  
ومها دولتا الإغريق والرومان كان يشيع فىهما نظام الرق .

---

(١) تاريخ القانون المصرى للدكتور محمود سلام زناى ص ٥٢ ، ٥٣ .

فعند الأغريق نجد أن فلاسفتهم يعتبرون الرق أمراً ضرورياً لكي تسير الحياة سيرا طبيعياً .

فأفلاطون يعتبر الرق ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في جمهوريته الفاضلة التي تخيلها .

ويقرر أرسطو - كما سبق أن بيناه - أن الناس قد خلقتهم الآلهة فريقين : فريق مزود بالصفات الإنسانية الكاملة وهم اليونان ، وفريق محروم مما زود به اليونانيون وهم كل الشعوب الأخرى غير شعب اليونان الذين لم يخلقوا إلا ليكونوا أرقاء لليونان .

وأما الرومان فكان الرق عندهم - كما هو عند غيرهم - منتشراً وكان يحصلون على الأرقاء من الحروب ، والتنازل بين الأرقاء ، ومن المدين الذي يجز عن أن يقي بدينه ، ومن الخطف .

وكان القانون الروماني يعتبر الرقيق سلعة لا يصح لها أن تملك أو تكون أسرة<sup>(١)</sup> .

### منابع الرق قبل ظهور الإسلام :

كان للرق منابع كثيرة أهمها ما يأتي :

أولاً : الحروب ، وقد كانت أهم سبب من أسباب الرق . لأن الحروب كانت قدما كثيرة حتى إنه لكثرتها كان تنظيم المجتمعات يتوجه أول ما يتوجه إلى أن تكون هذه المجتمعات مجتمعات حربية .

ثانياً : الخطف والفرصة .

ثالثاً : تناسل الرقيق ، فقد كان القانون الروماني ينص على أن كل من يولد من أم رقيقة يعتبر رقيقاً حتى ولو كان أبوه حراً .

---

(١) الرق في نظر الإسلام للشيخ عبد الله الشد ص ١٣ - ١٩ .

رابعاً : ارتكاب بعض الجرائم ، كجريمة القتل أو السرقة أو الزنا ، فإذا ارتكب شخص جريمة من هذه الجرائم كان يعاقب على ذلك بأن يصبح رقيقاً لمصلحة الدولة ، أو لمصلحة المجنى عليه أو لمصلحة أسرته .

خامساً : لإعسار المدين ، فكان يصح للدائن إذا أعسر المدين عند حلول الأجل أن يبيعه وفاقه للدين .

سادساً : الهرب من الحرب أو التجنيد ، فقد كان من حق الحاكم أن يبيع - خارج روما - كل من يهرب من الحرب أو من التجنيد .

سابعاً : سلطة الوالد على أولاده ، فكان يجوز للوالد أن يبيع أولاده ببيع العبيد .

ثامناً : سلطة الشخص على نفسه ، فكان من الجائز إذا احتاج الشخص أن يبيع نفسه كما يباع الرقيق .

كانت هذه هي أهم أسباب الرق ، وكانت تؤدي إلى زيادة عدد الأرقاء في كل يوم بالآلاف ، حتى لقد جاء وقت زاد فيه عدد الأرقاء ، على عدد الأحرار زيادة كبيرة في كثير من الأمم<sup>(١)</sup> . فإذا كان موقف الإسلام في هذا المجال؟

### موقف الإسلام :

اتخذ الإسلام في هذه الناحية موقفين يمكن أن يؤديا - على المدى البعيد - إلى الإقلال بدرجة كبيرة من عدد الأرقاء ، بل يمكن أن يحىء يوم لا رقيق فيه إذا عم السلام وامتنت الحروب ، وهذا هو ما تهفو إليه قلوب البشر .

### الموقف الأول : تصنيق أسباب الرق .

---

(١) انظر محاضرة بنوان - شرع الإسلام المتق ولم يشرع الرق للشيخ منصور رجب سنة ١٩٦١ وسماحة الإسلام للدكتور أحمد محمد الحوفي ص ٧٩ ، وحقوق الإنسان في الإسلام للدكتور علي عبد الواحد وافي ص ١٢٧

الموقف الثاني : فتح الأبواب الكثيرة لكي يخرج الرقيق منها إلى عالم الحرية . وستكلم عن كل من هذين الموقفين بكلمة ، ثم تتبع ذلك ببيان حقوق الرقيق في الإسلام .

### تضييق أسباب الرق

حرم الإسلام جميع الأسباب المعروفة التي كانت تؤدي إلى الرق ، ولم يبق منها إلا على سبيلين اثنين ، هما رق الحرب ، ورق الورثة وحذر تحذيراً شديداً من بيع الأحرار في الحديث القدسي يقول الله تبارك وتعالى : ( ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره<sup>(١)</sup> ) ولم يحز أن يبيع الحر نفسه ، قال ابن قدامة : « وإن ادعى على رجل أنه عبده ، فأنكره فصالحه ، على مال ليقر له بالعبودية لم يحز ، لأنه يحل حراماً فإن إرقاق الحر نفسه لا يحل بعوض ولا بغيره<sup>(٢)</sup> » .

فأما رق الحرب وهو الرق الذي يفرض على بعض الأسرى فقد ضيق فيه أيضاً ، فاشتراط في الحرب التي يسترق فيها الأسرى شرطين :

الشرط الأول : أن لا تكون الحرب بين فريقين من المسلمين ، فإن المسلم لا يجوز أن يسترق ابتداءً ، لأن الإسلام ينافي ابتداء الاسترقاق ، إذ الاسترقاق ، إنما يقع جزاء للشخص وعقوبة له لأنه استنكف أن يعبد ربه ، فعاقبه الله تعالى بأن جعله عبد عبده<sup>(٣)</sup> .

---

(١) إرشاد السارى للقسطلاني ج ٤ ص ١٥٩ ونيل الاوطار ج ٥ ص ٢٩٥

(٢) اللئى لابن قدامة ج ٥ ص ٣١

(٣) شرح الناية على الهداية بهامش فتح القدير ج ٤ ص ٢١٦

الشرط الثاني : . . أن لا يكون المسلمون معتدين في هذه الحرب ،

وبالإضافة إلى هذين الشرطين فإن الإسلام قد جمل المسلمين الحق في أن يمنوا على الأسرى فلا يسترقوهم ، وأوجب عصمة دم الأسير الذي أسلم قبل أن يظفر به المسلمون ، ويمنع من أن يسترق هو وأولاده الذين لأهلية لهم<sup>(١)</sup>.

لماذا أبقي الإسلام على رق الحرب :

إذا كان الإسلام قد أبقي على رق الحرب فإنه لمعنى العقوبة ، لأن استرقاق الحربى الذى أسرنا إنما هو نوع من عقوبته على تماديه في المعادة ، فإن الإسلام قد عرض عليه أولا بطريق خال عن كل ألوان العنف والإكراه ، فرفض الدخول فيه ، ومع ذلك لم يجبر على اعتاقه ، بل عرض عليه ثانيا أن يسلم المسلمين فلا يرفع في وجوههم سلاحا ، وأن يعاهدهم على ترك الدعوة تبلغ إلى الناس الذين يمكن أن يستجيبوا لها ، إذا عرفوا ما اشتملت عليه من مبادئ وقيم ارتفعت بالإنسانية إلى أرحب أفق وأوفى نظام . فرفض هذا العرض الثانى أيضا .

ونظرا إلى أن الشريعة الإسلامية لا بد أن تبلغ للناس جميعا ، لأنها شريعة ليست خاصة بقوم دون قوم ، أو مكان دون مكان أو زمان دون زمان ، نظرا إلى هذا كان لا بد من اللجوء إلى طريق الحرب الذى أُلجئ إليه المسلمون باختيار عدوهم ، الذى رفض الدعوة بطريق السلم . ورفض العهد على أن يسلم المسلمين . وعلى هذا ، فإن حامل السلاح الذى رفض المرحلتين السابقتين ، وهما الإسلام والعهد على العيش مع المسلمين في سلام ، حامل أسلح هذا قد جاء وليس له من هدف إلا محاولة دحر هذه الدعوة وقتل حاملها ، مع أنها دعوة ليست لاستعمار شعب أو استغلاله ، أو الاستعلاء والسيطرة عليه ، بل لرفعه

---

(١) حاشية الجبل على شرح التلجج ج ٥ ص ١٩٨ . وللتنى ج ١٠ ص ٤٠٢ ، ٤٠٣ .

٤٠٣ . وفتح القدير للكمال بن الهمام ج ٤ ص ٣١٦ وشرح المنية على الهداية للبارى

براهمى فتح القدير ج ٤ ص ٣١٦ .



من حضيض الشرك إلى سماء الإيمان، وليصير بإسلامه متساويا في كافة الحقوق والواجبات التي قررت لمن سبقه إلى الإسلام .

فإذا ما قاتلناه فقتلناه في الحرب لأنه جاء لقتلنا فإن هذا يكون عملا مشروعاً لا يمنعه العقل ولا يستنكره وإذا ما أسرناه ، ورأى رئيس الدولة أن من المصلحة العامة استرقاقه ، فالاسترقاق حينئذ ما هو إلا عقوبة له ، وهو نوع من القتل ، لأنه كما صرح فقهاؤنا القدامى - إلتلاف حكماً ، أى قتل معنوي يقول الإمام الرافعي أحد كبار فقهاء انشافية « إن نفوس الكفار تهلك تارة بالقتل ، وتهلك أخرى بالاسترقاق<sup>(١)</sup> » ، ويقول السكال بن المهام أحد كبار فقهاء الحنفية - في مجال تعليل رأى الإمام الشافعي ، والإمام مالك ، والامام أحمد في استرقاق مشركي العرب ، « لأن الاسترقاق إلتلاف حكماً<sup>(٢)</sup> »

وهذه العقوبة إذا كانت كبيرة فإن الجرم أيضاً كبير ، فإنه كما قال بعض العلماء : لما استنكف عن عبودية ربه جازاه الله تعالى بأن صيره عبد عبده<sup>(٣)</sup>

#### تقييد الإسلام لرق الوراثة :

وأما رِق الوراثة وهو الرِق الذي كان يفرض على أولاد الإمام ، فقد ضيقه الإسلام ، إذ أوجب أن تصير الأمة حرة بعد موت سيدها الذي ولدت منه ، وكذلك يصير ولدها حراً<sup>(٤)</sup> .

وسواء أكان سيدها تتوافر فيه الأهلية كاملة أم كان سفيهاً أو مجنوناً أو مكرها حالة الاتصال الجنسي بها فإن الحكم واحد في جميع هذه الحالات<sup>(٥)</sup> .

---

(١) فتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للنزالي مخطوط بمكتبة الأزهر الجزء السادس

عشر . (٢) فتح القدير للسكال بن المهام ج ٤ ص ٣٧٢ .

(٣) شرح العناية على الهداية بهامش فتح القدير ج ٤ ص ٣١٦ .

(٤) فتح القدير للسكال بن المهام ج ٣ ص ٣٧٥ ومنه المحتاج ج ٤ ص ٥٣٨ ، ٥٤٣ .

(٥) منه المحتاج ج ٤ ص ٥٣٨ .

وهذا من أبلغ الأدلة على أن الإسلام يريد توسعة الأبواب التي تؤدي إلى حرية البشر .

ومنى ولدت للسيد فانه لا يجوز له أن يبيعها . ولا أن يهبها لأحد ، ولا أن يوصي بها لأحد بعد موته ، ولا أن يرهنها .

وهذه ناحية هامة ضيق بها الإسلام رق الورثة ، ويظهر مدى سموها إذا ما علمنا أن القانون الروماني - كما سبق أن بينا - كان ينص على أن كل من يولد من أم رقيقة يعتبر هو الآخر رقيقا حتى ولو كان أبوه حرا . ولعل توسعة أبواب الحرية وتكثير الفرص التي تتوافر لمنح الرقيق حرياتهم هي الحكمة في أن يبيح الإسلام للسيد أن يتصل اتصالا جنسيا بجواريه ، من غير تحديد للعدد الذي يستمتع به ، كتحديد الزواج ، إذ حدد زواج الحر بأربع نسوة ، فخالف الزواج ملك العيين لأنه كلما كثر عدد الجوارى التي يستمتع بهن السيد ، كان ذلك وسيلة لإمكان حصول الولد منهن فيصرن أمهات أولاد ، فيؤدي ذلك إلى امتناع التصرف فيهن بأي تصرف ينقل الملكية ويحصلن على الحرية بمجرد موت سيدهن ، من وأولادهن ، ففتح الأبواب على آخرها للنسأة كي يستمتعا بأي عدد من الجوارى هو فتح لأبواب الحرية على آخرها أيضا للإمام وأولادهن<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

## فتح الإسلام لأبواب الحرية

كان طريق الحرية أمام الرقيق - قبل ظهور الإسلام - مقصورا على أمر واحد هو رغبة السيد في منح الحرية لرقيقه ، فإذا لم يرغب السيد في ذلك فإن الرقيق يظل محبوسا في عالم العبيد هو وذريته من بعده إلى ما لا نهاية .

---

(١) الحرية في الإسلام ص ٣٤ .

بالإضافة إلى هذا ، فإن بعض النظم السابقة للإسلام كانت تحرم على السادة أن يحرروا عبيدهم إلا في حالات خاصة وبشروط قاسية ، وبعد اتخاذ الإجراءات القانونية والدينية المعقدة .

وكانت بعض النظم تفرض عقوبة مالية على السيد إذا أعتق عبدا من عبيده ، يدفعها إلى الدولة ، لأنه تسبب — بإعتاقه عبده — في إضاعة حق من حقوق المولى<sup>(١)</sup> .

وظهر الإسلام فإذا فعل ؟

إنه بعد أن ألغى جميع أسباب الرق التي استقرت وأصبحت مشروعة في المجتمعات التي سبقت الإسلام أو عاصرتة عدا سيئين ضيقهما كما بينا ، بجانب ذلك فإن الإسلام قد فتح الأبواب الكثيرة للخروج بالآرقاء إلى عالم الأحرار ، ونشير فيما يأتي إلى هذه الأبواب .

أولا : حبس الإسلام في العتق :

حث الإسلام على عتق الآرقاء ، وبين أن الله تبارك وتعالى سيجزي على العتق بالفضل الكبير وأنه من القربات التي تؤدي إلى السلامة من عذاب الله يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل عضو منه عضوا من النار ، متفق عليه<sup>(٢)</sup> .

وإذا كان المسلم يثاب على عتق الرقيق المسلم ، فكذلك هو مثاب إذا أعتق رقيقا غير مسلم ، وهذا بإجماع علماء الأمة ، وإن كان ثواب عتق الرقيق الكافر ليس كثواب عتق الرقيق المسلم<sup>(٣)</sup> .

ولكون الإسلام يريد للحرية أن تتحقق على أوسع صورة فإن من

---

(١) الحرية في الإسلام للدكتور على عبد الواحد وافي ص ٣١ وحقوق الإنسان

في الإسلام للدكتور على عبد الواحد وافي ص ١٣١ .

(٢) نيل الأوطار ج ٦ ص ٧٨ .

(٣) المصدر السابق ج ٦ ص ٧٩

الأحكام في هذا المجال أن السيد إذا أعتق بعض عبد يملكه فإن الحرية لا تكون لهذا البعض فقط بل يصير كل العبد حرا ، لأن الإعتاق لا يتجزأ<sup>(١)</sup> .

وكذلك إذا اشترك اثنان في ملكية عبد فأعتق أحدهما نصيبه ، فإن كان موسرا فإن العبد يصير حرا كله ويقوم نصيب الشريك الآخر فيدفع له المعتق الموصر قيمة نصيبه<sup>(٢)</sup> .

### ثانيا : التدبير قرابة إلى الله عز وجل :

التدبير هو أن يعلق السيد عتق عبده بالموت ، كأن يقول له : أنت حر بعد موتى ، أو إذا مت فأنت حر وما شابه ذلك ، ولفظ التدبير مأخوذ من الدبر ، لأن الموت دبر الحياة وهو قرابة من القربات التي يتقرب بها إلى الله عز وجل ، لأن السيد يقصد به عتق عبده ،

ومع أن السفيه ممنوع من بعض التصرفات المالية إلا أن تصرفه مع عبده بالتدبير صحيح ، وذلك لأن منعه من التصرف إنما كان لئلا يضيع ماله فيصاب بالفقر ، والتدبير ليس مؤديا إلى أن يضيع ماله ، لأن العبد لا زال باقيا على ملكه . وعند موته يستغنى عن المال ويحصل له ثواب عتق عبده<sup>(٣)</sup> .

### ثالثا : الكتابة مستحبة :

الكتابة أى العقد الذى يتفق فيه السيد مع عبده على أن يعطيه مبلغا من المال مقسطا على عدة أقساط معلومة الوقت ، على أن يكون حرا فى مقابل هذا المبلغ الذى اتفقا عليه بعد أن ينتهى من سداده .

والكتابة مستحبة إذا طلبها العبد ، قال تعالى : « والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاთبوا إن علمتم فيهم خيرا » .

### رابعا : مساعدة المكاتبين من مصارف الزكاة :

جعل الإسلام مساعدة العبد الذى كاتبه سيده من المصارف المحددة

(١) المذهب ج ٢ ص ٤ والتنبيه ص ٨٩ وفتح القدير ج ٢ ص ٣٧٧ .

(٢) بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٩٩ . (٣) المذهب ج ٢ ص ٦ ، ٧ .

الزكاة ، فقال تبارك وتعالى : ( إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ) (١) فتدفع الدولة إلى المكاتبين ما يؤدونه من الأقساط إذا عجزوا عنها (٢) فالدولة في الإسلام ملزمة بأن تساعد في تيسير مسالك الحرية على الأرقاء ، وجعل الإسلام ذلك أمرا من الأمور التي تتعلق بآحد أركان الإسلام وهو الزكاة .

خامسا : إذا ملك شخص أحد أصوله أو فروعه وجبت حريته :

إذا ملك شخص أحدا من الوالدين أو الجدود وإن علوا فقد وجبت حريته ويعتق عليه ، وكذلك إذا ملك أحد أولاده أو أولاد أولاده وإن نزلوا . وأما إذا ملك بعضا ممن ذكرنا بأن كان شريكا في ملك أحد أصوله أو أحد فروعه ، فإن كان برضائه وهو موسر قوم عليه الباقي الذي لا يملكه وعق ، فيدفع قيمة الباقي لشريكه . ويستحب للقادر الذي يجد أحد أصوله أو أحد فروعه مملوكا أن يشتريه حتى يعتق عليه (٣) .

سادسا : إعتاق الرقيق عقوبة على بعض الذنوب والمخالفات والانتهاكات :

جعل الشارع تبارك وتعالى إعتاق الرقيق عقوبة لبعض الذنوب والأخطاء التي يرتكبها الإنسان . ويتضح ذلك في الكفارات ، والبعض منها عقوبات مالية على عمل غير مشروع ارتكبه الإنسان عمدا ، أو حصل منه على طريق الخطأ كفارة الجماع في نهار رمضان :

إذا اتصل الزوج اتصالا جنسيا بزوجه في نهار رمضان عامدا من غير عذر يبيح له الإفطار ، فقد لزمه أن يكفر عن هذا الجرم ، والكفارة أن يعتق

(٢) منى المحتاج ج ٣ ص ١٠٩

(١) سورة التوبة آية رقم ٦٠

(٣) التنبيه للشيرازي ص ٨٩

رفيقاً مؤمناً ، فإن لم يجد وجب عليه أن يصوم شهرين متتابعين ، فإذا لم يستطع الصيام وجب عليه أن يطعم ستين مسكيناً ، فإذا لم يجد فإن هذا الواجب ثبت في فخته إلى أن يستطیع<sup>(١)</sup> .

### كفارة الظهار :

وإذا ظاهر الزوج من زوجته بأن يصدر منه كلام يشبهها فيه بظهر أمه ، كأن يقول لها : أنت على كظهر أمي ، أو أنت مني كظهر أمي ، فقد وجب عليه كفارة إذا عاد لما قال . وهو جرمة كبيرة من الكبائر ، قال الله تعالى « الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم ، وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً »<sup>(٢)</sup> .

وقد أوجب الله تعالى كفارة على المظاهر إذا عاد في ظهاره ، فقال تعالى : « والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقية من قبل أن يتأسا »<sup>(٣)</sup> والعود كما فسره علماء الشافعية هو أن يسكن المظاهر زوجته زمناً يمكن له أن يفارقها فيه بالطلاق ولم يحدث منه هذا الطلاق . لأنه لما شبه زوجته بأمه كان مقتضى هذا أن لا يسكنها زوجته له ، فإذا أمسكها ولم يفارقها بعد أن ظاهر منها فإنه يكون حينئذ عائداً فيما قاله ، لأن العود للقول بخالفته ، تقول العرب قال فلان قولاً ثم عاد له وعاد فيه . أي خالفه ونقضه ، وهذا قريب من قولهم : عاد في هبته .

وكفارة الظهار هي أن يعتق رفيقاً ، فإن لم يجد وجب عليه أن يصوم شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع فعليه أن يطعم ستين مسكيناً ، وستكلم عن شروط الرقيق في الكفارة لأن فيها معاني تحقق ونحماً أفضل للرقيق كما سنبين .

### شروط الرقيق في الكفارة :

يشترط في الرقيق المراد إعتاقه في الكفارة أربعة شروط .

الشرط الأول : الإيمان :

لا بد أن يكون الرقيق مؤمناً ، لأن الله تبارك وتعالى قال في كفارة القتل :

(١) التنبيه الشيرازي ص ٣٨ (٢) سورة المجادلة آية ٣

( فتحرير ربة مؤمنة ) ويلحق بها غيرها من الكفارات، إما عن طريق القياس عليها أو عن طريق حل المطلق في قوله تعالى: ( واستشهدوا شهيدين من رجالكم ) على المقيد في قول الله عز وجل: ( وأشهدوا ذوى عدل منكم ) .. هذا، واشترط الإيمان في الرقيق بحقق معنى، هو أن الحرية بلا شك مزية، والمزايا إنما تمنح لمن يستحقها، وواضح أن الشخص المؤمن قد التزم بشريعة الإسلام والكافر غير معترف أصلاً بشريعة الإسلام ونظامها، والمملتزم بأى نظام — حتى النظم الوضعية — أولى في استحقاق المزايا من غير المعترف به ..

الشرط الثانى: أن يكون الرقيق خالياً من أى عيب يضر بالكسب .  
لأن المقصود من إعتاق الرقيق هو أن يدخل إلى عالم الأحرار مستقلاً بنفسه قادراً على أن يعول نفسه . فاشترط أيضاً أن يكون الرقيق الذى يراد إعتاقه خالياً من أى عيب يكون ضاراً بالعمل أو الكسب إضراراً ينافى . قال العلامة محمد الشريينى الخطيب أحد علماء الشافعية فى القرن العاشر الهجرى :  
« لأن المقصود تكميل حاله . ليتفرغ لوظائف الأحرار ، ولما يحصل ذلك إذا استقل بكفاية نفسه وإلا فيصير كلاً على نفسه وعلى غيره<sup>(١)</sup> » .  
الشرط الثالث : كمال الرق فى الإعتاق عن الكفارة :

ويشترط أيضاً كمال الرق فى الإعتاق عن الكفارة . فلا يصح أن يشتري قريبا له يعتق عليه بمجرد شرائه ، كأن اشترى أباه الرقيق أوجده أو ما مائل ذلك ، وهذا شرط يحقق معنى جليلاً ، إذ إنه يفتح الباب أمام رقيق يمكن أن لا يجد فرصة لفتح باب الحرية أمامه ، لأن الإنسان الذى يجد أباه أوجده أو ابنه أو ابن ابنه رقيقاً سيحتال لشرائه ليكون حراً ، فخرج هذا القريب إلى عالم الأحرار محتمل فى الوقت القريب ، وأما من لا يتصل بقرباه إلى الأحرار فالأمل بعيد فى حريته ، فاشترط أن لا يكون الرقيق قريباً يعتق بمجرد الشراء منقذاً لأمثال هذا ممن لا قريب له حر .

وباشترط كمال الرق في الإعتاق عن الكفارة لا يصح أيضا أن يعتق أم الولد (١) ، لأنها تستحق الحرية من جهة أنها صارت أم ولد ، وهذا المعنى السامى الذى يبناه موجود هنا أيضا ، إذ إن خروجها إلى عالم الأحرار مؤكد بعد موت سيدها ، وفتح باب جديد للحرية أمام رقيق لم يوجد سبب يقربه من الحرية ، أولى من التعجيل بعق من سيعتق بعد حين . إذ إنه بعد فترة من الزمن سيدخل إلى عالم الأحرار رقيقان لا رقيق واحد هو أم الولد .

الشرط الرابع : أن لا يكون العتق نظير عوض :

ويشترط فى عتق الرقيق أن لا يكون هناك عوض سيأخذه المعتق نظير إعاقته رقيقه . وعلى هذا لو أعتق من وجبت عليه الكفارة عبده عن هذه الكفارة بمعرض يأخذه من أحد . لا يصح هذا الإعتاق عن الكفارة (٢) ، وفى هذا الشرط أيضا فتح باب جديد لرقيق حتى يخرج إلى عالم الأحرار . كما هو واضح .

كفارة القتل :

إذا ارتكب إنسان جريمة القتل عامدا علما بالتحريم ، أو وقعت منه هذه الجريمة فى صورة شبه عمد ، أو وقعت منه على طريق الخطأ فإنه يجب عليه كفارة . وهى عتق رقيق مؤمن سليم من العيوب المضرة بالعمل والكسب ، فإذا لم يجد فصيام شهرين متتابعين لقول الله تبارك وتعالى : ( ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير ربة مؤمنة ) وقوله سبحانه : ( فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير ربة مؤمنة ) وقوله تعالى : ( وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير ربة مؤمنة ) .

ولما رواه واثله بن الأسقع قال : أتينا النبي صلى الله عليه وسلم فى صاحب لنا قد استوجب النار بالقتل . فقال : « أعتقوا عنه ربة يعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار » رواه أبو داود .



وتجب هذه الكفارة حتى ولو كان القاتل صيدا ، أو مجنونا ، بل وعبدا ، وضميا<sup>(١)</sup> .

### كفارة اليمين الحائثة :

إذا حلف إنسان وحش في يمينه لزمه كفارة ، وقد اختصت كفارة اليمين من بين سائر الكفارات بكونها بخيرة في الابتداء ، مرتبة في الانتهاء .  
فيتخير الحائف بين ثلاثة أمور :

الامر الأول : عتق رقيق بالصفات التي بينها في كفارة الظهار .

الامر الثاني : إطعام عشرة مساكين .

الامر الثالث : كسوة عشرة مساكين بما يسمى كسوة بما يعتاد لبسه .

فإذ عجز الحائف عن كل واحد من هذه الأمور الثلاثة فإنه يلزمه أن يصوم ثلاثة أيام . لقوله تبارك وتعالى . ( لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام )<sup>(٢)</sup> .

ومن كل ما سبق تبين الأبواب العديدة التي فتحتها الإسلام بأوسع صورة لكي يخرج منها العبيد من ضيق الرق إلى رحابة الحرية ، ولنتنقل بعد ذلك إلى حقوق الأرقاء في الإسلام .

## حقوق الأرقاء في الإسلام

كان الرقيق في الأنظمة السابقة على الإسلام محرومين من أى حق من الحقوق المدنية المكفولة للأحرار ، فلم يكن مسموحا لهم أن يعقدوا أى عقد من العقود ، ولا يسمح لهم بالزواج بعقد كزواج الأحرار ، وجاء الإسلام وأعطاهم حقوقا تعتبر من أهم مال الأحرار من حقوق .

---

(١) منى المحتاج ج ٣ ص ٣٦٠ - ٣٦٢ (٢) سورة المائدة آية ٨٩ .

فأعطى الإسلام لهم حق تكوين الأسر ، فللعبد حق الزواج ، قال تعالى :  
(وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُفْتَنِهِمْ  
اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ <sup>(١)</sup> ) .

ولم يكن الرقيق قبل الإسلام يحصلون على هذا الحق . وكان اتصال ذكورهم  
بإناثهم إنما يتم كما يتم اتصال أى ذكر من الحيوانات بآثاءه ، ولا يقصد بهذا إلا  
إكثارهم كما تتكاثر الحيوانات .

وكما أعطى الإسلام لهم حق الزواج فقد أعطى الإسلام للعبد حق تطليق  
زوجته ، ويستدل بعض العلماء على أن طلاق العبد من زوجته - حق من حقوق  
العبد وليس من حقوق السيد على عبده ، بما روى عن ابن عباس قال : ( أتى النبي  
صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يا رسول الله ، سيدى زوجتى أمته وهو يريد أن  
يفرق بيني وبينها ، قال : فصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر ، فقال :  
يا أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده أمته ، ثم يريد أن يفرق بينهما ، إنما  
الصداق لمن أخذ بالساق ، إلا أن علماء الحديث قد ضعفوا هذا الحديث .  
لكنه مع ضعفه فإنه يتقوى بأدلة أخرى كما بين بعض العلماء ، قال ابن القيم <sup>(٢)</sup>  
إن حديث ابن عباس وإن كان فى إسناده ما فيه . فالقرآن يعضده وعليه عمل  
الناس . وأراد ابن القيم بتعضيد القرآن مثل قول الله عز وجل : ( إِذَا نَكَحْتُمُ  
الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ ) وقوله سبحانه : ( إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ) .

وأعطى الإسلام أيضا للعبد الذى كاتبه سيده حق البيع والشراء حتى يستطيع  
أن يسدد ما عليه لسيدة . ومنع السيد من أن يبيع ما فى يد العبد المكاتب . وكذلك  
منع السيد من أن يتصرف فى أى شئ تحت يد مكاتبه <sup>(٣)</sup> .  
وأباح للسيد أن يأذن لعبده فى التجارة . وإذا أذن له فى التجارة فإنه يمنح  
كل الحقوق المدنية التى تلزم للشغل بالنشاط التجارى <sup>(٤)</sup> .

(١) سورة النور آية ٣٢ .

(٢) نيل الأوطار للشوكانى ج ٦ ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٣) مننى المحتاج ج ٤ ص ٥٢٧ . (٤) الحرية فى الإسلام ص ٤٧ .

وبعد ، فإننا نتم هذا بعدد من الأحاديث التي رويت عن المصطفى صلى الله عليه وسلم ، ومنها يستطيع كل إنسان أن يتبين مدى سمو العلاقة التي أرادها الإسلام بين الأحرار والأرقاء .

يقول عليه الصلاة والسلام : «إن أخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم . فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ولا تكفوم ما يغلبهم ، فإن كلفتموهما يغلبوهما فاعينوهما » .

ويقول صلى الله عليه وسلم : «أما رجل كانت له جارية ، فأدبها فأحسن تأديبها ، وأعتقها وزوجها فله أجران »<sup>(١)</sup> .

وجعل عليه الصلاة والسلام يوصي المسلمين في مرضه الذي لقي الله بعده فيقول : « الصلاة الصلاة وما ملكت أيمانكم » وجعل يرددها حتى ما يفيض بها لسانه .

وقال عليه الصلاة والسلام : «ما أضعت نفسك فهو لك صدقة . وما أضعت ولدك فهو لك صدقة . وما أضعت زوجتك فهو لك صدقة . وما أضعت خادمك فهو لك صدقة »<sup>(٢)</sup> .

وهكذا نرى أن الإسلام قد ضيق تضيقاً شديداً للروافد التي كانت تعد الرق . وفتح الأبواب الكثيرة للخروج من الرق إلى الحرية ، وسما بالعلاقة بين الأرقاء وغيرهم : وأعطاهم حقوقاً لازالة الرق إلى الآن وفي عصرنا الذي نميش فيه — محروم منها كثير من الأحرار في أمريكا وبعض بلدان أوربا . ومشأ كل الملونين في هذه البلاد معروفة غير خافية .

---

(١) صحيح البخاري بحاشية السندی ج ٢ ص ٨٣ .

(٢) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٤٩٥ .

# الفصل الثامن

## المعاهدات في الإسلام

معنى المهادنة والمعاهدة في الفقه الإسلامي :

المهادنة ، والمهدة ، والمودعة ، والمسالمة ، والمعاهدة ، كلها بمعنى واحد ومعناها في اصطلاح فقهاء المسلمين : عقد يتضمن مصالحه أهل الحرب على ترك القتال مدة بعوض وبغير عوض<sup>(١)</sup> .

معناها في القانون الدولي العام :

عرفها البعض بأنها اتفاق يكون أطرافه الدول أو غيرها . من أشخاص القانون الدولي<sup>(٢)</sup> ، من يملكون أهلية إبرام المعاهدات<sup>(٣)</sup> . وعرفها البعض الآخر بأنها : اتفاق يعقد بين دولتين أو أكثر لتنظيم علاقات قانونية ودولية وتحديد القواعد التي تخضع لها<sup>(٤)</sup> .

ولما كانت اتفاقية فيينا سنة ١٩٦٩ لقانون المعاهدات قد قصرت معنى المعاهدة على الاتفاقات التي تعقد بين الدول . فإن هذا يفيد أن المعاهدة لا يصح إطلاقها — في القانون الدولي العام — على العقود التي تتم بين

(١) نهاية المحتاج للمدلى ج ٨ ص ١٠٠ وحاشية الشيرازي ج ٨ ص ١٠٠ والمدنى لابن قدامة ج ١٠ ص ٥١٧ (٢) أشخاص القانون الدولي العام وهي : الدولة ، وهي أم الشخصيات الدولية ، والبابا الكاثوليكي ، والمنظمات الدولية ، وقد اختلف فقهاء القانون الدولي في الفرد هل يعتبر من أشخاص القانون الدولي أم أنه لا يتمتع بالشخصية الدولية . راجع في هذا : الوجيز في القانون الدولي العام للدكتور محمد حافظ غانم ص ٨٤

(٣) الوجيز في القانون الدولي العام للدكتور محمد حافظ غانم ص ٤٦٣

(٤) الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام للمستشار علي علي منصور ص ٣٩٩

الوحدات التي لا تتمتع بالشخصية الدولية ، كالاتفاق الذي يعقد بين قبيلة وقبيلة ، وكالاتفاق الذي يتم بين الدول والأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، وكالاتفاق الذي يتم بين الدول والأفراد العاديين<sup>(١)</sup> .

وهنا يختلف الفقه الإسلامي مع الفقه القانوني ، إذا إن المعاهدة بمعناها في في الفقه الإسلامي يصح إطلاقها على كل اتفاق بين الدولة الإسلامية وأى مجموعة من أهل الحرب ، سواء أكان الذي اتفق مع الدولة الإسلامية دولة أخرى من أهل الحرب ، أو قبيلة منهم أو إقليما كذلك .

غير أنه إذا كان القانون الدولي العام لا يسمى الاتفاق الذي يتم بين الدولة والأفراد العاديين معاهدة فإن ذلك يتفق مع الفقه الإسلامي . فالفقه الإسلامي كذلك لا يعتبر ذلك معاهدة وإنما يعتبر ذلك عقد أمان .

هذا ، وقد أمر الله تبارك وتعالى ألا تمسك بالحرب بل نوقها إذا عرض الأعداء السلام علينا فقال سبحانه : « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله فإنه هو السميع العليم »<sup>(٢)</sup> وهذا مما يؤكد أن الحرب لا يلجأ إليها في الإسلام إلا عند الاضطرار إذا لم يوجد طريق آخر غيرها كما سبق بيانه .

#### حكم المعاهدة :

المعاهدة جائزة في الإسلام إذا ترتب عليها مصلحة للمسلمين ، كأن يكونوا في حالة ضعف ويستطيعوا خلال مدة المعاهدة أن يقووا أنفسهم أو أن يكون هناك أمل في إسلام الأعداء لو أوقفنا الحرب ، أو غير ذلك من المصالح . وعلى ذلك فلا تجوز المعاهدة إذا لم تكن محققة لمصلحة المسلمين<sup>(٣)</sup> .

---

(١) دروس في القانون الدولي العام للدكتور جعفر عبد السلام ص ٣٩ مكتوب بالآلة الخارطة .

(٢) سورة الأتقال آية ٦١

(٣) المتن ج ١٠ ص ١٥٧ وشرح فتح القدير للسكال بن المهام ج ٤ ص ٢٩٣ .

وقد تكون واجبة كما إذا ترتب على عدمها حقوق ضرر بالمسلمين لا يمكن تداركها<sup>(١)</sup>.

### الدلائل على جوازها :

يستدل على جرز المعاهدة بالقرآن الكريم ، والسنة النبوية ، وإجماع العلماء ، أما القرآن الكريم فقوله سبحانه : « براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين »<sup>(٢)</sup> : وقوله تعالى : ( وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله ) وأما دليلها من السنة فهادثة النبي صلى الله عليه وسلم لقربش عام الحديبية ، وقد أجمع العلماء على جوازها بالشروط المطلوبة فيها .

### أول معاهدة في الإسلام :

كانت أول معاهدة في الإسلام هي المعاهدة التي عقدها النبي صلى الله عليه وسلم مع اليهود في المدينة بعد أن استقر هو والمسلمون فيها ، وتضمنت هذه المعاهدة تحالفه عسكرية على التعاون بين المسلمين وبين اليهود على أعدائهما وكل منهما يلتزم بنفقة قواته ، وأن يحتفظ كل من الفريقين بدينه وماله وأن قريشاً هي عدو للطرفين إلى غير ذلك من الأحكام<sup>(٣)</sup>.

### شروط صحة المعاهدة :

لا بد من توافر عدة أمور في المعاهدة حتى تكون صحيحة ، وإليك هذه الشروط .

أولاً : أن تكون هناك مصلحة للمسلمين ترتب على هذه المعاهدة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) نهاية المحتاج ج ٨ ص ١٠٠ .

(٢) سورة التوبة الآية الأولى .

(٣) انظر الشريعة الإسلامية والقانون الدولي امام المستشار طي على منصور ص ٣٨٥ .

(٤) البدائع للسكاسي ج ٧ ص ١٠٨ والوجيز للنزالي ج ٢ ص ١٢٣ .

ثانيا : يشترط في عقدھا لجميع الکفار أن يكون من عقدھا معهم هو رئيس الدولة الإسلامية أو نائبه . وأما إذا كانت المعاهدة مع كفار إقليم معين فالشرط أن يكون من عقدھا أحد ثلاثة : هم رئيس الدولة ، ونائبه ، ومن جعله رئيس الدولة والیا علی هذا الإقليم<sup>(١)</sup> .

ثالثا : يرى الشافعية والحنابلة أنه لا بد في صحة عقد المعاهدة من تحديد مدة هذه المعاهدة ، فإذا كانت المعاهدة لم يقدر لها مدة فهي غير جائزة ، لأن هذا يؤدي إلى ترك الجهاد بالكلية<sup>(٢)</sup> .

رابعا . ألا تتنافى المعاهدة مع ما هو واجب من عزة الإسلام . فإذا ما كانت منافية لعزة الإسلام فتعتبر غير صحيحة كما إذا تضمنت اشتراط منع فك الأسرى المسلمين الذين أسروهم في الحرب ، أو اشتراط أن تترك لهم ما استولوا عليه منا أو من النعمين ، أو أن نرد إليهم أسيراً مسلماً قد هرب منهم أو غير ذلك مما يتنافى بعزة الإسلام ، وقد بين الفقهاء أنه لو اضطر المسلمون إلى بذل الأموال لينقذوا أسرى عند الکفار يعذبونهم ، أو اضطروا إلى بذلها للخوف من الکفار أن يستأصلوا المسلمين ، فإنه في هذه الحالة يجب بذل المال دفعا لهذا الضرر<sup>(٣)</sup> .

وقد اختلف العلماء فيما إذا اشترط في المعاهدة أن نرد عليهم من جاءنا مسلماً منهم على رأيين .

الأول : ما يراه الإمام الشافعي ، وهو وجوب الوفاء به في الرجال دون النساء .

---

(١) نهاية المحتاج ج ٨ ص ١٠٠ والوجيز للنزالي ج ٢ ص ١٢٢

(٢) للنبي ج ١٠ ص ١٧٥ ونهاية المحتاج ج ٨ ص ١٠١ والوجيز للنزالي ج ٢ ص ١٢٣

(٣) الوجيز للنزالي ج ٢ ص ١٢٣ ونهاية المحتاج ج ٨ ص ١٠٢

الثاني : ما يراه الإمام مالك، والحنفية، وهو بطلان الشرط ، فلا يجب الوفاء به

### مستند الرأي الأول :

يستند الرأي الأول إلى ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في الحديبية ، فإنه عليه الصلاة والسلام حينما جاءه أبو جندل بن عمرو بن سهيل وكان قد أسلم ، رده ، فصار أبو جندل ينادى : يا معشر المسلمين أؤرد إلى المشركين يفتنونى عن دينى ، فقال عليه الصلاة والسلام - لأنه كان قد قبل من المشركين فى شروط صلح الحديبية أن يرد عليهم من جاء مسلما منهم - « اصبر أبا جندل واحتسب ، فإن الله جاعل لك ولمن معك من المستضعفين فرجا ونجرا » ، وكذلك رد النبي صلى الله عليه وسلم أبا بصير .

وأما اشتراط رد النساء إذا جئن إلينا مسلمات فلا يجوز. لقول الحق تبارك وتعالى : ( فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار ) .

### مستند الرأي الثانى :

أن هذه الآية الكريمة التى نهت عن إرجاع المؤمنات إلى الكفار قد نسخت جواز إرجاع الرجال أيضا ، لأنه لا فرق بين النساء والرجال فى ذلك ، ووقت أن كان إرجاع الرجال مشروعا كان القوم الذين يسلم أحد منهم لا يبالغون فى تعذيره ، وكانت كل قبيلة تتولى ردع من أسلم منها ، ولا تتعرض له قبيلة أخرى ، وكان ما يفعلونه مع من أسلم لا يتعدى القيد والسب والإهانة ، ولكن الأمر الآن على خلاف ذلك<sup>(١)</sup> .

---

(١) فتح القدير للكمال ابن الهمام ج ٤ ص ٢٩٦ .



خامسا: ألا تناقض المعاهدة مبادئ الإسلام وما يهتم قواعد وهذا شرط مستق من قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل»، وعلى هذا فكل معاهدة يمكن أن يترتب عليها إتاحة الفرصة للأعداء لكي يهجموا على بعض بلدان المسلمين، أو يترتب عليها ضعف لشأن المسلمين وتفرقهم تكون غير صحيحة.

وقد اتفق القانون الدولي العام مع الشريعة الإسلامية في هذا الشرط، إذ إن القانون الدولي العام يشترط في محل المعاهدة أن يكون ممكنا ومشروعا<sup>(١)</sup>، فإذا لم يكن المحل مشروعا كانت المعاهدة غير صحيحة، كالاتفاقات التي تتم بين دولتين أو أكثر لتسهيل عملية الاتجار في المخدرات، أو تكون منافية لتعهد سابق مبهرم بين أحد طرفي المعاهدة وطرف ثالث، أو للاعتداء على دولة أخرى كالاتفاق بين إنجلترا وفرنسا وإسرائيل على مهاجمة مصر سنة ١٩٥٦<sup>(٢)</sup>.

سادسا: أن تكون المعاهدة ناشئة عن تراض من كل من الدولتين الإسلامية وغير الإسلامية، وقد اتفق القانون الدولي العام أيضا مع الشريعة الإسلامية في هذا الشرط، فإن المعاهدة باعتبارها اتفاقا دوليا لا بد أن تتوافر أركانها وهي الأهلية والمحل والرضا<sup>(٣)</sup>.

سابعا: أن تكون المعاهدة واضحة الأغراض محددة الأهداف جلية لا تحمل تھوصها التأويل<sup>(٤)</sup>.

#### الأثر المترتب على عقد المعاهدة :

١ - لزوم الوفاء بها<sup>(٥)</sup> لقوله تبارك وتعالى: (يا أيها الذين آمنوا أوفوا

(١) الوجيز في القانون الدولي العام للدكتور محمد حافظ غانم ص ٤٦٦ .

(٢) دروس في القانون الدولي العام للدكتور جعفر عبد السلام ص ٤ المصدر السابق

(٣) المصدر السابق ص ٤٧ .

(٤) الإسلام عقيدة وشريعة لشيخ محمود شلتوت ص ٤٧٦ ، ٤٧٧ .

(٥) الوجيز للنزالي ج ٢ ص ١٢٣ .

بالعقود<sup>(١)</sup>، وقوله سبحانه: (فَاتَّقُوا اللَّهَ عَهِدَ إِلَى مَدَتِهِمْ<sup>(٢)</sup>) .  
 ٢ - أن يأمن الكفار على أنفسهم وأموالهم ونسائهم وأولادهم لأن المعاهدة يجب بها ما يجب بعقد الأمان فيجب على رئيس الدولة الإسلامية أن يعمل على حمايتهم من اعتداء أحد من المسلمين أو أهل الذمة عليهم، فإذا أتلّف واحد من المسلمين أو من الأنبياء مالا لواحد منهم فعليه ضمانه<sup>(٣)</sup> .

إذا خيفت حياتهم جاز نبد المعاهدة :

إذا خاف رئيس الدولة الإسلامية أن يخون الكفار العهد بأن بانت له أمانة تدل على ذلك جاز نبد عهدهم وهم حينئذ المتسيبون في نبد العهد . أما إذا لم تظهر أمانة دالة على أنهم يريدون الخيانة فإن نقض عهدهم حينئذ يكون حراما<sup>(٤)</sup> قال تعالى: (ولما تخافن من قوم خيانة<sup>(٥)</sup>) فانبذ<sup>(٦)</sup> إليهم على سواء<sup>(٧)</sup>)  
 أى أعلمهم بنقض عهدهم حتى تصير أنت وهم سواء في العلم ، ولا يجوز لرئيس الدولة أو نائبه أن يبدأهم بالحرب قبل أن يعلمهم بأننا قد نبذنا عهدهم وذلك لأمرين :

أولهما : الآية الكريمة السابقة فإنها تدل على وجوب إعلامهم بنقض عهدهم معهم .

ثانيهما : أن هؤلاء الذين عاهدناهم لهم الأمان بحكم العهد الذى بيننا وبينهم فلا يجوز قتلهم ولا الاعتداء عليهم بأى نوع من أنواع الاعتداء<sup>(٨)</sup> .

وبعد أن ينقض عهدهم ويعلمهم به يجب عليه أن يبلغهم بأمنهم وفاء للعهد الذى بيننا وبينهم<sup>(٩)</sup> فلا يجوز الغدر في شريعة محمد صلى الله عليه وسلم لقوله عليه الصلاة والسلام : أربع من كن فيه كان منافقا خالصا، ومن كانت فيه خلة

(١) سورة المائدة الآية الأولى . (٢) سورة التوبة آية ٤ .

(٣) بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٠٩ والتميز ج ١٠ ص ٥٢٢ .

(٤) نهاية المحتاج ج ٨ ص ١٠٣ . (٥) أى غشا وقضا للعهد .

(٦) النيز : الرى والرفق . (٧) سورة الانفال آية ٥٨ .

(٨) التميز ج ١٠ ص ٥٢٢ .

(٩) الوجيز للقرآن الى الجزء الثانى ص ١٢٢ .

منهن كانت فيه خلة من ففاق حتى يدعها ، إذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدو ، وإذا وعد أخلف ، وإذا خاصم فجر ، أى إذا خاصم زاد فى الشر .

اعتراض وجوابه :

قد يقول قائل : كيف يجوز لنا أن نقضى العهد الذى بيننا وبينهم ، إذا كان الحاصل مجرد الخوف من خيائهم ، مع أن الخوف ظن والعهد الذى بيننا وبينهم يقين ثابت ، فكيف يسقط اليقين الثابت بالظن ؟ أجاب ابن العربى عن هذا الاعتراض من وجهين :

الوجه الأول : أن الخوف قد يأتى بمعنى اليقين ، كما يأتى الرجاء بمعنى العلم ، كما فى قول الله عز وجل : ( ما لكم لا ترجون الله وقارا<sup>(١)</sup> ) .

الوجه الثانى : أن الحياة إذا ظهرت آثارها وثبتت دلائلها وجب حيثنذ نبذ العهد . لئلا يؤدى استمرارنا على عهدنا معهم إلى إيقاعنا فى الهلاك . وجاز - ضرورة - أن يسقط اليقين هنا وهو العهد الذى بيننا وبينهم<sup>(٢)</sup> .

فإذا وصل خبر النبذ إلى رئيسهم فعندئذ يجوز للمسلمين أن يبدؤهم بالقتال لأن الظاهر أن رئيسهم قد أبلغهم بخبر نبذنا للعهد بعد أن أخبرناه به ، إلا إذا تيقنا أن قومه لم يعلموا بهذا النبذ فلا يجوز قتالهم لأن نقض العهد بيننا وبينهم إذا لم يعلموا به لا يرفع الأمان الأول الذى أعطينا لهم فى المعاهدة<sup>(٣)</sup> .

وهكذا نرى أن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم قد نهت عن الغدر بالعدو ، وأوجبت إعلانها بالحرب ، وهذا أحد المبادئ السامية التى جاء بها الإسلام منذ أربعة عشر قرناً ، ولم يهتد إليه القانون الوضعى إلا منذ سنوات قليلة حين انعقد مؤتمر لاهاى سنة ١٩٠٧ وأوجب ألا تبدأ الأعمال الحربية إلا بعد إخطار سابق لا لبس فيه ، وأن يكون هذا الإخطار إما على صورة إعلان حرب مسبب ، وإما على صورة إنذار نهائى يبين فيه أن الحرب تعتبر قائمة بين الدولتين إذا لم تستجيب الدولة التى وجه إليها الإنذار إلى ما تطلبه الدولة التى وجهته<sup>(٤)</sup> .

(١) سورة نوح آية ١٣ . (٢) الجامع لاحكام القرآن للقرطبى ج ٨ ص ٣٢٠ ، ٣٢١ .

(٣) شرح فتح القدير لابن الهمام ج ٤ ص ٢٩٤ والبدائع ج ٧ ص ١٠٩ .

(٤) ميثاق الامم والشعوب للدكتور عبد الفتاح حسن .

### مدة المعاهدة :

يرى الشافعية أنه عند تحديد مدة المعاهدة ننظر فيما أن يكون المسلمون في حالة قوة وإما أن يكونوا في حالة ضعف ، فإذا كان المسلمون في حالة قوة ورأى رئيس الدولة المصلحة في المعاهدة فإنه يجوز أن يعقدها معهم مدة أربعة أشهر لقوله تعالى : « براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين<sup>(١)</sup> » والمعنى هذه براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتمهم من المشركين، تصرّح من الله عز وجل بأن الله ورسوله بريئان من عهودهم ، فسيروا أيها المشركون آمنين حيث شتم مدة أربعة أشهر لا يتعرض لكم خلالها أحد بإيذاء ، فإن تبتم عن الشرك في خلال هذه المدة كنتم معدودين من المسلمين وإن توليتم فاعلموا أنكم غير معجزي الله ولكم في الآخرة عذاب عظيم<sup>(٢)</sup> ولا تجوز المعاهدة في حالة قوة المسلمين أن تصل مدتها إلى سنة وذلك لأن السنة هي المدة التي يدفع فيها الجزية فيمتنع تقريرهم فيها من غير أن يدفعوا الجزية للمسلمين ، وكذلك لا يجوز على الرأي الراجح عند الشافعية أن تكون مدة المعاهدة زائدة على أربعة أشهر ودون السنة .

وأما إذا كان المسلمون في حالة ضعف فإنه يجوز في هذه الحالة أن تعقد معهم المعاهدة لأكثر من سنة إلى عشر سنوات<sup>(٣)</sup> على أن يكون تحديد المدة اللازمة للمعاهدة مبنياً على حاجة المسلمين فإذا اقتضت الحاجة عقد المعاهدة لمدة سنة عقدت لمدة سنة ، وإذا اقتضت الحاجة الزيادة على ذلك فيجوز إلى عشر سنوات فقط . واستدلوا على ذلك بأن الله تبارك وتعالى قد قال : ( فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم<sup>(٤)</sup> ) وهذا عام خص منه مدة السنوات العشر لأن النبي

---

(١) سورة التوبة . الآيتان الأولىان .

(٢) المصحف القسري لمحمد فريد وجدي ص ٢٣٩ .

(٣) الوجيز للقرآني الجزء الثاني ص ١٢٣ . (٤) سورة التوبة آية ٥ .

صلى الله عليه وسلم قد هادن قريشا يوم الحديبية عشر سنوات ، فازاد على العشر يبقى على مقتضى العموم<sup>(١)</sup> .

وعلى هذا فإذا عقدت المعاهدة لمدة تزيد على عشر سنوات فإنها تبطل في المدة الزائدة على السنوات العشر ، وأما العشر السنوات ففيها خلاف حيثئذ ، أى حين الزيادة على العشر ، فقال بعض العلماء تبطل المعاهدة فيها هى أيضا وقال البعض الآخر تبطل فيما زاد على العشر ، وأما العشر فالمعاهدة فيها صحيحة . ويوافق ما يراه الإمام أحمد فى بعض الروايات ما يراه الشافعية من عدم جواز المعاهدة لمدة تزيد على عشر سنوات .

وبين بعض علماء الشافعية أنه إذا انقضت المدة مع بقاء حاجة المسلمين إلى عقد المعاهدة فإنه فى هذه الحالة يجوز استئناف عقد آخر بمدة أخرى<sup>(٢)</sup> . وأما أبو حنيفة فيرى أنه يجوز عقد المعاهدة لمدة تزيد على عشر سنوات لو انقضت مصلحة المسلمين ذلك ، وذلك لأن العام فى قوله تعالى ( فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ) قد خص منه العشر السنوات لمعنى ، هو أن مصلحة المسلمين قد تكون فى المعاهدة أكثر منها فى الحرب ، وهذا المعنى كما يوجد فى العشر السنوات فإنه يمكن أن يوجد فيما زاد عليها<sup>(٣)</sup> .

هل تجوز المعاهدة على مال يدفعونه لنا أو ندفعه لهم ؟

يجوز عقد المعاهدة معهم على ألا يدفعوا لنا شيئا ، بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم قد هادن قريشا يوم الحديبية على غير مال ، ويجوز أيضا مهادتهم على أن يدفعوا للمسلمين مالا ، لأنه إذا جازت المعاهدة من غير مال يدفعونه لنا فإنها تجوز مع المال من باب أولى .

وأما دفع المال من جهتنا لهم فنحن نرى كما يرى بعض علمائنا أن ذلك ممنوع فى غير الضرورة ، لأن فيه صفازا للمسلمين ، وأما إذا كان هناك ضرورة

---

(١) نهاية المحتاج ج ٨ ص ١٠١ . (٢) الصدد السابق ج ٨ ص ١٠١ .

(٣) التتج ١٠ ص ٥١٨ و ٥١٩ .

فإنه يجوز كما إذا خيف على المسلمين الهلاك أو الأسر، وذلك لأنه إذا كان يجوز للاسير أن يفتدى نفسه بالمال فكذلك الأمر هنا ، وإذا كان في بذل المال للكفار صفار . فإن ذلك يجوز تحمله لكي تدفع به صفارا أعظم منه وهو القتل ، أو الأسر ، أو سبي الذرية الذين يفضى سيهم إلى كفرهم ، وقد روى أن الحارث بن عمرو الخطفاني بعث إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إن جعلت لي شطر ثمار المدينة ولأملأها عليك خيلاً ورجلاً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم حتى أشاور السعد ، يعني سعد بن عبادة وسعد بن معاذ وسعد بن زرارة فشاوهم النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله إن كان هذا أمراً من السماء فتسلم لأمر الله تعالى ، وإن كان برأيك وهو اك ابتعنا برأيك وهو اك ، وإن لم يكن أمراً من السماء ولا برأيك وهو اك فوالله ما كنا نعطيهم في الجاهلية بيرة ولا تمرة إلا شراء أو قرى . فكيف وقد أعزنا الله بالإسلام ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم لرسوله أسمع ؟ فهذا الخبر يدل على أنه يجوز أن نهانهم في حالة ضعفنا على أن تدفع لهم مالا لأن ذلك لو لم يكن جائزاً عند نصف المسلمين لما استشار النبي صلى الله عليه وسلم فيه <sup>(١)</sup> .

ما تنتهى به المعاهدة :

تنتهى المعاهدة بعدة أمور :

- ١ — أن يعلن إنهاء أحد الطرفين صراحة .
- ٢ — انتهاء المدة المحددة في المعاهدة .
- ٣ — أن يحصل من الكفار ما يدل على أنهم نبذوا العهد، مثل ما إذا خرج منهم جماعة إذن رئيس دولتهم فقطعوا الطريق على المسلمين في دار الإسلام . لأن رئيسهم إذا أذن في ذلك فإنه يدل على أنهم قد نبذوا العهد الذي يبتنا وبينهم .
- وأما إذا خرج جماعة منهم فقطعوا الطريق في دار الإسلام وكان خروجهم من غير إذن رئيسهم، فإن كانوا جماعة لا قوة لهم ولا شوكة فإن ذلك لا يعتبر

نقضاً للعهد بيننا وبين من عاهدناهم . وأما إذا كانوا جماعة لهم قوة وشركة وقد خرجوا من غير أن يأخذ لهم رئيسهم ولا أن يأخذ لهم أهل بلادهم ، فرئيسهم وأهل دولتهم على ما بيننا وبينهم من عهد ولكن ينتقض العهد الذي بيننا وبين هؤلاء الخارجين لقطع الطريق ، فيباح قتالهم واسترقاقهم ، لأنه قد حصل منهم نقض للعهد . وإذا ما نقض المعاهدون العهد الذي بيننا وبينهم جاز أن نقاتلهم ولا نبذل إليهم عهدهم لقوله سبحانه : « وإن فكثروا إيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر <sup>(١)</sup> » ، وقال تعالى : « فاستقاموا لكم فاستقيموا لهم <sup>(٢)</sup> » ، ولما نقضت قريش العهد الذي كان بين الرسول الله عليه وسلم وبينها سار إليهم بحيشه من غير أن يبذل إليهم عهدهم وحاربهم وفتح مكة <sup>(٣)</sup> .

على أنه ينبغي أن يعلم أنه يجب على رئيس الدولة الإسلامية أو من ينييه أن يبلغهم مكاناً يأمنون فيه منا وعن معاهدتهم من غيرهم إذا كنا قد خفنا خيانتهم فنبتذنا عهدهم ثم أبلغناهم به ، أو إذا كانت المدة التي حدثت للمعاهدة قد انتهت ، وذلك لأنه يجب علينا الوفاء بالعهد الذي بيننا وبينهم فلا يجوز قتالهم بعد أن أخبرناهم بببذنا للعهد أو بعد انتهاء مدة المعاهدة قبل أن يصلوا إلى مكان يأمنون فيه على أنفسهم منا وعن معاهدتهم من غيرهم <sup>(٤)</sup> .

وأما إذا كانوا قد بدأوا بالخيانة فلا يجب على رئيس الدولة الإسلامية أن يبلغهم بأننا قد ببذنا العهد الذي بيننا وبينهم إذا كانت الخيانة قد حدثت باتفاقهم ، لأنهم في هذه الحالة أى حالة بدتهم بالخيانة قد صاروا ناقضين للعهد فليس هناك حاجة تدعو إلى أن نعلن نحن من جانبنا أننا نقضناه <sup>(٥)</sup> .

وينبغي كذلك أن نعلم أنه كما تنتقض المعاهدة بالاعتداء على حياة أو مال المسلمين فكذلك تنتقض باعتدائهم على حياة أو مال الذميين .

(١) سورة التوبة آية ١٢ . (٢) سورة التوبة آية ٧ .

(٣) الشرح الكبير لمبد الرحمن بن محمد ج ١٠ ص ٥٧٥ والجامع لأحكام القرآن

للقرطبي ج ٨ ص ٣٢ (٤) نهاية المحتاج ج ٩ ص ١٠٢ ، ١٠٣

(٥) الهداية شرح بداية للبتدى للبرغيناني ج ٥ ص ٢٩٤ ، شرح فتح

التقدير ج ٤ ص ٢٩٤

وبهذا يتبين كلامنا عن المعاهدات في الإسلام ومنه نستطيع أن نبين الأمور الآتية :

أولا : أن الله تبارك وتعالى قد أمرنا بأن نطبي نداء السلام إذا مادعينا إليه.  
ثانيا : أن المعاهدات في الإسلام ليست جبرا لأحد الأطراف وإنما هي بالرضا والاختيار التام .

ثالثا : أن جواز المعاهدات في الإسلام مرهون بمصلحة المسلمين ، فإذا لم تكن هناك مصلحة تعود على المسلمين فلا تجوز تلك المعاهدة .

رابعا : أن الشريعة الإسلامية تحث على الوفاء بالعهود وتحذر من النفر والخيانة .

خامسا : أن المعاهدات لا يصح أن تكون منافية للمبادئ التي أنت بها هذه الشريعة .

سادسا : أن رئيس الدولة الإسلامية لا يجوز له أن يعمل أمرا يتنافى مع عزة الإسلام والمسلمين .

سابعا : أن غير المسلم من الذميين له نفس حق المسلم في حماية الدولة لنفسه وماله ، وأهله ، وأى اعتداء من جانب من عاهدناهم على حياة أو مال الذي هو كالاعتداء على حياة أو مال المسلمين ، به تنتقض المعاهدة إذا كان ذلك قد حدث باتفاق هؤلاء الذين قد ارتبطنا بهم بهذه المعاهدة .



# الفصل التاسع

## الأراضي المفتوحة وأحكامها

تمهيد :

نحب أن نهد الكلام عن أحكام الأراضي المفتوحة ببيان معاني : الجزية .  
والخراج ، والغنمة ، والفيء ، وذلك لأنه سيرد ذكر هذه الكلمات في هذا البحث :  
فأما الجزية : فهي مقدار من المال يؤخذ من الكافر في كل عام من أجل إقامته  
بدار الإسلام ، وإشعاره به بعلو شريعة الإسلام ، وقد سبق أن تكلمنا عن  
الجزية عند الكلام عن ملاحع علاقة المسلمين بأهل الذمة .

وأما الخراج : فهو في اللغة ما يعصل من غلة الأرض<sup>(١)</sup> ، وأما في اصطلاح  
العلماء فهو كما ذكرنا في أقسام حق الله : ما يوضع على الأرض الخراجية  
من حقوق تؤدى عنها<sup>(٢)</sup> .

وينقسم الخراج إلى قسمين :

أولها : خراج التوظيف وهو أن يجعل على الأرض مبلغ محدد من  
النقود .

وثانيهما : خراج المقاسمة وهو أن يكون الواجب دفعه هو بعض الخارج  
من الأرض كربعها أو ثلثها وهكذا<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الصباح للثرياب الخاء والراء والجيم .

(٢) الاحكام السلطانية للماوردي ص ١٤٦ .

(٣) مصادر تمك الأرض بدون مقابل رسالة دكتوراه للشافعي عبد الرحمن ص ١٦٥

وأما الغنيمة فهي كل مال غلب عليه المسلمون بالقتال حتى يأخذوه من الكفار عنوة <sup>(١)</sup> .

وأما النية فهو كل مال وصل إلينا من المشركين عفواً من غير قتال ولا إيجاف خيل ولا ركاب <sup>(٢)</sup> ، وذلك مثل المال الذي تركوه فزاعاً من المسلمين ، والجزية أيضاً ، والحراج كذلك ، وكذلك الأموال التي يموت عنها من لا وارث له من أهل النعمة ، وكذا مال المرتد إذا قتل أو مات ، وعشر تجارتهم <sup>(٣)</sup> .

#### أقسام الأرض التي يستولى عليها المسلمون :

الأراضي التي يستولى عليها المسلمون تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : الأراضي التي ملكها المسلمون بالقوة والقهر حتى فارقتها سكانها بالقتل أو الأمر .

القسم الثاني : الأراضي التي تملك عفواً من غير قتال .

القسم الثالث : الأراضي التي يستولى المسلمين عليها صلحاً على أن نفر في أيديهم بخراج يؤدونه عنها .

#### أحكام كل قسم من هذه الأقسام :

أما القسم الأول : فقد اختلف العلماء في حكمه بعد أن يستولى المسلمون عليه . فالشافعية يرون أن هذه الأرض تكون غنيمة كالأموال المنقولة التي

---

(١) الحراج : ليحيى بن آدم القرني ص ١٨ .

(٢) الأحكام السلطانية للمواردى ص ١٢٦ والأحكام السلطانية لابن يملى محمد بن

الحسين الفراء ص ١٣٦ وسبل السلام للضعاين ج ٤ ص ٤٦ .

(٣) كفاية الأخيار ج ٢ ص ١٣٢ .

يستولى عليها المقاتلون، ويكون تقسيمها تقسيم الغنائم وهو أن يجعل أربعة أخماسها للذين حضروا المعركة التي تم بها الاستيلاء على هذه الأرض، وهم ينوون الاشتراك في القتال حتى ولو لم يحصل منهم قتال بالفعل، والسهم الخامس لله وللرسول ولذئ القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل، إلا إذا طابت نفس المقاتلين فتنازلوا عن نصيبهم وهو أربعة أخماسها فتوقف كلها على المصالح العامة للمسلمين<sup>(١)</sup>. وهذا الرأى هو ما يراه الظاهرية أيضاً<sup>(٢)</sup>.

ويرى المالكية رضى الله عنهم أنها تصير وقفاً على المسلمين من وقت الاستيلاء عليها وليس للمقاتلين حق قسمتها فيما بينهم<sup>(٣)</sup>.

وأما الحنفية فيرون أن رئيس الدولة الإسلامية مخير فيها بين أمرين :

الأمر الأول : أن يقسمها بين المقاتلين الذين استولوا عليها بعد إخراج الخمس للجهات التى يصرف إليها فتكون أرضاً عشرية .

الأمر الثانى : أن يعيدها إلى أبهى المشركين نظير خراج يؤدونه عنها فتكون أرض خراج . والمشركون يكونون بها أهـل ذمة يدفعون الجزية للمسلمين<sup>(٤)</sup> .

ثم إن هذه الأرض تعتبر دار إسلام سواء أكان المسلمون هم الذين يسكنونها أم أعيد المشركون إليها ، وذلك لأن المسلمين أصبحوا هم المالكين لها فلا يجوز أن يتنازل عنها المسلمون للمشركين لثلا تحول إلى دار حرب .

وأما القسم الثانى وهو الأراضى التى ملكت عفواً من غير أن يقاتل المسلمون عليها فقد اختلف العلماء فيها .

(١) انظر منى المحتاج بشرح المهاج ج ٣ ص ١٠٢ ، ج ٤ ص ٢٣٤ .

(٢) المحلى لابن حزم ج ٧ ص ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٣) حاشية السوقى على الشرح الكبير للدردير ج ٢ ص ١٨٩ .

(٤) فتح التقدير للكمال بن الممام ج ٤ ص ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٥٩ .

فبعضهم يرى أنها تصير بمجرد الاستيلاء عليها وقفا على المسلمين ، وبعضهم يرى أنها لا تصير وقفا قبل أن يقفها رئيس الدولة بالانقضاء بمجرد الاستيلاء ، ويفرض عليها خراجا يكون أجرة لرقابها ، ويؤخذ هذا الخراج ممن يستغلها ، سواء أكان مسلما أم معاهدا ، ولا يقتصر ما يؤخذ على الخراج بل إن الزرع والثمار التي تنتجها هذه الأرض يخرج منها عشرها بجانب المقدار المحدد خراجا عليها ، غير أنه إذا كانت الثمار التي تنتجها من نخل كانت موجودة على هذه الأرض وقت أن استولى المسلمون عليها فتكون هذه النخل موقوفة هي الأخرى كالأرض لا يجب في ثمارها عشر ، ورئيس الدولة غير فيها بين أمرين هما جعل خراج عليها . والمساقاة على ثمارها<sup>(١)</sup> .

وأما النخل الذي يستجد غرسه بعد ذلك فيكون معشورا وأرضه أرض خراج .

ويرى أبو حنيفة أنه لا يجتمع عشر وخراج ويسقط العشر بالخراج . وهذه الأرض صارت دار إسلام ، ولا يجوز أن يتصرف فيها بالبيع ولا بالرهن ، وأما ما يستجد فيها من نخيل وأشجار فيجوز بيعه .

وأما القسم الثالث : وهو الأراضي التي استولى عليها المسلمون صلحا على أن تترك في أيديهم نظير خراج يدفعونه للمسلمين عن هذه الأرض فهذا القسم ضربان :

الضرب الأول : أن يكون رئيس الدولة قد صالحهم على أن تصير الأرض ملكا لنا ، وحينئذ فإنها تصير وقفا من دار الإسلام ، ولا يجوز أن يتصرف فيها

---

(١) المساقاة في اللغة مشتقة من السق بفتح السين مشدودة وسكون القاف سميت بذلك لأنها تحتاج إلى السق الذي هو أكثر الاعمال فيها

وأما معناها في اصطلاح الفقهاء فهي أن يامل إنسان إنسانا آخر على شجرة ليتهمدها بالسق والترية على أن يكون ما يرزقهما الله به من ثمر هذه الشجرة بينهما بنسبة معينة

يبيع ولا رهن ، والخراج المتفق عليه بيننا وبينهم يكون أجرة عن هذه الأرض لا يسقط عنهم حتى ولو أسلوا .

ثم إنهم يعتبرون بالصلح الذي عقدناه معهم أهل عهد تربطنا بهم معاهدة ، وحينئذ ينظر ، فإذا أن يدفعوا الجزية لنا ، وإما أن يمتنعوا عن دفعها ، ولكل من هاتين الحالتين حكم خاص بها .

فإذا دفعوا الجزية للمسلمين جاز حينئذ أن يقرأوا في هذه الأرض إلى الأبد .

وأما إذا امتنعوا من دفع الجزية للمسلمين فإنه لا يجوز أن نجبرهم على دفع هذه الجزية ، وحينئذ لا يجوز إقرارهم على هذه الأرض إلا المدة التي لا يجوز الزيادة عليها في حالة قوة المسلمين وهي كما سبق أن ينأ في مبحث المعاهدات في الإسلام في حدود أربعة أشهر .

وأما الضرب الثاني : فهو أن يصالحهم رئيس الدولة على أن تكون الأرض لهم وأن يحدد عليها خراج يدفعونه المسلمين . وهذا الخراج المتفق عليه يأخذ حكم الجزية ، بمعنى أنهم إذا أسلوا سقطت مطالبتهم به كما تسقط الجزية عن مسلم منهم .

وهذه الأرض لا تعتبر دار إسلام ، بل هي دار عهد ويجوز لهم التصرف فيها بالبيع والرهن ، فإذا ما انتقلت ملكيتها إلى أحد المسلمين بيع أو هبة ، أو غير ذلك من وجوه انتقال الملكية ، فإنه في هذه الحالة يسقط الخراج المضروب عليها .

وم يجب إقرارهم على هذه الأرض ما داموا ملتزمين بمعاهدة الصلح التي عقدناها بيننا وبينهم ، وليسوا ملتزمين يدفع جزية للمسلمين ، لأنهم ليسوا مقيمين على أرض إسلامية .

وهذا ما يراه الماوردي أحد كبار علماء الشافعية ، وأما الإمام أبو حنيفة فيرى أن أراضيهم هذه قد صارت بالصلح الذي عقدناه معهم أرضا

ضمن الأراضى المعتبرة من دار الإسلام ، وصاروا بالمعاهدة التى عقدناها معهم أهل ذمة ، فيجب أن يؤدوا إلى المسلمين الجزية الواجب دفعها على الذميين .

### إذا نقضوا الصلح :

وقد اختلف العلماء فيما إذا نقضوا صلحهم معنا بعد استقرارهم مدة على هذا الصلح .

فالإمام الشافعى رضى الله عنه يرى أنه إن ملكت أرضهم عليهم فى على حكمها أى تبقى دار عهد ، وأما إذا لم تملك فعندئذ تصير دارهم بعد نقضهم للصلح دار حرب .

وأما الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه فيرى أنها تعتبر دار إسلام إذا كان فيها مسلم ، أو كان هناك بلد للمسلمين يفصل بينهم وبين دار الحرب . ويكون أهلها بنقضهم للعهد مستحقين لتطبيق أحكام البغاة عليهم .

وأما إذا لم يكن بينهم مسلم ، ولم يكن هناك بلد إسلامى يفصل بينهم وبين دار الحرب فى حينئذ دار حرب .

هذا هو رأى الإمام أبى حنيفة . وأما أصحابه أبو يوسف ومحمد فيريان أنها تصير دار حرب فى الأمرين جميعاً <sup>(١)</sup> :

وبعد ، فهذه هى أحكام الأراضى المفتوحة نختم بها الكلام عن الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية فى الإسلام ، فإن أكن قد وقعت فن الله . وإن أكن قد أخطأت فى وأستغفر الله .

• • •

## ثبت بأهم المصادر التي ورد ذكرها في الكتاب

١ — القرآن الكريم

( ١ )

- ٢ — آثار الحرب في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه لوهبة الزحيلي دار الفكر بدمشق
- ٣ — آداب الحرب في الإسلام ، للشيخ محمد الحضر حسين . الطبعة الثانية . دار المعلوم للطباعة
- ٤ — أحكام القرآن لمحمد بن عبد الله المعروف بابن العربي
- ٥ — الأحكام السلطانية ، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب، المعروف بالماوردي . مطبعة الوطن
- ٦ — الأحكام السلطانية ، لأبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء مطبعة الحلبي سنة ١٣٥٧ هـ
- ٧ — إحياء علوم الدين ، لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد التزالي . المطبعة — الميمنية ١٣٢٢ هـ
- ٨ — اختلاف الدارين وأثره في الأحكام الشرعية ، للشيخ محمد أمير المنصوري . مخطوطة بكتبة كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر
- ٩ — إدرار الشروق على أنواء الفروق . لفاسم بن عبد الله الأنصاري ، مطبوع بهامش الفروق للقرافي . طبع المطبعة التونسية الرسمية سنة ١٣٠٢ هـ
- ١٠ — إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، للقسطلاني
- ١١ — الإسلام عقيدة وشريعة ، للشيخ محمود شلتوت . طبع دار الشروق سنة ١٩٧٢
- ١٢ — الإسلام وأثره في الثقافة المالية ، للأستاذ محمد سلام مذكور . من سلسلة دراسات في الإسلام . الممد السابع والثمانون . طبع مطابع شركة الإعلانات للمصرية سنة ١٩٦٨
- ١٣ — الأشباه والنظائر للسيوطي
- ١٤ — أصول الحق ، للدكتور غنار القاضي . طبع للطبعة المالية ١٩٧٤
- ١٥ — الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ، لمحمد بن أحمد الشريفي الخطيب . طبع مطابع الشعب سنة ١٩٦٦

- ١٦ — الأم ، للإمام الشافعى . الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية سنة ١٣٢٢ هـ  
١٧ — الأموال ، لأبى عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق الأستاذ محمد خليل المراس . طبع  
دار الشروق سنة ١٩٦٩

( ب )

- ١١ — بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، لأبى بكر بن مسعود الكاسانى . الطبعة  
الأولى بمطبعة شركة للطبوعات العلمية سنة ١٣٢٧ هـ  
١٩ — بداية المجهت ونهاية المقتصد ، لمحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد . مطابع  
شركة الإعلانات الشرقية

( ت )

- ٢٠ — التاج الجامع للأصول فى أحاديث الرسول . للشيخ منصور على ناصف . مطبعة  
عيسى البابى الحلبي سنة ١٩٣٤  
٢١ — تاريخ القانون المصرى ، للدكتور محمود سلام زنائى . الناشر دار النهضة العربية  
سنة ١٩٧٢  
٢٢ — تاريخ القضاء فى الإسلام ، للدكتور أحمد عبد النعم البهى . مطبعة لجنة البيان  
العربى سنة ١٩٦٥  
٢٣ — تأسيس النظر ، لمبيد الله بن عمر الهوبسى  
٢٤ — تجديد الفكر الدينى فى الإسلام ، لمحمد إقبال ، ترجمة عباس محمود ، ومراجعة  
عبد العزيز للراغى والدكتور مهدى علام . مطبعة لجنة التأليف والترجمة  
والنشر سنة ١٩٦٨  
٢٥ — تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، لأحمد بن حجر الهيتمى . طبع مطبعة مصطفى محمد  
٢٦ — التمسك فى استعمال الحقوق وإنشاء العقود ، للأستاذ حسين عامر . مطبعة مصر  
سنة ١٩٦٠  
٢٧ — تفسير القرآن العظيم ، لإسماعيل بن كثير . طبع دار إحياء الكتب العربية  
٢٨ — تفسير القرآن الحكيم ، للشيخ محمد رشيد رضا . الطبعة الأولى بمطبعة المنار  
سنة ١٣٢٥ هـ  
٢٩ — التفسير الكبير ، للفخر الرازى . طبع المطبعة البية للصربية . الطبعة الأولى  
٣٠ — التنبية ، لأبى إسحاق إبراهيم بن على الشيرازى . مطبعة التقدم العلمية سنة ١٣٤٨ هـ



(ج)

- ٣١ — الجامع لأحكام القرآن ، لمحمد بن أحمد الأنصارى القرطبي . طبع مطبعة دار الكتب سنة ١٩٣٦
- ٣٢ — الجهاد ، للدكتور عبدالحليم محمود ، بحث من بحوث المؤتمر الرابع لمجمع البحوث الإسلامية
- ٣٣ — الجهاد ، للشيخ محمد أبى زهرة . بحث من بحوث المؤتمر الرابع لمجمع البحوث الإسلامية
- ٣٤ — الجهاد ، للدكتور محمود محمد طي طبع دار الاتحاد العربى

(ح)

- ٣٥ — حاشية ابن عابدين (رد المختار) على الدر المختار ، شرح تنوير الأيضار طبع المطبعة الأميرية سنة ١٣٢٣ هـ
- ٣٦ — حاشية ابن قاسم المبادئ على تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمى . طبع مطبعة مصطفى محمد
- ٣٧ — حاشية الباجورى على شرح ابن قاسم . طبع افهية العامة لشئون المطابع الأميرية سنة ١٩٦٧ ، وطبعة أخرى بمطابع الشعب سنة ١٩٦٦
- ٣٨ — حاشية الشيخ محمد عرفة الدسوقي على الشرح الكبير لأحمد الدردير . دار إحياء الكتب العربية
- ٣٩ — حاشية سليمان الجمل على شرح المنهج لتركيا الأنصارى . مطبعة مصطفى محمد
- ٤٠ — حاشية الشبرايملى على نهاية المحتاج . مطبعة مصطفى البابي الحلبي
- ٤١ — حاشية الشرفاوى على التحرير . دار إحياء الكتب العربية
- ٤٢ — حاشية محمد بن عبد الهادى السندى على صحيح البخارى . دار إحياء الكتب العربية
- ٤٣ — الحرية فى الإسلام ، للدكتور على عبد الواحد وفى . مطابع دار المعارف سنة ١٩٦٨
- ٤٤ — حق الملكية ، للدكتور عبد المنعم فرج الصدة . الطبعة الثالثة ١٩٦٧ مصطفى البابي الحلبي
- ٤٥ — حق الملكية فى قانون المدنى المصرى ، للدكتور منصور مصطفى منصور
- ٤٦ — حقوق الإنسان فى الإسلام ، للدكتور على عبد الواحد وفى . مطبعة الرسالة
- ٤٧ — حقوق الإنسان فى الإسلام ، للاستاذ محمد خلف الله

٤٨ — حقوق الإنسان في القرآن، للدكتور محمد البهي ، بحث من بحوث المؤتمر السادس  
لمجمع البحوث

٤٩ — حلة الأبرار وشمار الأخيار ، للإمام النووي . الطبعة الأولى بمطبعة المعاهد  
٥٠ — الحور العين ، لأبي سعيد نثران الحميري ، بتحقيق كمال مصطفى . مطبعة السمادة

( خ )

٥١ — الحراج ، لأبي يوسف . المطبعة السلفية  
٥٢ — الحراج ، ليجي بن آدم القرشي . المطبعة السلفية

( د )

٥٣ — الدر المختار ، لمحمد علاء الدين الحصكفي شرح تنوير الأبصار . مطبوع بهامش  
حاشية ابن عابدين . الطبعة الثالثة بالمطبعة الأميرية سنة ١٣٢٣ هـ  
٥٤ — دروس في القانون الدولي العام، للدكتور جعفر عبدالسلام، مكتوبة بالآلة الضاربة  
٥٥ — دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي .  
تحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر . طبع مطابع الأهرام التجارية  
٥٦ — الديمقراطية في الإسلام ، للأستاذ عباس المقاد . الطبعة الثالثة ، دار المعارف

( ر )

٥٧ — الرق في نظر الإسلام ، للشيخ عبد الله المشد . من سلسلة دراسات في الإسلام  
العدد السادس عشر . مطابع شركة الإعلانات الشرقية سنة ١٩٦٢  
٥٨ — رياسة الدولة أو الإمامة العظمى في الفقه الإسلامي . رسالة دكتوراه  
لمحمد رأفت عثمان  
٥٩ — رياض الصالحين ، للإمام النووي

( س )

٦٠ — سبل السلام ، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني . مطبعة مصطفى البابي الحلبي  
٦١ — سماحة الإسلام ، للدكتور أحمد محمد الحوفي . مطابع الأهرام التجارية  
٦٢ — السياسة الشرعية ، لأحمد بن عبد الحلهم المعروف بابن تيمية . مطبعة دار الجهاد  
٦٣ — السيرة النبوية ، لسيد الملك بن هشام . الطبعة الثانية سنة ١٩٥٥ بمطبعة  
مصطفى البابي الحلبي

٦٤ — السيل الجرار التدفق على حدائق الأزهار، لمحمد بن علي الشوكاني. مطابع الأهرام  
التجارية سنة ١٩٧

( ش )

٦٥ — شرح التحرير ، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري . مطبعة دار إحياء الكتب  
العربية

٦٦ -- شرح التلويح على التوضيح ، لسمد الدين التفتازاني . دار العهد الجديد للطباعة

٦٧ — شرح جلال الدين المحلي على النهاج للدوي . طبع للطبعة اليمنية بمصر

٦٨ — شرح الزرقاني على مختصر خليل . مطبعة محمد مصطفى

٦٩ — شرح الصاية على الهداية ، لمحمد بن محمود الباري . مطبوع بهامش فتح القدير .  
مطبعة مصطفى محمد

٧٠ . الشرح الصغير ، لأحمد الدردير . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد .  
مطبعة المدني . الطبعة الثانية سنة ١٩٦٣

٧١ — الشرح الكبير ، لأحمد الدردير . مطبوع بهامش حاشية الدسوقي . دار إحياء  
الكتب العربية

٧٢ — الشرح الكبير ، لمحمد بن أحمد بن قدامة . طبع مطبعة المنار  
الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨ هـ

٧٣ -- شرح منتهى الإرادات ، لمنصور بن يونس بن إدريس الجوني . مطبعة أنصار  
السنة المحمدية سنة ١٩٤٧

٧٤ - شرح المنهج ، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري . مطبوع بهامش حاشية البيهقي  
على المنهج . مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٥٠

٧٥ — شرع الإسلام التقى ولم يشرع الرق ، للشيخ منصور رجب . مطبعة الأزهر  
سنة ١٩٦٢

٧٦ -- الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام ، للمستشار علي منصور الناشر  
دار القلم بالقاهرة .

( ص )

٧٧ — صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، بحاشية السندی .  
مطبعة دار إحياء الكتب العربية .

٧٨ — صحيح الإمام مسلم شرح الإمام يحيى بن شرف الندوى

٧٩ — صحيح الإمام مسلم مع شرح الأبى والسوسى

(ع)

٨٠ -- عصر ما قبل الإسلام ، للأستاذ محمد مبروك نافع . الطبعة الثانية بمطبعة السمادة  
سنة ١٩٥٢ .

٨١ — علوم المسلمين أساس التقدم العلمى الحديث ، لجلال مظهر . الهيئة المصرية العامة  
للتأليف والنشر .

٨٢ — العلاقات الدولية فى الإسلام ، للشيخ محمد أبى زهرة . بحث من بحوث المؤتمر  
الأول لمجمع البحوث الإسلامية .

(ف)

٨٣ — فتح البارى يشرح صحيح البخارى ؛ لأحمد بن على بن محمد المعروف بابن حجر  
المسقلانى . الطبعة الأولى بالمطبعة الحيرية سنة ١٣٢٥ هـ

٨٤ — فتح العزيز شرح الوجيز ؛ للإمام أبى القاسم عبد الكريم الزرافى . الجزء  
السادس عشر ؛ مخطوط بكتبة الأزهر برقم ٧٩٧ .

٨٥ — فتح القدير ؛ للسككلى بن الهمام . طبع مطبعة مصطفى محمد .

٨٦ — فتوحات الربانية على الأذكار النبوية ؛ لمحمد بن علان الصديقى . الطبعة الأولى  
بمطبعة الماعهد .

٨٧ — الفروق لأحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجى ؛ المشهور بالقرافى .  
طبع انطبعة التونسية ارسخية سنة ١٢٠٢ هـ

(ك)

٨٨ — كفاية الأخيار ؛ لثقى الدين أبى بكر بن محمد الحصى . مطبعة مصطفى البابى  
الحلى سنة ١٣٥٠ هـ

(ل)

٨٩ — لسان العرب ؛ لمحمد بن مكرم بن منظور . طبع دار صادر ودار بيروت بيروت

(م)

٩٠ — ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين ؛ لأبى الحسن على الحسى الندوى . الطبعة  
الثالثة . بمطبعة للدنى سنة ١٣٧٩ هـ ١٩٥٩ م

- ٩١ — مبادئ القانون الموالي العام في الإسلام ؛ للدكتور محمد عبد الله دراز .  
مطبعة الأزهر ١٩٥٢ .
- ٩٢ — المجموع للإمام يحيى بن شرف النووي شرح المذهب للشيرازي . مطبعة العاصمة .
- ٩٣ — محاضرات في التاريخ القديم ؛ للأستاذ زكي علي . مطبعة دار الطباعة الحديثة  
سنة ١٩٣٦ .
- ٩٤ — محاضرات في المجتمع الإسلامي ؛ للشيخ محمد أبي زهرة . مطبعة يوسف .
- ٩٥ — المحلى؛ لملي بن أحمد بن سعيد بن حزم . طبع دار الاتحاد العربي للطباعة سنة ١٩٦٩ .
- ٩٦ — مختار الصحاح ؛ لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي . المطبعة الأميرية .
- ٩٧ — المدخل للفقهاء الإسلامى ، للأستاذ عيسوي أحمد .
- ٩٨ — المدخل للفقهاء الإسلامى ، للأستاذ محمد سلام مذكور . الطبعة الثالثة . بالمطبعة  
العامة سنة ١٩٦٦ .
- ٩٩ — مذكرة موجزة في الحق ، للدكتور حسين النوري . دار الجبل للطباعة .
- ١٠٠ — المرأة في القرآن . للأستاذ عباس محمود العقاد . طبع دار نهال سنة ١٩٧١
- ١٠١ — المساواة في الإسلام للدكتور علي عبد الواحد وافي .
- ١٠٢ — مصادر غلك الأرض بدون مقابل . رسالة دكتوراه للشافعي عبدالرحمن السيد
- ١٠٣ — المصباح المير ، لأحمد بن محمد بن علي المقرئ القيومي .
- ١٠٤ — المصحف المفسر ، لمحمد فريد وجدي .
- ١٠٥ — المنق، لعبد الله بن أحمد بن محمود بن قدامة . مطبعة المنار . الطبعة الأولى  
سنة ١٣٤٨ هـ
- ١٠٦ — معنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، للشيخ محمد الشربيني الخطيب  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٥٨
- ١٠٧ — منهاج الطالبين وعمدة المفتين ، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي .  
مطبعة مصطفى محمد
- ١٠٨ — المذهب ، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي . مطبعة  
عيسى البابي الحلبي .
- ١٠٩ — الموافقات في أصول الشريعة ، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشافعي  
مطبعة الشرق الأدنى .
- ١١٠ — ميثاق الأمم والشعوب ، للدكتور عبد الفتاح حسن

( ن )

- ١١١ — نظرية الحق ، للدكتور محمد سامي مذكور
- ١١٢ — النظريات السياسية الإسلامية ؛ للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس .  
الطبعة الرابعة بمطابع دار المعارف سنة ١٩٦٧
- ١١٣ — النظريات العامة للامامات في الشريعة الإسلامية ؛ للدكتور أحمد فهمي  
أبي سنة . مطبعة دار التأليف سنة ١٩٦٧
- ١١٤ — النظم السياسية ؛ للدكتور محمد كامل ليلة . دار الجليل للطباعة سنة ١٩٦٣
- ١١٥ — نهاية المحتاج إلى شرح للنهاج ، لمحمد بن أحمد الرملي . مطبعة مصطفى البابي  
الحلبي سنة ١٩٣٨
- ١١٦ — نيل الأوطار ، لمحمد بن علي الشوكاني . الطبعة الأولى سنة ١٢٥٧ هـ  
بالمطبعة المئانية المصرية ، والطبعة الثانية سنة ١٩٥٢ هـ . مطبعة مصطفى  
البابي الحلبي

( هـ )

- ١١٧ — الهداية شرح بداية المبتدى ، كلاما للملي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني .  
مطبوع مع فتح التقدير . مطبعة مصطفى محمد

( و )

- ١١٨ — الوجيز ، لمحبطة الإسلام محمد بن محمد بن محمد النزالي . مطبعة حوش قدم  
سنة ١٣١٨ هـ
- ١١٩ — الوجيز في اتمامون الدولي المام ، للدكتور محمد حافظ غام . المطبعة المائنية  
سنة ١٩٧٣

## الفهرست

الصفحة

للوضوع

### القسم الأول

٥ - ١١١ المساواة في الحقوق العامة والواجبات

#### التفصل الأول

٦ - ٢٩ معنى الحق والواجب وأنواع الحقوق

- ٦ معنى الحق عند أهل اللغة
- ٧ معنى الحق عند فقهاء القانون الوضعي
- ٩ معنى الحق عند القدامى من الفقهاء المسلمين
- ١١ معنى الحق عند المحدثين من الفقهاء المسلمين
- ١١ ملاحظة على تعريف الحق بأنه مصلحة
- ١٣ معنى الواجب في اللغة وفي الاصطلاح
- ١٤ مصدر الواجبات والحقوق في الإسلام
- ١٥ الحق في الشريعة الإسلامية يستلزم واجبين
- فقهاء القانون وصلوا - حديثا - إلى ما قرره الفقه الإسلامي منذ قرون عديدة
- ١٦ أنواع الحقوق في الشريعة الإسلامية
- ١٦ أقسام حقوق الله عز وجل
- ١٨ أقسام حق الإنسان
- ٢٤ كل الحقوق فيها حق لله عز وجل
- ٢٦ أقسام الحقوق في القانون الوضعي

### التصل الثاني

٣٠ - ٢٣ موقف المجتزمات السابقة للإسلام من المساواة

- ٣١ تقسيم المجتمع البشرى عند الهنود إلى أربع طبقات
- ٣٣ التفاضل عند الإغريق
- ٣٦ عدم المساواة عند الرومان
- ٣٧ عدم المساواة عند اليهود
- ٣٧ عدم المساواة عند العرب قبل الإسلام
- ٣٩ علاقة الرجل بالمرأة عند العرب فى الجاهلية
- ٤٠ المرأة كانت توارث عند العرب كما يورث الناع
- ٤١ علاقة حكم العرب فى الجاهلية بتحكيمهم

### التصل الثالث

٤٤ - ٩٠ موقف الإسلام من المساواة

- ٤٤ الإسلام ساوى بين البشر فى أصل خلقهم وتكريمهم
- ٤٥ المساواة بين البشر فى الواجبات
- ٤٦ أربعة براهين على المساواة فى الواجبات
- ٤٨ المساواة فى الحقوق السياسية
- ٥٠ تطبيق الرسول لمبدأ المشاورة
- ٥٢ حث الرسول على المشاورة
- ٥٢ لم يحدد الإسلام نظاما معيناً للشورى
- ٥٧ ما السلوك الواجب على رئيس الدولة بعد استشارة أصحاب الرأى ؟
- ٥٣ المساواة فى الحريات العامة فى الإسلام
- ٥٤ حق العمل
- ٥٤ لكل فرد الحق فى العمل والراحة
- ٥٥ الإسلام يعتبر العمل الخير نوعاً من العبادة
- ٥٦ الإسلام يحث على العمل



٥٧	حق العامل على صاحب العمل
٥٧	واجب العامل
٥٧	تحريم الاستيلاء على المال العام
٥٨	تحريم الرشوة
٥٩	حق التلميم والتفافة
٥٩	مكانة العلم في الإسلام
٦٠	الإسلام يحث على التلميم والتعلم
٦١	حق التلميم ليس قاصرا على تعلم الأحكام الشرعية
٦١	العلوم التي ترتبط بها المصالح الدنيوية تعتبر فرضا من فروض الكفاية
٦١	الإسلام لا يمنع اختراع الأسلحة وأدوات الحرب
٦٢	للمسلمون الأول انطلقوا في ميادين العلوم المختلفة
٦٣	الأصل في المنهج التجريبي في أوروبا أصل إسلامي
٦٤	حق الزواج
٦٤	أربعة أمور تدل على أن الزواج أحد الحقوق العامة في الإسلام
٦٦	حقوق الزوجين وواجباتهما
٦٧	حقوق الزوجة
٦٧	الحق الأول : المهر ، معناه . والدليل على أنه حق من حقوق المرأة
	إذا كان المهر معينا ، أو حالا . فللمرأة الحق في منع نفسها من المخول
٦٨	حق يسلم المهر
٦٨	ذكر المهر مستحب عند العقد
٦٨	لا يجوز لأحد أن يأخذ شيئا من مهر المرأة
٦٨	الحق الثاني : النفقة والكسوة ، والأدلة على وجوبها على الزوج
٦٩	وقت وجوب النفقة
٧٠	النفقة تجب في المدة من طلاق رجسي
٧٠	الواجب يختلف باختلاف حال الزوج
٧١	الحق الثالث : وجوب المدل بين النساء في حقهن

الموضوع	الصفحة
حقوق الزوج	٧٠
الحق الأول : الطاعة في غير ممصة	٧٣
الحق الثاني : عدم الخروج من البيت إلا بإذنه	٧٤
الحق الثالث : التأديب ووسائله الثلاث	٧٤
إذا أذنب الرجل زوجته بالضرب فله أن يتجنب الموضع المخوف ، ومواقع الجمال	٧٦
الحق الرابع : أن لا تصوم المرأة تطوعا ولا تأذن لأحد بدخول بيته إلا بإذنه	٧٧
الحقوق المشتركة بين الزوجين	٧٨
أول هذه الحقوق : الاستمتاع والاتصال الجنسي	٧٨
ثاني هذه الحقوق : إحسان للعائلة	٧٩
ثالث هذه الحقوق : ثبوت نسب الأولاد إليهما	٨٠
رابع هذه الحقوق : التوارث بينهما	٨١
موقف الإسلام من حرية العقيدة	٨٢
القرآن يخبر عن أمور كانت لازالت في النيب فتكون كما أخبر	٨٢
على الإنسان أن ينظر أى طريق يسلك	٨٥
موقف الإسلام من حرية الرأي	٨٥
الرسول كان يحرم على تأكيد مبدأ حرية الرأي	٨٥
الإسلام وسيادة القانون	٨٧
الرسول يضرب للثل الأعلى في تطبيق القانون	٨٨

### الفصل الرابع

قيود على استعمال الحقوق	٩١ - ١١١
الإسلام لم يترك أصحاب الحقوق يتصرفون في حقوقهم من غير ضوابط القيود التي تكلم عنها رجال القانون الوضعي وجدت قبلهم في الفقه الإسلامي	٩١
عدم مجاوزة الحدود الموضوعية للحق . وصير فقهية لهذه المجاوزة	٩٢

٩٢	التعسف في استعمال الحق
	أصول نظرية التعسف في استعمال الحق وما يتصل بها من أحكام عرقها
٩٣	شريعة الإسلام
٩٤	معنى التعسف في استعمال الحق
٩٤	حكم التعسف في استعمال الحق ، ودليله في الشريعة الإسلامية
٩٥	البراهين من الكتاب
٩٦	البراهين من السنة
٩٧	مق يتحقق التعسف في استعمال الحق ؟
٩٨	الضابط الأول . قصد الإضرار بالغير
١٠٠	ما يستند إليه هذا الضابط
١٠٠	الضابط الثاني : أن تكون المصالح لا يتناسب مع ضرر الغير
١٠١	يمنع الشخص من فتح الناور التي تمكنه من الاطلاع على جاره
١٠٢	موقف القانون الوضعي من فتح الناور
١٠٣	القانون يتفق مع الفقه المالكي في ناحية ويختلف في ناحية أخرى
١٠٥	ما يستند إليه هذا الضابط
١٠٦	الضابط الثالث : أن تكون المصالح غير مشروعة
١٠٦	ما يستند إليه هذا الضابط
١٠٧	النالو في استعمال الحق
١٠٩	صور من النالو في استعمال الحق

## القسم الثاني

٢٥٤-١١٢

العلاقات الدولية في الإسلام

### الفصل الأول

١٣٢-١١٣

علاقة المسلمين بعضهم ببعض

١١٣

الشريعة الإسلامية جاءت بتعاليم نظمت كل أنواع السلوك الإنساني

١١٤

أولا : المسلمون إخوة

الصفحة	الموضوع
١١٥	ثانياً : احترام حق الحياة
١١٦	بعض التكاليف التي قصد بها المحافظة على الحياة
١٢١	ثالثاً : احترام حق صيانة العرض ومظاهر احترام هذا الحق
١٢٢	رابعاً : احترام حق صيانة المال ، ومظاهر احترام هذا الحق
١٢٣	جرائم قطع الطريق الأربعة . وعقوباتها
١٢٥	خمساً : أمر المسلمين شورى بينهم
١٢٥	سادساً : الصدق في المعاملة
١٢٧	سابعاً : حسن الجوار
١٢٨	ثامناً : تكافل المسلمين
١٣٠	نواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

### الفصل الثاني

الصفحة	الموضوع
١٢٢ - ١٦٣	علاقة المسلمين بالنسبيين والمسلمين
١٣٣	من هم النسبيون ؟
١٣٣	ماذا يترتب عنه عقد النكاح إلا به
١٣٤	ملامح علاقة المسلمين بالنسبيين
١٣٤	أولاً : حرمتهم في اختيار عقيدتهم
١٣٥	آراء العلماء في الإكراه في الدين
١٢٧	أرجح الآراء
١٣٨	ثانياً : لا يجوز الاعتداء على أنفسهم أو أموالهم أو أعراضهم
١٣٨	ثالثاً : وجوب الدفاع عنهم ضد أي اعتداء عليهم
١٣٩	رابعاً : جواز التزوج باليهودية أو النصرانية
١٢٩	آراء العلماء في لزوم بالكتابات
١٢٩	الرأي الأول : ودليله
١٤٠	الرأي الثاني : ودليله
١٤١	مناقشة أدلة أصحاب الرأي الثاني
١٤٢	الرأي المختار

- ١٤٤ خامساً : جواز زيارتهم وعبادتهم  
سادساً : خضوعهم لأحكام الشريعة الإسلامية في ضمان الأتس والأموال  
١٤٤ والأعراض ، وأن تقام عليهم الحدود فيما يستقدون تحريمه  
١٤٥ سابعاً : إحسان معاملتهم  
١٤٦ ثامناً : عدم جواز بناء الكنائس في حالات خاصة  
١٤٦ حكم بناء الكنائس في جزيرة العرب  
١٤٧ حدود جزيرة العرب  
١٤٨ حكم بناء الكنائس في البلاد التي أحدثها المسلمون كالقاهرة والبصرة  
١٤٨ حكم بناء الكنائس في البلاد التي فتحها المسلمون  
١٤٩ حكم الإبقاء على الكنائس الموجودة حين الفتح  
١٥١ تاسعاً : دفعهم الجزية للخرزاة العامة  
١٥١ معنى الجزية ، والدليل على وجوبها عليهم من الكتاب والسنة  
١٥٢ أركان عند الجزية  
١٥٢ شرط العاقد  
١٥٢ شروط المقود له  
١٥٤ آراء العلماء في اشتراط أن يكون المقود له من أهل الكتاب  
١٥٥ أداة الآراء  
١٥٦ مناقشة الأدلة  
١٥٦ شرط السكان الذي سيقم فيه القدي  
١٥٧ الحكمة في أخذ الجزية من النمين  
١٥٩ علاقة المسلمين بالمستأمنين  
١٥٩ من هو المستأمن ؟  
١٥٩ الدليل على جواز الأمان  
١٥٩ يجب إعطاء الأمان لمن أراد أن يعرف أحكام الإسلام  
١٥٩ يجوز إعطاء الأمان لرسل الأعداء  
١٦٠ شروط صحة عقد الأمان

- ١٦١ حكم المال الذي يتركه المستأمن عند المسلمين  
١٦٢ القانون الإسلامى يطبق على المستأمن

### التصل الثالث

- ١٧٨ - ١٠٤ دار الإسلام ودار الحرب وأحكام متعلقة بهما  
المقبولات في القانون الإسلامى محصورة في ثلاث ، ومعنى كل من  
١٦٤ القصاص والحدود والنمير  
١٦٦ معنى دار الإسلام  
١٦٧ معنى دار الحرب  
١٦٧ الحكم لو فقد المسلمون سيادتهم على موضع  
١٦٨ الشروط التى لا بد من توافرها في انقلاب دار الإسلام إلى دار كفر  
١٦٩ أقسام دار الإسلام عند الشافعية  
١٦٩ دار الإسلام دار واحدة  
١٧٠ آراء العلماء فيما إذا قتل مسلم مسلماً في دار الحرب ، وأدلة كل رأى  
آراء العلماء فيما إذا زنى المسلم ، أو شرب الخمر ، أو سرق في دار  
١٧٤ الحرب ، وأدلتهم  
١٧٧ آراء العلماء في تعامل المسلم مع أحد الحربين بالربا ، وأدلتهم

### التصل الرابع

- ١٧٩ - ١٩٢ تنظيم الإسلام لحالات السلم والحرب  
تنظيم الإسلام لحالة السلم  
١٨٠ أولاً : الاستعداد المعنوى والمادى ، والتدريب على الأعمال الحربية  
١٨٢ ثانياً : دعوة الناس إلى الإسلام بغير عنف  
١٨٤ ثالثاً : البر بغير المسلمين ، والعدل في معاملتهم  
١٨٥ تنظيم الإسلام لحالة الحرب  
١٨٦ أولاً : الاستعداد بالقوة  
١٨٦ ثانياً : إبعاد كل من يضر بالقوات المحاربة

الصفحة	الموضوع
١٨٧	ثالثاً : الاستمانة بالله ، والثقة في نصره ، وطاعته
١٨٧	رابعاً : طاعة رئيس الدولة فيما يراه من أمر الحرب
١٨٨	خامساً : يجب على قائد قوات المسلمين أن يفعل ما فيه مصلحتهم
١٨٩	سادساً : إذا دخل العدو أرضاً إسلامية لزم جميع القادرين قتاله
١٨٩	سابعاً : وجوب الثبات وعدم القرار
١٩٠	وجوب الثبات مشروط بشرطين
١٩١	ثامناً : وجوب المحافظة على أسرار الجيش
١٩١	تاسماً : وجوب البدء بقتال العدو الأقرب

### التصل الخامس

١٩٣ - ٢٢٢	آداب الإسلام في السلم والحرب
	آداب الاسلام في السلم
١٩٣ - ٢٣٢	أولاً : السلم هو الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم
١٩٣	ثانياً : لنير المسلمين مثل ما للمسلمين وعليهم ما عليهم في حالة السلم
١٩٢	ثالثاً : التعاون الإنساني بين المسلمين وغيرهم
١٩٤	آداب الإسلام في الحرب
١٩٤	أولاً : إعلان الحرب
١٩٥	ثانياً : لا يجوز التمثيل بقتلى العدو
١٩٦	ثالثاً : لا يجوز بدؤهم بالقتال قبل دعوتهم إلى الإسلام
١٩٦	رابعاً : لا يجوز قتل من لم يقاتل
	خامساً : يجب على الابن أن يحصل على إذن أبيه إن كان متطوعاً
١٩٧	للجهاد
١٩٩	سادساً : متى قدر على العدو لم يجوز تحريقه
١٩٩	سابعاً : الهدوء في الحرب
٢٠٠	ثامناً : لا يجوز إتلاف الحيوانات لنير حاجة
٢٠١	تاسماً : من طلب الأمان يعرف أحكام الإسلام وجب أن يحطاه
٢٠١	عاشراً : الوفاء بتأمين المحارب
٢٠٢	حادى عشر : لا يفرق في الأسر بين والد وولده ، ولا بين أخ وأخيه

الصفحة	الموضوع
	<b>الفصل السادس</b>
٢٠٣ - ٢١٦	معاملة أسرى الحرب
٢٠٣	الملاقة الجديدة بين الجيش وأسرى الحرب
٢٠٤	مظاهر الرأفة بأسرى الحرب
٢٠٧	أنواع الأسرى وأحكام كل نوع
٢١٠	آراء العلماء في قتل أسرى الحرب ، وأدلتهم
٢١١	حكم ما لو أسلم الأسير
٢١٣	حكم المأسورين من أطفال المشركين من ناحية الإسلام وعده
	<b>الفصل السابع</b>
٢١٧ - ٢٢٤	موقف الإسلام من الرق
٢١٧	الرق لم يبتدعه الإسلام
٢١٩	منايع الرق قبل ظهور الإسلام
٢٢٠	أخذ الإسلام موقفين يمكن أن يؤديا إلى الإقلال من عدد الأرقاء
٢٢٠	الموقف الأول : تضيق أسباب الرق
	الموقف الثاني : فتح الأبواب الكثيرة ليخرج منها الأرقاء إلى عالم
٢٢١	الأحرار
٢٢٢	لهذا أبقى الإسلام على رق الحرب ؛
٢٢٣	تقييد الإسلام لرق الورثة
٢٢٤	فتح الإسلام لأبواب الحرية
٢٢٥	أولاً : حبس الإسلام في العنق
٢٢٦	ثانياً : اعتبر التدبير قرينة إلى الله عز وجل
٢٢٦	ثالثاً : الكتابة مستحبة
٢٢٧	رابعاً : مساعدة للكتبتين مصرف من مصارف الزكاة
٢٢٧	خامساً : إذا ملك شخص أحد أصوله أو فروعه وجبت حريته
٢٢٧	سادساً : إعتاق الرقيق عقوبة على بعض الذنوب والمخالفات والانتهاكات
٢٢٩	شروط الرقيق المراد إعتاقه في الكفارة



## حقوق الأرقاء في الإسلام

٢٣٢

### الفصل الثامن

#### المعاهدات في الإسلام

٢٣٥ - ٢٤٨

٢٣٥

معنى المعاهدة في الفقه الإسلامي

٢٣٥

معنى المعاهدة في القانون الدولي العام

٢٣٦

حكم المعاهدة في الإسلام ، والدليل عليه

٢٣٧

أول معاهدة في الإسلام

٢٣٧

شروط صحة المعاهدة

آراء العلماء فيما إذا شرط في المعاهدة أن ترد على الحريين من جاءنا

٢٣٨

مسلمًا منهم ودليل كل رأي

٢٤٠

الأثر المترتب على عقد المعاهدة

٢٤١

إذا خيفت خيانتهم جاز تبذ المعاهدة

٢٤٣

مدة المعاهدة وآراء العلماء فيها

هل تجوز المعاهدة على ما يدفعه الأعداء للمسلمين ، أو يدفعه

٢٤٥

المسلمون لهم ؟

٢٤٦

الأمور التي تنتهي بها المعاهدات

٢٤٧

الأمور التي تستخلص من نظام المعاهدات في الإسلام

### الفصل التاسع

#### الأراضي المفتوحة وأحكامها

٢٤٩

٢٤٩

التعريف بالجزية ، والخراج ، والتمنية ، والقيء ، وأقسام الخراج

٢٥٠

أقسام الأرض التي يستولى عليها المسلمون ، وأحكام كل قسم منها

٢٥٤

إذا نقضوا الصلح

٢٥٥

مصادر البحث

٢٦٣

الفهرس

## تصويب الأخطاء

ص	س	الخطأ	الصواب
١٢	١٣	الاعتبار	الاعتبارى
٢٢	١٤	يبته	يبته
٢٣	٣	والظاهر	والظاهر
٣٠	١٣	جنسه طبقة	جنسه أو طبقة
٣٣	١٠	والغزال	والغراب
٥٩	هامش (١)	والعيار	والعيار
٨١	١٢	لمن ولدا	لمن ولد
٨٤	هامش (١)	المدخل إلى دلائل النبوة	دلائل النبوة
٩٢	٨٥٧	هذا الموضع	هذا الموضع .
		ومن صور	الأمر الثالث : أن شغل موضع في الشارع بغسطة أو بغيرها يؤدي إلى تعثر المار بها عند ازدحام الناس في الشارع .
			ومن صور
١١٥	٤	فأصبحت	فأصبحت
١١٩	٨	ردءا	ردءا
١٢٠	١٤	الطفل على	الطفل فيعرض على
١٣٤	٨	السلون	المسلمين
١٥٩	١٨	ابن أنال	وابن أنال
١٧٩	١١	للقوس	للقوس
١٨٢	٩	السلون	المسلمين
١٨٨	١٢	أبي الدرداء	أبي الدرداء
١٩٤	١٦	تحتها	تحتها
٢١٦	٢	باتفاقية	اتفاقية
٢٢٢	٧	أسرنا	أسرناه

وهناك بعض أخطاء لا ينجح على القارئ تصويبها



## هذا الكتاب

شريعة الإسلام شريعة عامة ، جاءت من عند الخالق لتنظيم كل أنواع السلوك الإنساني . ولم تجيء مقصورة على زمان أو مجتمع معين ، بل جاءت صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان .

وهذه قضية تحتاج اليوم في إبرازها وتعريف الناس بها إلى طريقة عصرية في التناول والعرض ، وإلى متخصصين يبينون مناهجها في العبادات ، والمعاملات ، والجنايات ، وعلاقة الدولة الإسلامية بغيرها .

وهذا الكتاب ، يبرز منهج الإسلام في تنظيم وتهذيب الحقوق والواجبات سواء ما كان منها متصلاً بمجال علاقة الأفراد بعضهم ببعض ، وما كان متصلاً بمجال علاقة الدولة الإسلامية بالدول الأخرى في حالة السلام ، أو حالة الحرب .

وهو بجانب هذا ، يثبت أن فقهاء المسلمين قد تناولوا مواضيع لم تتناولها أقلام غيرهم إلا بعدد يمثات السنين ، مما يشهد لهؤلاء الفقهاء بالابتكار والريادة في فقههم العظيم ، الذي استمدوه من مصادر التشريع في الإسلام .

نفع الله بكل كلمة تكتب في خدمة هذه الشريعة .